

كتاب غير دوري  
العدد (٣٦) خريف ٢٠٠٤



رئيس التحرير  
**محمد السيد سعيد**

نائب رئيس التحرير  
**ياسر قنصوه**

مدير التحرير  
**فريد أبو سعدة**

### المراسلات

باسم مدير التحرير على العنوان التالي:  
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان  
القاهرة: ص. ب ١١٧ مجلس الشعب  
E.mail: info@cihrs.org

**رواق عربي**

● الآراء الواردة بالمجلة لا تعبر بالضرورة عن  
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان



## مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

■ هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي.. ويلتزم المركز في ذلك بكافة العهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. ويسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة التعليمية.

■ يتبنى المركز لهذا الغرض برامج علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان.

■ لا ينخرط المركز في أية أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

المستشار الأكاديمي  
محمد السيد سعيد

المدير التنفيذي  
مجدي النعيم

مدير المركز

بهي الدين حسن

### قواعد النشر بالمجلة

- أن تكون المواد المقدمة للنشر أصلية ولم يسبق نشرها
- أن تراعى الأصول العلمية المتبعة في البحوث على أن يتراوح عدد كلمات البحث بين ٦٠٠٠ - ٨٠٠٠ كلمة ولا تقل المواد الأخرى عن ١٥٠٠ كلمة
- يفضل أن يكون البحث مجموعاً ومرفقاً به القرص المدمج
- على الباحث أن يرفق ببحثه نبذة مختصرة عن سيرته العلمية وملخصاً لا يزيد عن ٢٠٠ كلمة لبحثه.
- لا ترد البحوث المرسله إلى المجلة سواء نشرت أو لم تنشر.
- يخضع ترتيب النشر لاعتبارات فنية.
- في حالة الموافقة على النشر يخطر الباحث بذلك في مدة لا تزيد عن شهر من تاريخ استلام البحث.
- تقبل المجلة الدراسات المحكّمة وذلك بالتشاور مع المؤلفين
- تدفع المجلة مكافأة مقابل البحوث المنشورة ويحصل الباحث على نسخة من المجلة.

#### الناشر:

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

٩ شارع رستم - جاردن سيتي -

القاهرة/ تليفون:

٧٩٤٥٣٤١ (٢٠٢) -

٧٩٥١١١٢ (٢٠٢)

فاكس: ٧٩٢١٩١٣ (٢٠٢)

#### العنوان البريدي

العنوان البريدي: ص ب: ١١٧

مجلس الشعب-القاهرة

E-mail: info@cihrs.org

#### Web Site:

www.cihrs.org

صف الكتروني: هشام السيد

غلاف وإخراج: أيمن حسين

رقم الايداع: ١٠٣٢٢ / ١٩٩٦

## المحتويات

- هذا الرواق  
مصيدة الحداثة ..... التحرير ٤
- الافتتاحية  
إشكاليات التلقي... تحولات المجتمع والثقافة ..... رئيس التحرير ٨
- بورتريه  
الديموقراطية.. أو البحث عن سوار الذهب ..... هشام السيد ٣٠
- دراسات  
حدود الإصلاح السوري ..... د. رضوان زيادة ٣٤
- رؤية  
نقد الواقع الثقافي العربي..... السيد محمد عوض ٥٥
- تقارير  
الشفافية من أجل تعزيز حقوق الإنسان ..... مجدي النعيم ٦٩
- كتب  
قراءة في خطاب التجديد الإسلامي ..... سيد ضيف الله ٨١
- نافذة على الآخر  
البابوية الجديدة وسؤال الحداثة ..... عبد السلام طويل ٨٧
- وثائق  
ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية ..... إعداد: حلمي سالم ١٠٢
- نداء إلى القيادة والشعب معاً: الإصلاح الدستوري أولاً .....
  - بيان معاً في خندق الشرفاء .....
  - عريضة الدعوى ضد الاصلاحيين .....
  - دفاع الدميني .....

## مصيصة الحداثة

في معالجة لـ "إشكالية التلقي/ تحولات المجتمع والثقافة" يتطرق د. محمد السيد سعيد إلى ما يسميه "مصيصة الحداثة" أو "الانتقال المعكوس" فيقول " يتم التغيير الثقافي عبر عملية مزدوجة فالثقافة التقليدية تفقد قدرتها على الإجابة على أسئلة الحياة، وهو ما يدعو الناس للتسرب منها إلى الفكر الحديث، ولكن على الفكر الحديث أن يكون قد ابتكر إجابة صالحة بالفعل مع التعاطي مع تلك الأسئلة.

وتفترض هذه النظرية أن التحديث يتم في خطوتين تبدأ الخطوة الأولى مع تسرب أو انضالات الناس من المؤسسات التقليدية وتقوض هذه المؤسسات، بالتالي أو تراجعها. أما الخطوة الثانية فهي إعادة استيعاب هؤلاء المنفلتين من المؤسسات التقليدية في مؤسسات حديثة.

وهنا يقع الناس فيما يسمى مصيصة الحداثة، وهذه المصيصة هي السر وراء التهميش والاعتراب الواسع للناس أو انخلاعهم من العالم القديم بدون إعادة تسكينهم في عالم جديد، مشبع لهم روحيا وثقافيا واجتماعيا، وهذه هي الحالة التي يسميها دوركايم بالأنومية وهي حالة مضادة للاجتماع الإنساني أي مجتمع الجماهير المفردة أو المنشطية أو المهمشة والتي قد يؤدي توقعها للانتماء إلى التعصب الشديد ومن ثم التحول إلى جمهور جاهز للحركات الفاشية أو الدينية، أو توجه الجماهير المهمشة ذاتها فتنتج ثقافة فوضوية وعشوائية تستمد بعض عناصرها من جميع المنظومات الثقافية التقليدية والموروثة والحديثة أو المحدثه ويضاف إليها عناصر تعكس أذواق تلك (الكتلة السائلة) من المهمشين وتجاربهم الحياتية والمعاشة.

وهنا يحدث الانتقال المعكوس، فبدلاً من أن تشد المؤسسات الحديثة القوى الجديدة لثقافتها، فتقلها إلى مستويات ثقافية أو تعليمية أرقى يحدث العكس تماماً فتشد الجماهير المستجدة المؤسسات أو الفضاءات التي تزحف إليها إلى مستواها الثقافي هي وإلى رؤيتها هي للعالم وعاداتها هي التي جلبتها معها من مواقعها التقليدية الأصيلة.

وكمثال على الانتقال المعكوس يقول د. محمد السيد سعيد. إن ظاهرة تريف المدن هي النموذج المثالي لهذه الانتقالات العكسية، فضغوط المهاجرين الجدد على مدن ليست مجهزة لاستيعاب النمو الخارق لأعداد المهاجرين الريفيين يفضي إلى نشأة الأحياء العشوائية ويؤدي إلى ضغط شديد على البنية الأساسية فتنهار وتنتقل إلى مستوطنات لا تختلف عن الريف، سوى في افتقارها إلى العلاقات الحميمة والضوابط العائلية الصارمة على السلوك الاجتماعي.

وفي إطار هذه الكتلة السائلة أو الجماهير المفردة شهدت مرحلة النهضة والإصلاح كما يقول السيد محمد عوض في رؤيته "نقد الواقع الثقافي العربي: بحث في عوامل التقويض" سجلاً واسعاً بين القديم القائم على العرف والتقليد والشرع وبين الحديث وما يمثله من فكر اجتماعي وسياسي ذي نزعة تغريبية، ولقد أطلق الباحثون الغربيون على هذا التيار الثوري البازغ مسميات تنتمي إلى أنساقهم الفكرية مثل التيار الإسلامي والتيار الليبرالي، ثم بدأت تتنوع هذه التيارات الفكرية إلى مسميات شعارية أربعة (قومي وعلماني وماركسي وإسلامي). وهي في الحقيقة لا تعكس إلا مظاهر فكرية، لا تمت في الحقيقة إلى حاملها الذين يلوكون لوائحها ولا تعبر عن قوى اجتماعية قائمة في الواقع البيئي، وإنما هي تعكس تناقضات مختلفة لإشكالية واحدة ومطلب واحد يتمثل في السؤال الموقر: كيف نصير أندادا للغرب؟

ويقول لقد نظر (كوندرسيه) إلى التعليم على أنه الوسيلة الأساسية للتقدم، لأنه يقوم على تربية العقل وتفجير طاقاته في الكشف عن قوانين الطبيعة، كما يقوم على خلق أرضية للتنافس الاجتماعي على أساس الأهلية العقلية التي تفتح الباب أمام الجميع لتحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص.

إن ما يدركه شعب ما عن نفسه، وما يختزنه في ذاكرته عن قدراته، وما يتصور أنه من صميم ثقافته أو من ملامح تميزه لا قيمة له ما لم يختبر عبر الاحتكاك والتصادم مع المنظومة التاريخية للنهضة. فلن ينجح الضفدع في حياته إذا تصور نفسه ثوراً كما تقول الحكاية.

وفي هذا السياق يصبح التساؤل عن دور المثقفين في رفع المستوى الثقافي للجماهير سؤالاً

---

## رواق عربي (٥)

ملتبساً كما يقول د. محمد السيد سعيد فمتى وكيف يتلقى الناس، وتحديدًا الطبقة العاملة، رسالة المثقفين الثوريين أو أصحاب المشروعات الثورية. لقد أكد جرامشي على أن اللقاء الموعد يتم عندما يفي المثقف بشرط أساسي وهو الانتماء العضوي للطبقة الثورية، أما التوسير فقد وجه نقداً أعمق للتطور الأرثوذكسي لعملية إكساب الوعي "الذي يقوم على اعتقاد أسطوري بأن الجماهير إما لا تملك وعياً فيتم ملأها بالوعي مثلما تملأ الآنية الفارغة، أو أنها مملوءة بثقافة فاسدة (وعي زائف) فيكون المطلوب هو تفرغ هذا الوعي الزائف وإعادة ملء الذات الشعبية بالثقافة السليمة".

إن أهمية هذا التطور في فهم علاقة المثقف بالمتلقين للثقافة العصرية يكمن في إدراك أن المتلقي ليس موضوعاً للمثقف أو مناسبة لتحقيقه، فالمتلقون لديهم (ثقافتهم) أو وعيهم، وعلى المثقف أن يحترم هذا الحضور المستقل لثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه، وأن يسعى لصياغة رسالة قادرة على التقاط عناصر جوهرية من هذه الثقافة وتشيطها ودعوتها للتدخل في سياق تاريخي محدد.

في مراجعة سيد إسماعيل ضيف الله لكتاب "خطاب التجديد الإسلامي.. الأزمة والأسئلة" يخلص إلى أن التجديد تجاوز حدود طلب عدد من الفتاوى أو الاجتهادات في قضايا شائكة يتصارع فيها الفكر الديني مع الحداثة، إلى أن أصبح (التجديد) شرط النهوض، بل هو النهضة، ومن المؤكد أن التجديد يشترط فك علاقة الفرد بالمؤسسة الدينية، ليتحرر من التزاماته تجاه المدارس الفقهية وآراء ومواقف السلف، وتكريس العقل مرجعية أولى.

إن هذه الاستراتيجية التجديدية أو الإصلاحية للفكر الديني هي التي يمكنها أن تحقق ثلاثة أنواع من الوعي، بها يتحقق التحول التاريخي من الجمود إلى التجديد وهي:

١- الوعي بالمنظومة القيمية التأسيسية للإسلام وهي العلم النافع والعمل الصالح.

٢- الوعي بفقهِ الواقع الذي تحياه الذات.

٣- الوعي بالآخر: نظاماً قيمياً وفلسفياً وأبنية اجتماعية ونظماً سياسية.

والأهم، أن التجديد والنهضة سيبقى معلقين إلى أجل غير مسمى حتى يتحول التجديد من كونه حرفة النخبة إلى مطلب الأمة الذي تسعى لتحقيقه، وحتى يتم نقد ما سبق نقداً متجاوزاً، يصلح أن تؤسس عليه المستقبل.

في دراسته عن "حدود الإصلاح السوري: آلية انتقال السلطة ورهانات التغيير"، يقول د. رضوان جودت زيادة: "إن تحفظ بشار الأسد على استخدام مصطلح "الإصلاح" يأتي من أن

النظام السوري في عهد (القائد الخالد حافظ الأسد)، لم يكن على خطأ حتى نحتاج إلى إجراء إصلاح بعده، وإنما علينا أن نقوم "بالتطوير والتحديث"، تطوير ما كان قد بناه سابقا وتحديث هذه الأطر بما يتناسب مع معطيات العصر وتقنياته، لذا فقد كان بشار يقول باستمرار "إن المصطلح المعتمد لدينا في سورية هو التطوير والتحديث". وهكذا يمكن التساؤل عن مدى إمكانية الإصلاح في ظل غياب حافظ الأسد الذي أرسى أسس هذا النظام ووضع قواعده.

والإجابة ستكون بنعم، ولا، نعم لأن خيارات بشار، كما ظهرت خلال السنوات الأربع الماضية، لا توحى بأنه يمتلك الجرأة أو التصور اللازم للإصلاح المطلوب. كما أن الممانعة الأمنية الحزبية والبيروقراطية العامة ستحد من أي خيار إصلاح، إن لم تعدمه نهائيا. أما لا والتي تعني إبقاء الباب مفتوحا أمام حصول مثل هذا الإصلاح فإنها ستقود بالضرورة إلى أن الإصلاح ممكن مع تقديم قرابين كثيرة تبدأ بالتضحية بحزب البعث عبر حله أو تجميد دوره وتحويله إلى حزب سياسي كغيره من الأحزاب السورية، ويمكن القول إن مرتكز الإصلاح المنتظر يتكئ على المؤسسة القضائية، بوصفها الضامنة لمؤسسات الدولة والقادرة على القيام بعملية التحويل الضرورية من دولة استبدادية شمولية إلى دولة يحكمها القانون، ضمن إطار ديمقراطي قائم على مبدأ التداول السلمي للسلطة.

الفساد كما تعرفه منظمة الشفافية العالمية هو "استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع شخصية" وفي التقرير الذي يقدمه مجدي النعيم بعنوان: "الشفافية من أجل تعزيز حقوق الإنسان"، يقول لقد برهنت الدراسات الإمبريقية حول "إدمان المعونة" أن تقديم مبالغ كبيرة من العون طوال فترة زمنية ممتدة، يخلق حافزا لدى الحكومات المتلقية والمناحين على السواء لتقويض الحكم الرشيد، وانتشار الفساد داخل الحكومات، وتدهور أداء الجهاز البيروقراطي وتراجع حكم القانون، إذ يحفز إدمان المعونة على غياب المساءلة والشفافية، فالحكم يحصل على موارد ضخمة، ولا يشعر بالحاجة للخضوع لمحاسبة مواطنيه. وقد لاحظت بروتيجام أن كثافة المعونة الأجنبية تخل بتوازن السلطات لمصلحة السلطة التنفيذية، مما يعني تعزيز موقع رئيس الدولة ومجلس الوزراء، على حساب البرلمان ومؤسسات الرقابة الأخرى. وتخلص بروتيجام إلى أن النتيجة التي تخلقها البرلمانات الضعيفة والرؤساء الأقوياء وإدمان المعونة هو تقويض الجهود الرامية لبناء الديمقراطية.

**فريد أبو سعدة**

**رواق عربي (٧)**



تتوقف معالجة مشكلة التلقي بالطبع على المنظور الذي يأخذ به المنتج للثقافة. وبهذا المعنى تصبح معالجة قضية التلقي مسألة تخص المنتج وتدور وجودا وعدما حول رؤاه للعالم. ومن البداية يجب أن نحدد أن المنظور الذي تنتمي له هذه الورقة هو ذلك الذي تبنته أجيال متعاقبة من المبدعين المصريين العرب الذين عاشوا في مصر وانتما إلى المشروع الثقافي القيادي فيها وهو مشروع الاستنارة، والذي أخذ في التبلور منذ ستينيات القرن التاسع عشر واكتسب ملامحه الأساسية في النصف الأول من القرن العشرين.

بطبيعة الحال لا يمكن أن نمر مرور الكرام بأزمة الإنتاج المعرفي ويمكن

القول بأن النقص الملحوظ في الإنتاج المعرفي هو الوجه الرئيسي للفشل في الانتقال إلى ما صار يسمى بمجتمع المعرفة. فكما أشار تقرير التنمية البشرية في العالم العربي لعام ٢٠٠٢ والصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن النقص في إنتاج المعرفة هو من أهم جوانب القصور الملحوظ في نمط التنمية

العربية وأن هذا النقص يتزايد نسبيا نظرا لانطلاق المناطق الأخرى في العالم نحو مجتمع المعرفة بسرعة أكبر وأن هذا النقص مخيف بالفعل، حيث يقل إنتاج الكتب في جميع الدول العربية عما تنتجه دولة واحدة مثل إيطاليا أو أسبانيا. ووفقا لتقرير اليونسكو فإن إجمالي عدد الكتب التي صدرت في مصر عام ٢٠٠٢ يقل عن ١٥٠٠، ويشير تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي إلى أن ما ترجم في أسبانيا خلال عام واحد يزيد عما تم ترجمته من كتب إلى العربية طوال التاريخ العربي.

إن أداء المنتجين العرب للمعرفة وللثقافة محدود ومتواضع كما ونوعا بصورة مخيفة. ويمكننا أن نقارن الأداء المعرفي للجامعات العربية أو مراكز البحوث بمثيلاتها في الخارج في عدد من مؤشرات هذا الإنتاج لكي ندرك

افتتاحية

## إشكالية التلقي..

## تحولات المجتمع والثقافة



مدى هذا التأخر الذي نعانيه في مصر والعالم العربي ككل. ولكن مشكلة الإنتاج المعرفي لا يمكن فصلها عن مشكلة التلقي، فقد يكون ضعف التلقي أحد، إن لم يكن أهم أسباب ضعف وانخفاض مستوى الإنتاج الثقافي وخاصة في مجال الإبداع. ويشعر المبدعون أنفسهم بهذه المشكلة على نحو بالغ الشدة. ويزداد هذا الشعور بالأزمة بين المنتمين لمشروع الاستنارة.

وتتمثل القضية في أن المنتمين لهذا المشروع يشعرون بأزمة حادة في العلاقة مع المتلقيين: أي مع جمهورهم المحتمل. وأول مستويات هذه الأزمة هو غياب هذا الجمهور أو هؤلاء المتلقيين بالأصل وبالطبع ليس هذا هو المستوى الوحيد للأزمة، فنوعية التلقي وتقاليدته تمثل مشكلة أخرى. ثم إن العلاقة الغائبة أو المشوهة بين التلقي والفعل الاجتماعي هي مشكلة ثالثة. ولكننا نكتفي هنا بالتركيز على المستوى الأول لأنه المستوى المحدد والذي يشتمل على معظم عناصر الأزمة.

إن هناك أزمة، أمر لا يحتاج إلى برهان أو حتى إلى بيان. فقد جأر المبدع المصري بالشكوى من غياب جمهوره المحتمل منذ فترة طويلة. وقد اضطر الأديب العظيم يوسف إدريس أن يهتف مستصرخا قراء صحيفة الأهرام في نهاية التسعينيات بمقال شهير بعنوان "أهمية أن نتثقف يا ناس".

بطبيعة الحال لم يكن يوسف إدريس يفتقر إلى الشعبية والعاطفة الجياشة نحو أدبه الجميل بين المثقفين الذين كانوا يعدون في ذلك الوقت بالآلاف، ولكنه كان يدرك حتى في ذلك الوقت معظم علامات أزمة التلقي الثقافي التي تفاقمت بعد ذلك بصورة كبيرة بما في ذلك أن المعرفة بشخصه وأدبه بين الجماهير كان محدودا للغاية بالمقارنة بأقل الراقصات قيمة. وإذا كان ذلك صحيحا عندما هتف يوسف إدريس بهذا الشعار منذ ما يربو على ربع قرن فهو اليوم أشد ظهورا وأوضح للكافة من أي وقت مضى حيث يقال أن أعظم روايات نجيب محفوظ لا توزع غير بضع مئات من النسخ في العام.

## رواق عربي (٩)

فتوزيع أفضل الكتب في كل المجالات بما في ذلك كتب أهم وأعظم الأدباء والفلاسفة والعلماء المصريين بالغ الضآلة. وحجم المساعدة لأفضل الأفلام المصرية محدود أو منعدم في معظم الحالات. ولا يكاد يشاهد المسرح الجاد سوى آحاد الناس. ولم يعد يسبب دهشة كبيرة أن المتفرجين أقل عدداً من أعضاء الفرق المسرحية التي تقدم مسرحاً جاداً. أما المؤتمرات والندوات حول القضايا الثقافية المهمة بما في ذلك أكثرها شعبية فلا يحضرها سوى عدد محدود من الناس والذين قد يكون أكثرهم محترفاً لحضور مثل هذه المناسبات لأسباب قد لا يكون لها أدنى علاقة منطقية بالثقافة وغالباً ما تكون مشاركتهم بعيدة كلية عن الموضوع وبالغة التفاهة أو السطحية أو النمطية ويتضحك العلماء فيما بينهم حول نوعية التعليقات التي يتلقونها بعد إلقاء أوراقهم أو مداخلاتهم في مثل هذه المؤتمرات أو الندوات والمحاضرات العامة.

ويشعر بتلك الأزمة حتى الفئات الوسيطة في الإنتاج الثقافي، والتي تتعامل مع وسائل الإعلام الجماهيري مثل الصحافة والإذاعة والتلفزيون، حيث تتركز المشاهدة والاستماع على البرامج الأقل تعاطياً مع الثقافة بغض النظر عن مستواها. وتعاني القراءة بالذات بما في ذلك قراءة الصحف من ركود شديد حتى أن البعض يعتقد أن الرقم المطلق لتوزيع الصحف لم يزد كثيراً منذ ربع قرن رغم تضاعف عدد السكان خلال نفس الفترة.

وكان إدراك نفور الجمهور من الثقافة والمنتجات الثقافية المركبة جمالياً ومعرفياً سبباً لانصراف المنتجين والممولين عن دعم هذه المنتجات، وتفضيلهم لإنتاج الأفلام والمسرحيات والكتب والأغاني "الهابطة" التي تحظى بقبول شعبي فيما صار يعرف بكناية "الجمهور عايز كده".

ورغم شدة الشعور بأزمة التلقي الثقافي فإن قليلاً جداً من البحوث قد أجريت حول هذا الموضوع ولا يكاد المجتمع الثقافي أو العلمي أو المعرفي والإبداعي يتفق على التشخيص المناسب للمشكلة أو يتعرف على طبيعتها أو عمقها. ولهذا السبب يراوح المثقفون بين التعلق الرومانسي "بالشعب"

**أداء المنتجين  
العرب للمعرفة  
متواضع كماً  
ونوعاً بصورة  
مخيفة.**

والسخط العارم عليه.

ويباهي الأولون بأن "الشعب" المصري هو صاحب أقدم حضارة في التاريخ ويلومون المثقفين لفشلهم في شدة للاهتمام بقضايا الثقافة والمعرفة والإبداع. أما الأخيرون فيرمون الشعب بكل نقيصة ويعتقدون أنه مسئول عن كل ما يجري للبلاد من محن إلى جانب مسئولية الحاكم ونظم الحكم. ولذلك يستحسن أن نبدأ بتحديد طبيعة المشكلة وذلك حتى يمكننا تتبع جذورها وأسبابها والعمليات الديناميكية المتضمنة فيها، ومن ثم المدخل السليم لعلاجها.

### مشكلة التلقي الثقافي

قد ينظر لإشكالية التلقي إذن باعتبارها مشكلة انخفاض وتدهور الطلب على الثقافة العصرية الرفيعة. وثمة ما يبرر بالطبع هذا التشخيص للمشكلة. ويجب الاعتراف بأن المصريين ليسوا مثالا للثقافة الرفيعة بين شعوب الدنيا بل الأذواق السائدة الآن بين الجماهير، بما فيها جماهير الطبقة الوسطى تعد أقرب إلى العدا للثقافة منها إلى مجرد احترامها ويعدّ هذا التحيز للنوعيات الهابطة من المنتجات الثقافية سببا لقمع تطور الإنتاج الثقافي الرفيع في مختلف المجالات ونتيجة هذا الاحتجاز لم تعد مصر قادرة على المنافسة في المهرجانات والمسابقات الدولية للإبداع في مجالات شتى مثل السينما، ولكن النتيجة الأهم هي أن الجمهور المصري الحريص على تلقي خدمة ثقافية رفيعة ينصرف عن قنوات الإنتاج في بلاده ويتوجه لبلاد أخرى، فالإعلام التلفازي مثلا صار الأقل بين بلاد عربية عديدة والإنتاج الصحافي أيضا لا يكاد ينافس البلاد العربية الأخرى.

ولكن مثل هذا التشخيص يعد ناقصا إلى حد كبير فثمة ما يؤكد هبوط الأداء في مجالات يتوفر عليها مستوى عال من الطلب الشعبي مثل الرياضة عموما ورياضة كرة القدم خصوصا ويعني ذلك أن المشكلة الأكبر ليست في الهبوط الأصلي للأذواق الثقافية أو تدهورها حديثا، بل في الأداء العام

للنظام السياسي والاجتماعي.

فالأداء العام للنظام الاجتماعي في شتى المجالات يعد متواضعا إلى حد بعيد وهو ما أدى إلى تدهور المكانة النسبية لمصر في مجالات شتى، وخلال ربع القرن الماضي كان الأداء الاقتصادي للدول العربية ومن بينها مصر من أقل مستويات الأداء في العالم. وخلال العقد الأخير فاقت حتى أفريقيا (جنوب الصحراء) العالم العربي في معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التنمية البشرية ولذلك ظلت مصر تقع بين الدول ذات المستويات المتوسطة المنخفضة للتنمية البشرية وللتنمية بوجه عام حيث تحتل الموقع ١٢٠ من بين نحو ١٦٠ دولة في جدول التنمية البشرية وهي بذلك هربت بالكاد من المستويات المعروفة لأقل بلاد العالم دخلا أو أكثرها فقرا.

ولندكر أنفسنا بأن المصريين الحاليين هم نتاج واقع لم يشهد حتى الثورة الصناعية الأولى، بالرغم من أنه يتعاطى يوميا مع أرقى نتاجات التكنولوجيا العصرية تعاملًا استهلاكيًا كثيفا.

ويترتب على ذلك أن التركيب المهاري لقوة العمل منخفض للغاية بالمقارنة بغيرنا من المجتمعات حيث لا تعد العمالة الماهرة غير نسبة ضئيلة من إجمالي السكان. ويعمل بالمهن العلمية والتنظيمية نسبة بالغة الضآلة. ويضاف إلى ذلك أن قوة العمل ذاتها تعد من أقل النسب بالمقارنة بعدد السكان حيث تفضل نسبة عالية من المجتمع البقاء في المنزل وعدم الخروج للعمل أصلا. ولذلك ورغم تحسن نسب الالتحاق في المدارس تصل نسبة الأمية إلى أعلى المستويات العالمية، ويعني ذلك أن الطبقة الوسطى تعد صغيرة الحجم بالنسبة إلى السكان. وأن مستواها المهاري ليس رفيعا بالنظر إلى أن مصر لم تمر بالثورة الصناعية الأولى أو بأية ثورة صناعية وأنها لا تملك بنية جيدة للتصنيف أو الرقابة على المهارات الفنية أو أداء عمليات العمل أو التدريب.

ويمكننا بالطبع أن نشير إلى الدور الخاص لبعض البنيات المهمة بالنسبة للطلب على الثقافة مثل النظام التعليمي ويمكننا أن نترجم الأزمة الثقافية

**التخلف**

**الحقيقي قد لا**

**يكون في**

**مستويات**

**المعيشة وإنما**

**في العجز عن**

**تشغيل جهاز**

**العقل والثقافة**

إلى أزمة تعليمية والعكس. فمن الطبيعي أن يكون الطلب على الثقافة الرفيعة متواضعا بسبب مؤشرات الفقر والتخلف النظامي وسوء نظام التعليم.

غير أن الفقر لا يفسر تماما تواضع الطلب على الثقافة الرفيعة، والتخلف الحقيقي قد لا يكون في مستويات المعيشة وإنما في العجز عن تشغيل جهاز العقل والثقافة، وربما كانت مصر أشد فقرا في عقدي الأربعينيات والخمسينيات ولكنها كانت أكثر ثقافة وأيضاً أكثر دماثة.

ومن هذا التعبير الأخير قد نشير أيضا إلى جانب آخر لتشخيص المشكلة فالثقافة ليست معنية فقط بالعمل والمعلومات والمعارف الموثقة في الكتب والمجلات والوسائط الالكترونية بل إنها قبل كل شئ ممارسة.

ويرتبط ذلك بأن مستوى الفعل الشعبي أو العام منخفض بشدة، وأن الحركات الهادفة إلى الإصلاح في شتى المجالات ضعيفة للغاية، فالضغط من أجل الإصلاح السياسي ضئيل، والحركات الهادفة لفرض احترام حقوق الإنسان تتعرض لحرب حقيقية، والحركات الثقافية المتقدمة لا تحظى بعطف يذكر في صفوف الجماهير، بل نشهد تحيز قطاعات جماهيرية كبيرة لصالح أفكار أو أيديولوجيات أو دعوات مضادة لحريات التعبير، كما حدث في أزمة "وليمة لأعشاب البحر"، وأزمة اغتيال المفكر فرج فودة والأحكام المتكررة على جميع المستويات القضائية بما فيها محكمة النقض بتطبيق زوجة الدكتور نصر حامد أبو زيد لاتهامه بالردة.

وتقودنا هذه النقطة الأخيرة إلى محاولة لتفسير الهبوط الملحوظ في الطلب على الثقافة الرفيعة فضلا عن بروز حركات معادية لها بالأصل. ووفقا لهذا التفسير فإن الإبداع الثقافي والاهتمام العام غالبا ما يتركز في نسبة معينة من السكان في كل البلاد وكل الثقافات الكبرى. ويكون كل ما حدث في مصر هو أن صفوة الأجيال الشابة التي ظلت تذود جميع مجالات الثقافة الرفيعة والعمل العام في المضمارين المدني والسياسي بقياداتها لفترة قرنين قد تحولت خلال ربع القرن الماضي إلى شتى حركات الإسلام

السياسي وصارت معادية للحدثة بكل أقسامها ومستوياتها ومن ثم صارت معادية للثقافة، وصور التعبير الإبداعي والسياسة الحديثة. وكأن ما حدث هو أن التطرف الديني قد استولى على النخبة المولدة لكل صور النشاطية والإبداعية في المجال العام.

ولكن هذا التفسير لا يقدم فهما منسجما لجانب آخر من أزمة التلقي وأزمة الحياة الثقافية بشكل عام وهو الجانب الأخلاقي. إن الوعي السائد يؤكد على هبوط مستويات الأداء الأخلاقي في مجالات شتى. وتحفل الصحف بمؤشرات لهذا التدهور الملحوظ والذي يشمل انتشار الجرائم الاقتصادية وخاصة الرشوة والأشكال الأخرى من الفساد. ويرتبط بذلك أيضا انحسار مستوى المشاركة الجماهيرية في إدارة الشؤون العامة والعزوف عن الانضمام إلى الجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية والمنتديات الفكرية. ويعد التدهور في الاقبال على الثقافة جزءا لا يتجزأ من هذا الانحسار للاهتمام بالشأن العام وتغير التكوين العضوي للشخصية الفردية وسيادة ما يمكن تسميته الفردية اللا أخلاقية. إن التدهور في السمات وفي الحياة الأخلاقية للمصريين هو جانب مهم ويفسر جزئيا التدهور النسبي الذي ألم بأذواقهم في مجال الثقافة والإبداع.

ويرتبط بهذا التشخيص بروز خطاب "ماذا حدث للمصريين؟" كأحد أبرز ملامح الوجدان الوطني المصري، ثمة "توستالجيا للماضي" وثمة قدر واضح من الحسرة والغضب لضمور وانحسار بعض أفضل سمات الشخصية الوطنية المصرية.

ومع أن التشخيص سليم بوجه عام فهو لا يفسر انخفاض الاهتمام بالشأن الثقافي عموما والثقافة الرفيعة بشكل خاص حتى قبل بروز خطاب "ماذا حدث للمصريين" فإذا أخذنا بمنظور الشخصية القومية فسوف نلاحظ أن الاهتمام الوافر بالثقافة لم يكن إحدى الفضائل المعروفة لدى المصريين المحدثين، فالقراءة لم تكن من العادات القومية حقا وسط جمهور كانت غالبية الساحقة من الأميين حتى وقت قريب. بل إن سيادة الأمية هو ذاته

لم يحدث في

تاريخ البلاد

الحديث أن

ظهرت حركة

معادية للثقافة

على النحو

الذي نشهده في

العقدين

الماضيين باسم

الدين

تعبير عن تجاهل الثقافة والمعرفة في الشخصية القومية. ونحن نعرف من شهادة كثير من المثقفين والمبدعين أن اهتمامهم المبكر بالثقافة لم يكن من الأمور التي يستقبلها الناس بترحاب بل إن المعتقد الشعبي هو أن الاهتمام بالقراءة هو من علامات تفضيل الوحدة والخجل وربما التعقيد النفسي. وقد عرف البعض الثقافة بأنها "قراءة كتب خارج المقررات التعليمية".

ومع ذلك فإن الاهتمام بالثقافة الرفيعة لم يكن أبداً على نفس مستوى التدهور الذي نشهده خلال العقدين الأخيرين. ولم يحدث في تاريخ البلاد الحديث أن ظهرت حركة معادية للثقافة وخاصة الفن التشكيلي والموسيقي على النحو الذي نشهده في العقدين الماضيين باسم الدين. ومن الواضح أننا نتحدث عن ظاهرة مركبة تزامن فيها ظواهر التدهور في الأذواق الثقافية مع التطرف الديني والهبوط في الحياة الأخلاقية بما فيها الاهتمام بالشئون العامة في كل واحد. ولكن هذه المظاهر كلها ترتبط على نحو حميم بالتخلف وهي ليست جميعاً ظواهر حديثة. بل إن الحياة الثقافية للمصريين اتسمت بالفقر والضعف الشديد خلال مئات السنين قبل بروز الدولة الحديثة وبعدها. وإذا كانت بعض أفضل إنجازات الحداثة قد بدأت تتداح فإن لذلك علاقة ببروز تحولات معينة في التركيب الاجتماعي والأيديولوجيا السائدة وهو ما نتعرض له في القسم التالي من هذه الورقة.

### إشكالية المتلقين

في اللحظة الراهنة عاد "خطاب الحضارات" للهيمنة على مجال دراسة الثقافات بالمعنى الواسع للكلمة. ويبدو أن هذا الخطاب صار هو المدخل الرائج في التعاطي مع إشكاليات الثقافة على المستوى الجماهيري وخاصة في الصحافة. والواقع أن هذا الخطاب يوظف على نحو واسع للغاية أولاً لتهنئة الذات بالإرث الحضاري التليد لمصر والمصريين وثانياً لممارسة وظيفة تشهيرية في سياق الصراع العالمي والإقليمي. ومن هذا المنظور فالشعب المصري ليس فقط هو أقدم وأكثر الشعوب حضارة في المنطقة وفي العالم

ولكنه أيضا الشعب الذي "ثقّف وعلم" الشعوب والدول الأخرى في المنطقة والعالم.

وبالمقارنة فإن "خطاب الطابع القومي" يخصص لكل شعب سمات معينة وهي السمات التي يمكن استشفافها من التاريخ، من الانطباعات الشائعة وخاصة بين المشتغلين بالصراع الثقافي. ولكن بينما يسرف خطاب الحضارات في تهنئة الذات القومية المصرية بسماتها الحضارية الطويلة فإن خطاب الطابع القومي قد يسرف في لومها بصفات معينة مشتقة من نسق الاستبداد الفرعوني أو البيروقراطي الطويل.

ولكن هل تمثل هذه المعالجة الشعبوية المنور الأفضل لفهم إشكالية التلقي الثقافي؟ كما أشرنا سلفا فإن الطريقة التي يتم بها تعريف المتلقين للثقافة لها دور كبير في تعيين طبيعة المشكلة. فالأخذ بمنظور المقارنة بين "الشعوب" يضع الباحث تحت ضغط دفاعي ويقوده إلى التعصب لشعبه وهو ما يفضي إلى غياب التقدير الموضوعي للمشكلة كما أنه يحصر القضية إلى حد بعيد في إشكالية الثقافة الشعبية والقومية وقد يؤدي إلى مزيد من الغموض إذا اضطر الباحث بضغط الدفاع عن الذات القومية إلى الأخذ بمنظور الغزو الثقافي فيري كل صور الإبداع الحديث تعبيرا عن هذا الغزو، ويحبس الثقافة الأصيلة في الميراث الديني والعرفي الصرف وهو ما يغلق القضية ولكنه يغلق الباب أمام التقدم الاجتماعي والثقافي أيضا. وعلى العكس فقد يرى البعض أن المنطق العام الذي ساد ربع القرن الأخير هو الردة الثقافية بتأثير التطرف الديني.

وعلى العكس فإن الأخذ بالمنظور السوسيولوجي يساعد كثيرا في فهم التذبذب الشديد في مؤشرات الاهتمام الثقافي بين لحظة تاريخية وأخرى. فالطلب على الثقافة يصبح قضية مجتمعية لا شأن لها بالمقارنات المسطحة بين الأمم والشعوب إلا بالقدر الذي يتعلق بالنظريات العامة للتطور المجتمعي. ولا يتناقض الأخذ بالمدخل المجتمعي مع بحث النتائج الثقافية للتجربة الوطنية في السياق العالمي.

**مصر لم تمثل**

**أبدا أحد**

**المصادر الخلاقة**

**للثقافة العربية**

**والإسلامية**



والواقع أنه من المناسب تماما أن نبدأ ببعض النتائج الثقافية الجوهرية لتلك التجربة الوطنية الممتدة. من أهم النتائج التي يجب الالتفات إليها أن مصر لم تمثل أبداً أحد المصادر الخلاقة أو المنابع الكبرى للثقافة العربية الإسلامية، لقد لعبت أدواراً هامة أخرى مثل الحصن العسكري للحضارة العربية الإسلامية والأرشيف الفعال نسبياً لهذه الحضارة ولكنها لأسباب بعضها واضح (هيمنة الحاكم المملوكي) وبعضها غير واضح لم تتحول إلى أحد المنابع المتجددة للعلم والمعرفة بل لا نكاد نجد اسماً مهماً أو مركزاً مهماً للعلوم الطبيعية أو معهداً للفكر والمعرفة العامة أو المتخصصة ولا يذكر المؤرخون كتاباً واحداً في الرياضيات أو الطبيعية كان يدرس في أي مركز علمي أو فكري خلال العصر الإسلامي كله. وفي ظل هذا الوضع لا يمكن القول أن مصر عرفت ما عرفته حواضر إسلامية أخرى بعضها لم يدخل التاريخ إلا مع الإسلام من حضور طبقة مشتغلة بالمعارف الشاملة والمتخصصة للثقافة العلمية الوضعية بدءاً من الرياضيات مروراً بعلوم الطبيعة ووصولاً إلى الفلسفة. ولم يبدأ تأسيس هذه الطبقة إلا مع حكم محمد علي وما توفر لمصر قبل ذلك كان ببساطة طبقة من علماء الدين الذين اتسم مستواهم العام بالتواضع والذين وفروا قيادة اقتصادية ودينية ولكنهم لم يوفروا للبلد قاعدة قوية ومستمرة لثقافة وطنية متجاوزة للمجال الديني. لقد ابتعلت الثقافة الدينية كافة المعارف والاجتهادات وصارت بديلة لها خلال قرون متعددة وهو الأمر الذي ضرب الثقافة الرفيعة في مقتل.

وعلى نفس المستوى من الأهمية لم يعرف أو لم يوثق لنا التاريخ الثقافي أو الاجتماعي المصري أن توفر للمصريين قاعدة مؤسسية مستمرة للمشاركة أو النقاش العام الذي يعزز أو يولد التجديدات الثقافية العامة خارج إطار الممارسة الدينية. فالمصريون لم يعرفوا مجالس القرى أو الأحياء أو أي هيكل آخر للتداول في قضايا المجتمع بما يؤدي إلى تفتح قريحته الثقافية. بل أن الحياة القروية غابت بصورة كلية تقريباً عن تأريخ المجتمع المصري خلال العصر الإسلامي كله بحيث صار تاريخ مصر هو تاريخ القاهرة. ويظهر في

## رواق عربي (١٧)

تاريخ القاهرة مؤسسات ومهن وفئات وفعاليات عديدة ولكن ليس منها ما هو متخصص في صناعة الثقافة وإشاعتها أو تنظيم النقاش العام حول قضاياها .

ولا يعني ذلك بالطبع أن مصر عقلت ثقافيا بصورة تامة أو أنها كانت كيانا حسيا بلا ثقافة . فقد نقلت إلينا الأمثال والحكم والأشعار والضروب الأخرى للعبقرية الشعبية وخاصة من الملاحم قدرا كبيرا من الحكمة والجمال التي تعد المصدر الأكد للثقافة الشعبية (ومن ثم القومية) خلال تلك القرون وربما حتى الآن . ولكن هذه المصادر كلها لا تعد خاصة بمصر ولا تستجيب للقضايا والمشكلات والتجربة الاجتماعية أو حتى الوجودية لمصر والمصريين (ما أغرب أن يحتفي المصريون بأسطورة أو ملحمة وشخصية مثل أبي زيد الهلالي الذي لا تربطه بحياتهم أية وشيجة على الإطلاق وهو يجسد النقيض الأساسي للجدلية الصراعية بين الأخضر والأصفر أو بين الريف والصحراء). ونستطيع أن نقول إن وجدان المصريين تمت صياغته على نحو لا يعكس فعالية الإنسان المصري أو تاريخه السياسي والاجتماعي الطويل أو أشواقه الخاصة ومعاناته الوجودية والتاريخية .

ومن العجيب أن تعيش أية أمة وسط ثقافة ليست من إنتاجها إلا على نحو هامشي تماما . ونلاحظ في هذا السياق أن الثقافة الرفيعة كانت في أفضل الأحوال محصورة في العلوم اللغوية والفقهية في الأزهر التي اعترف العامة بحاجتهم لها مع استعصائها على مداركهم في نفس الوقت . وأن الانفصال بين الثقافة الشعبية والثقافة الرفيعة أو العالمة ربما كان أمرا مسلما به وأن الحركة الثقافية كانت تتجه من الأخيرة نحو الأولى وليس العكس .

لقد بدأ هذا كله يتغير مع بناء دولة محمد على فقد تكونت طبقة من المثقفين والمشتغلين بالعلم والمعرفة . بل وتصدر هؤلاء تدريجيا الفضاء العام وساهموا في انبثاق مدهش لهذا الفضاء بما فيه من فنون وآداب وصحافة ومعارف اجتماعية وعلوم ومناظرات سياسية وفلسفية . ثم تكونت مؤسسات

من العجيب أن

تعيش أية أمة

وسط ثقافة

ليست من

إنتاجها إلا على

نحو هامشي

تماماً .

تنتج هذا كله بصورة منهجية لأول مرة منذ نهاية الحقبة الهيلينستية في التاريخ المصري وبدأت عملية نشع ونشر هذه المعارف في الكيان الاجتماعي والذي أخذ يكتسب طابعا قوميا حديثا . ومع ذلك ظلت هناك أوجه نقص خطيرة في هذا المركب الثقافي الذي أنتجته الحداثة .

أول هذه الأوجه هو أن الطبقة المثقفة والمشتغلة بالعلوم والإبداع اكتفت بنقل الإبداعات الغربية ولم تتجح في أقلمتها وإعادة توقييعها في الحياة القومية بصورة تنتج تجربة مصرية أصيلة في مختلف المجالات . وبإيجاز فشلت الطبقة المثقفة في مصر في استتباط ثقافة مصرية قومية تنهي الازدواجية بين المستورد والموروث وبين الغربي والشرقي وبين الحديث والتقليدي وتضع بوتقة لصهر ثقافة وتجربة الحياة المصرية في كل متجانس ومبدع حقا ومشعب للحاجات الروحية والمادية للنخب والجماهير على السواء . كل ما حدث هو أن النجاح النسبي للحداثة في مصر خلال الحقبة الأولية والتي امتدت ربما حتى نهاية الأربعينيات من القرن الماضي منحها طعما خاصا بالمقارنة بالمجتمعات العربية والشرقية المحيطة . وظل ذلك صحيحا حتى بدأت منجزات الحداثة الأولية تتبخر بتأثير الضغط السكاني المتعاضم .

وثاني هذه الأوجه هو أن المؤسسات الكبرى للثقافة الحديثة لم تتجح في نقل المجتمع كله إلى الحداثة أو في ضمان الانطلاق إلى النمو المتواصل والمعزز ذاتيا . وبتعبير آخر فقد فشلت مصر في تحقيق القطيعة مع التخلف بالرغم من امتلاكها جذورا متقدمة فكريا وثقافيا وعلميا لفترة من الوقت بينما نجحت بلاد أخرى في تحقيق هذه القطيعة بالرغم من أنها بدأت بعد مصر بكثير . وبينما اتسم التكوين الثقافي في مصر بالازدواجية لفترة طويلة فإن الاتجاه الملحوظ كان إغراق الجوانب الإبداعية والحديثة في محيط من المشكلات التي تضخمت في الحياة الاجتماعية المصرية وكان ترجمتها الثقافية هي العشوائية والابتدال الثقافي .

## رواق عربي (١٩)

أصبحت الطبقة  
المتقنة محاصرة  
بعدم المعرفة  
وعدم الاعتراف  
من محيطها  
الشعبي.

ويرتبط بذلك أن الانشقاق بين الثقافة العصرية الحديثة والثقافة المعاشة على مستوى جماهيري كان ملحوظاً منذ البداية، بل وشهد اتساعاً ملحوظاً في مراحل الأزمات السياسية والاقتصادية، وبدأ أن ثمة صعوبة في إيجاد جسور مناسبة بين الثقافة العالمية والثقافة الشعبية المعيشة. وظلت الطبقة المثقفة والمبدعة معزولة إلى حد كبير بين الجماهير حتى أصابها ضمور ملحوظاً في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين.

ويمكن القول بأن احتجاز التطور الثقافي ومحدودية الأقلية المبدعة للمنجزات الحداثية المقترضة توافق مع وارتبط إلى حد كبير بالاحتجاز الملحوظ للتطور الاقتصادي والاجتماعي. ويبدو الأمر أحياناً وكأن التشوه والجمود الثقافي هو العلة وراء الاحتجاز الاقتصادي. كما يبدو أحياناً أن العكس هو الصحيح.

ويترجم هذا كله بمصطلحات الثقافة في واقع معقد، فالطبقة المثقفة التي كانت تحتل صدارة المجتمع وتعد مصدراً كبيراً لآماله وإلهامه قد تراجعت من حيث المنزلة والتأثير بل وصارت محاصرة بعدم المعرفة وعدم الاعتراف من محيطها الشعبي. وأن أزمة الحصار هذه تزيد مع الزمن ولا تقل.

#### لنلخص ما حدث في مصر خلال قرنين كما يلي:

أنجزت مصر عملية بناء دولة مركزية قومية ضخمة الحجم على قاعدة من الاقتصاد الزراعي والخدمات الحديثة. وتكونت في سياق هذه العملية طبقة مثقفة طرحت مشروعا حداثيا عقلانيا يأخذ بأفضل ما في التراث الثقافي للأمة ويدمج فيه المنجزات الغربية في العلوم والتنظيم الاجتماعي. وفي البداية تبنت الطبقات العليا هذا المشروع وحاولت جزئياً إشاعته عبر وسائط الاتصال والتعليم الحديث. ولكن فشل أرسطقراطية الأرض في تخطي المستويات الأولية من الانتقال المحتجز إلى الآفاق المفتوحة للنمو الاقتصادي والاجتماعي الرأسمالي الثقافي للدولة القومية الحديثة. وبدأت تلك الطبقات في تكوين منظومة ثقافية هجين أقل استعداداً لقبول

واستيعاب المنجزات الغربية الحديثة في التنظيم الاجتماعي والثقافي المرتبطة به.

كما أن منظومة الثقافة القومية التي كونتها الطبقات الوسطى الجديدة سريعا ما تعرضت لنفس أزمة الاحتجاز بسبب الفشل في تحقيق الانطلاق الاقتصادي والاجتماعي، وترتب على هذا الفشل أن تعذر استيعاب الفئات الطبقيّة التحتيّة والهامشيّة في البنية الثقافيّة الهجين للطبقة الوسطى، بل وإلى هجرة الطبقات الوسطى نفسها من هذه البنية الثقافيّة وتخليها عنها واستبدالها بمنظومة ثقافية دينية مغلقة ومستوردة من نماذج الدول الدينية في السعودية وباكستان وغيرها.

وفي غياب مشروع جديد للانطلاق والنهضة طورت الجماهير الشعبيّة وبقايا الطبقات الوسطى الحديثة هجائن ثقافية بالغة التعقيد تتسم بصورة عامة بالبساطة الذهنية، والقابلية للاستهلاك السريع، وتوفير استجابات تلقائية مؤقتة ومتغيرة لتحديات الحياة اليومية، وفقدان المنطق في العلاقات الاجتماعيّة، والفوضى المتزايدة في العلاقات الإنتاجية والتوزيعية. وبذلك انقسم المجتمع إلى تراكيب ثقافية متباينة إلى حد كبير. وتشغل ثقافة هامشية وعشوائيّة الحيز الأكبر في الفضاء الثقافيّ المستجد، والناج عن تراجع مشروع الاستتارة المرتبط بالدولة القومية الحديثة في مصر.

أما لماذا فشل الانتقال إلى الآفاق المفتوحة للتطور الرأسمالي الحديث فهو شأن معقد. وبوجه عام لعبت الظروف السياسية الإقليمية والدولية بعض الأدوار المهمة. ولكن الاختيارات الداخلية والتي تنوعت ثقافيا لعبت أدوارا أخرى لا تقل أهمية. وقد اتسمت هذه الاختيارات بضعف قوة الدفع لبناء اقتصاد رأسمالي حديث مقابل قوة الدفع لتطبيق مشروعات سياسية أو أيديولوجية تصب أساسا في قضية الاستقلال الوطني.

لنراجع أيضا العمليات الكبرى التي أدت إلى تراجع القدرة الاستيعابية للمشروعات الثقافيّة المختلفة المطروحة في مصر على الارتفاع بالأذواق الثقافيّة للمصريين.

والواقع أنه لا يمكن فهم هذه العمليات إلا بالرجوع إلى "المخطط

## رواق عربي (٢١)

التحليلي النمطي" لنظرية التحديث.

إذ تفترض هذه النظرية أن التحديث يتم في خطوتين تبدأ الخطوة الأولى مع تسرب أو "انفلات" الناس من المؤسسات التقليدية وتقوض هذه المؤسسات بالتالي أو تراجعها. أما الخطوة الثانية فهي إعادة استيعاب هؤلاء المنفلتين من المؤسسات التقليدية في مؤسسات حديثة. فالأجراء الريفيون يخرجون أو يتسربون من مؤسسة المجتمع الأبوي القروي ليعملوا في الصناعة والخدمات الحديثة، حيث تستوعبهم النقابة العمالية. وتتطوي هذه العملية على تغيير حاسم في التكوين الثقافي في نسق الثقافة الأبوية التقليدية إلى الثقافة التضامنية الطبقية الحديثة.

ويتم التغيير الثقافي من هذا المنظور عبر عملية مزدوجة. فالثقافة التقليدية تفقد قدرتها على الإجابة على أسئلة الحياة وهو ما يدعو الناس للتسرب منها، حيث إنهم يبدأون في طرح هذه الأسئلة، فلا يجدون إجابة عليهما إلا عند الفكر الحديث، ولكن الفكر الحديث لا بد أن يكون قد ابتكر إجابة صالحة بالفعل للتعاطي مع تلك الأسئلة ويعني ذلك أن الفكر الحديث قد تعرف على الأسئلة الحقيقية الصعبة وبدأ يستتبط حلولاً أو إجابات مبتكرة وخلقة على المعضلات التي تطرحها، بحيث يقنع عددا متزايدا من الناس بها.

ولكن حتى تتمكن النقابة من استيعاب المتسربين (أو المتحررين) من المؤسسات التقليدية يجب أولاً أن تكون هناك نقابة حرة وتتمتع بقوة حقيقية وصلابة تجعلها قادرة على الصمود في وجه التحديات التي تواجهها عند أداء وظيفتها، ولكي يحدث ذلك لا بد أن يتمتع الداخلون الجدد بحد أدنى من التدريب أو التأهيل الذهني بما يعدم لقبول فكرة الانضباط لقرارات ووظائف النقابة الحديثة. وتستطيع النقابة الحديثة أن تستوعب الفئات الجديدة إذا كان هذا التأهيل أفضل وإذا كان العدد الذي تستقبله في كل مرحلة زمنية معقولا بالمقارنة بقدرتها المؤسسية. مع استقبال أعداد معقولة كل عام مثلا تزيد القدرة المؤسسية، وبالتالي تزيد القدرة على الاستيعاب بحيث يمكنها بدون مشاكل كبيرة أن تستوعب فئات أقل تأهيلا من الناحية

**هنا يقع الناس**

**فيما يسمى**

**"مصييدة"**

**الحدائثة" وهذه**

**المصييدة هي**

**السرواء**

**التهميش**

**والاغتراب**

**الواسع للناس أو**

**انخلاعهم من**

**"العالم القديم"**

**بدون إعادة**

**تسكينهم في**

**"عالم جديد"**

النقابية فتعيد تثقيفهم بالثقافة النقابية المعاصرة حتى تنتهي عملية السحب من المؤسسات التقليدية فيتحول المجتمع كله إلى المؤسسات الحديثة ومن ثم إلى الثقافة الحديثة.

لقد تحقق هذا المخطط بتعديلات بسيطة وإن مهمة في حالات تاريخية كثيرة جدا بما فيها الحالات التي حققت انتقالا متأخرا للحدثة الاقتصادية والاجتماعية مثل بلدان جنوب شرق آسيا، ولكنها لم تتحقق في بلاد أخرى كثيرة لأسباب كثيرة. وهى أسباب تعيد صياغة هذا المخطط التحليلي، لكي يشرح لنا أسباب التعثر.

أول الأسباب كامنة في المخطط نفسه. فمن المنطقي أن نفترض وجود فجوة كبيرة أو صغيرة بين الخطوتين الأساسيتين في عملية الانتقال منظومة المؤسسات/ الثقافة التقليدية إلى تلك الحديثة فتتقوض أو تتراجع المؤسسات التقليدية ولا تنشأ تلك المؤسسات الحديثة لكي تعيد استيعاب الناس الذين تسربوا بالفعل من الأولى.

وهنا يقع الناس فيما يسمى "مصيدة الحدثة"، وهذه المصيدة هى السر وراء التهميش والاغتراب الواسع للناس أو انخلاعهم من العالم "القديم" بدون إعادة تسكينهم في "عالم جديد" مشبع لهم روحيا وثقافيا واجتماعيا، وهذه هى الحالة التي يسميها دور كايم بالأنومية وهى حالة مضادة للاجتماع الإنساني وفي هذه المرحلة ينشأ ما يسمى بالمجتمع الجماهيري أو مجتمع الجماهير المفردة أو المتشظية أو المهمشة والتي قد يؤدي توفها للانتماء إلى التعصب الشديد للكليات الجمعية، ومن ثم التحول إلى جمهور جاهز للحركات الفاشية أو الدينية المتطرفة، وفي هذه الحالة الأخيرة تنتقل الجماهير من الثقافة التقليدية إلى منظومات الثقافة التي تعبر عنها هذه الأيديولوجيات والاستيعاب في المؤسسات أو الحركات التي تقوم على رعايتها وتجسيدها.

غير ان من الممكن أن يستمر وضع التهميش أو الأنومية بذاته. فتوجه الجماهير المهمشة ذاتها بصورة متغيرة ثقافيا، فتنتج ثقافة فوضوية وعشوائية تستمد بعض عناصرها من جميع المنظمات الثقافية التقليدية

رواق عربي (٢٣)

في سياق  
الاغتراب  
ينتعش  
الانحراف  
الاجتماعي.

والموروثية والحديثة أو المحدثّة، ويضاف إليها عناصر تعكس أذواق تلك الكتلة السائلة من المهتمين وتجاربهم الحياتية والمعاشة وحاجاتهم الثقافية المتقبلة. ورغم أن هذا المركب الثقافي المتغير يشتمل على مدركات من جميع الأنساق الثقافية فهو أيضا لا يعكس المنطق أو الروح الكلية لأي منها بل قد يكون مضادا لها من حيث الروح والمعنى، وغالبا ما يتسم هذا المركب الثقافي بالتدني والعداء أو ببساطة التجاهل التام للثقافة الرفيعة في مختلف مناشطها ومجالاتها.

ولكن "مصيدة التحديث" تمس جانبا واحدا من جوانب الخلل في سياق الانتقال الحداثي، أما الجانب الأهم ربما فهو ما نسميه هنا بالإغراق التقليدي. ما يحدث هنا هو أن تكتمش المؤسسات التقليدية ويتم "تسرب" الناس منها وانتقالهم بأعداد كبيرة للغاية وبدون إعداد ذهني أو ثقافي مسبق إلى هياكل أو فضاءات حديثة غير مجهزة لاستقبال تلك الأعداد أو استيعابها استيعابا فعّالا بدءا بتثقيفها بالمعاني والوظائف والأدوار المميزة لها. وبدلا من أن تشد هذه المؤسسات الحديثة القوى الجديدة لثقافتها وتستوعبها فيها فتنتقلها إلى مستويات ثقافية أو تعليمية أرقى يحدث العكس تماما. فتشد الجماهير المستجدة المؤسسات أو الفضاءات التي تزحف إليها إلى مستواها الثقافي هي وإلى رؤيتها هي للعالم وعاداتها التي جلبتها معها من مواقعها التقليدية الأصلية في أفضل الأحوال، ويتم ذلك بثقل كبير جدا إلى حد تفرق تلك المؤسسات تحت الضغط إلى المستويات الثقافية والتعليمية الأقل.

وبذلك يصبح لدينا نموذج آخر تماما للانتقال يسمى "الانتقال المعكوس" فبدلا من أن يتم استيعاب أعداد متزايدة من السكان في الأبنية والرؤى والأذواق الثقافية الأرقى تخضع تلك الأبنية لغلبة رؤى وثقافات أقل تطورا وانسجاما وغالبية تلك الرؤى تنسب ذاتها إلى الموروث حتى تتمتع بشرعيته، ولكنها تكون قد أحدثت في هذا الموروث تشوها شديدا بإدخال عناصر مقحمة عليه غالبا ما تكون قد نتجت كأحد النواتج الثانوية للحداثة.

ولا شك أن ظاهرة (ترييف المدن) هي النموذج المثالي لهذه الانتقالات العكسية. ضغط المهاجرين الجدد على مدن ليست مجهزة لاستيعاب النمو



الخارق لأعداد المهاجرين الريفيين يفضي إلى نشأة الأحياء العشوائية ويؤدي إلى ضغط شديد على البنية الأساسية فتتهار وتنتقل إلى مستويات لا تختلف عن الريف سوى في افتقارها إلى العلاقات الحميمة والضوابط العائلية الصارمة على السلوك الاجتماعي.

وفي سياق الاغتراب الناشئ ينتعش الانحراف الاجتماعي (العنف- المخدرات- اقتصاد البلطجة.. الخ) فيعيش الناس أسلوبا للحياة ليس أرقى كثيرا من النواحي المادية، ولكنه يفتقر إلى التضامنية والحماية وغيرها من الوظائف الاجتماعية للبنى القروية التقليدية. وتعكس الثقافة حقيقة الافتقار إلى المهارات المناسبة للحياة الهجينية، ومن ثم غياب وظائف محددة والسيولة في تجربة العمل والتشوه المتزايد في تجربة الحياة.

وتستند تلك الثقافة على بعض الثيمات التقليدية التي تسهل على العقل الشعبي ولكنها تستعين بعناصر من منتجات الحداثة فالأغاني الشعبية مثلا يتم تسجيلها على وسائط صوتية حديثة والتلاعب بإيقاعاتها من خلال الأجهزة والتقنيات الحديثة. كما تتم العملية ذاتها بالنسبة لأغانٍ "هابطة" لا تنتمي في شئ إلى التراث الشعبي، ولكنها تغتصب شرعيته.

إن الانكسارات الحادة في التطور الاجتماعي اشتملت في حالة مصر تحديدا على نفس تلك الانتقالات العكسية في كل مستويات الحياة الاجتماعية تقريبا. فالمستوى المهني لخريجي النظام التعليمي على كافة مستوياته يتدهور بانتظام. والمهارة المهنية للطبقة الوسطى تتراجع بالتالي. وينجم عن هذه الحقيقة أن المستوى الثقافي للطبقة الوسطى الحديثة صار أقرب إلى المستويات المعروفة للطبقة العاملة في الماضي. ولكن المستوى العام للطبقة العاملة يقل بدوره بانتظام نتيجة لتراجع المستوى الفني للصناعة المصرية وتقويض الصناعات الأرقى مقابل زيادة الصناعات الأقل مستوى من النواحي الفنية. ولا شك أيضا أن المستوى العام للرأسمالية المصرية أقل بكثير عما كان متاحا قبل ١٩٥٢ وزامل نشأة تجربة بنك مصر في ظل رئاسة طلعت حرب.

وقد أدى ثبات النظام السياسي عند مستوى منخفض جدا من التسامح مع المشاركة السياسية إلى ركود التجربة السياسية للمصريين ومن ثم ركود

طلبهم على الثقافة السياسية الرفيعة.

وهكذا تحالف الركود السياسي والاقتصادي في وقت تتصعد فيه الأبنية التقليدية إلى انخفاض مستدام في قدرة الهياكل الحديثة على الاستيعاب الثقافي والاجتماعي وتعاضل الضغوط على ما بقى من هياكل حديثة وشدها إلى الخلف وبالنهاية الاعتراف بالغلبة الواضحة للأذواق الأقل والرؤى الثقافية الأقل أيضا.

### السياسات والآفاق

حاولنا هنا أن نقدم تحليلا بنائيا تاريخيا عن الغلبة المتزايدة للأذواق والرؤى الثقافية الهابطة في مصر. فالفشل في الانطلاق الاقتصادي والاجتماعي كون مجتمعا محتجزا يعيش ضغوطا متواصلة من جمهور متضخم الحجم تسرب حديثا من الهياكل التقليدية ولم يجد هياكل حديثة قادرة على استيعابه وترقية أذواقه وتثقيفه ثقافة حديثة. فظلت الأمية عند مستوى بالغ الارتفاع حتى بالمقارنة بغانا مثلا (حيث لم تعد تزيد في هذا البلد عن ١٥% بين الرجال فوق سن ١٧ عاما، بينما تبلغ نحو ٣٥% في مصر) وتم إغراق النظام التعليمي في غياب الظروف المناسبة لتنمية بنيته الأساسية ومعايير الإدارة والأداء فيه فتدهور مستوى التعليم وبالتالي نوعية الطبقة الوسطى ومستواها الثقافي. وأثبتت عملية إعادة تأسيس طبقة رجال الأعمال صعوبة التوصل إلى المستوى الفني والثقافي لهذه الطبقة التي كان قد تم إبادتها في مقتبل عقد ستينيات بعد أن كانت استغرقت نحو نصف قرن من التطور. كما أن الركود السياسي تحالف مع الركود الاقتصادي في الهبوط بالطلب الحقيقي على الثقافة الراقية.

فما هي الآفاق الممكنة لإحداث ثورة في المستويات الثقافية للمصريين؟ هل تكفي السياسات الثقافية والجهود الهادفة لإتاحة عرض أفضل وأرخص للمنتجات الثقافية. إن الفقر قد يفسر ضالة القدرة على "شراء" المنتجات الثقافية، ولكنه لا يفسر على الإطلاق انخفاض مستوى الذوق العام والانصراف عن الاهتمام بالثقافة الراقية حتى عندما تقدم بدون ثمن أو تكلفة، فضلا عن المؤشرات النوعية المنخفضة للممارسة في الفضاء العام،

ما هي الآفاق

الممكنة لأحداث

ثورة في

المستويات

الثقافية

للمصريين؟

مثل عدم الاكتراث والانصراف عن العمل العام والميل للتطرف الديني وتدهور أخلاقيات العمل وغيرها من مظاهر ضعف الإمام وانخفاض الإيمان بالثقافة العصرية عموماً .

إن الأسلوب السليم هو تحقيق الانتقال الناجح للمجتمع الحديث ويضعف القدرة على الاستيعاب المتزايد للسكان في البنيات والثقافات الحديثة على الأقل على المستوى المهني والفني. ولا شك أن تحقيق الانطلاق يحتاج بدوره إلى تغيير ثقافي. ولكن يجب التحرر من الصيغة الدائرية لعلاقات التأثير والتأثير. فتحقيق الانطلاق يقتضي قرارات وسياسات صائبة من نخبة صغيرة نسبياً وليس بالضرورة من المجتمع كله .

وبكل أسف فتحقيق الانطلاق ليست وظيفة المثقفين المجردين من عوامل القوة بما في ذلك القدرة على التواصل مع السكان أو تنظيمهم في حركات اجتماعية. وفي هذا السياق يصبح التساؤل عن دور المثقفين في رفع المستوى الثقافي للجماهير سؤالاً ملتبساً .

وربما كانت المناظرات بين الماركسيين خلال القرن العشرين هي أنضج مستويات التعرض لقضية إكساب المعرفة أو تثقيف الجماهير. وبطبيعة الحال ثمة قدر من سوء النية الفلسفي في هذه المناظرة حيث إن موضعها كان هو متى وكيف يتلقى الناس وتحديد الطبقة العاملة رسالة المثقفين الثوريين أو أصحاب المشروعات الثورية. وقد ميز الماركسيون أنفسهم عن الشعبويين الذين مجدوا الشعب وغريزته الثقافية إذ حاجوا بأن الثورة هي نتاج التلاقي بين السخط أو الحقد الطبقي للجماهير من ناحية والوعي النظري الذي تمتلكه طليعة ثورية ذات رؤية علمية للمجتمع من ناحية أخرى. وأكد هؤلاء طويلاً أن الشعب أو الطبقة العاملة لا يمكنها أن تنتج وعياً علمياً بذاتها. وأن التحريض والدعاية التي تقوم بها الطليعة الثورية المثقفة هي وسيلة إكساب الطبقة العاملة لهذا الوعي.

ورغم أن ذلك اللقاء تم بالفعل في حالة أو حالات ثورية معروفة في القرن العشرين، فإنه لم يتم على النحو الذي تم التنبؤ به. وظل المثقفون الماركسيون أو الثوريون يناقشون القضية دون نتائج حاسمة، بل ويقدر متزايد

رواق عربي (٢٧)

من الإحباط على الأقل في حالة أوروبا الغربية، حيث كان مستوى التطور الرأسمالي أرقى وأعلى ومستوى معيشة الجماهير وتعليمها وتنظيمها النقابي يترقى بسرعة. وأكد جرامشي أن اللقاء الموعود يتم عندما يفي المثقف بشرط أساسي وهو الانتماء العضوي للطبقة الثورية أما التوسير فقد وجه نقداً أعمق للتطور الأرثوذكسي لعملية إكساب الوعي، إذ يقوم هذا التصور على اعتقاد أسطوري بأن الجماهير إما لا تملك وعياً فيتم ملؤها بالوعي مثلما تملأ الأواني الفارغة بالماء أو أنها مملوءة بثقافة فاسدة (وعي زائف) فيكون المطلوب هو تفريغ هذا الوعي الزائف وإعادة ملء الذات الشعبية بالثقافة السليمة (أو الوعي السليم: العلمي- الثوري- الموضوعي.. الخ) واقترض التوسير منظور فيبر للعملية باعتباره نوعاً من الالتقاء المنسجم بين دعوة المثقف من ناحية ومعتقدات الجماهير من ناحية أخرى فيما سماه فيبر بالدعوة أو أسماء التوسير بالنداء، ولكن غياب هذا الالتقاء يعني أن المثقف والجماهير سوف يعيشان حياة متوازية وقد لا يلتقيان أبداً كما هو الحال في مصر خلال ربع القرن الماضي مثلاً.

إن أهمية هذا التطور في فهم علاقة المثقف بالمتلقين للثقافة العصرية يكمن في إدراك أن المتلقي ليس موضوعاً للمثقف أو مناسبة لتحققه، فالمتلقون المحتملون لديهم "ثقافتهم" أو وعيهم وتفضيلهم الخاص، وعلى المثقف أن يحترم هذا الحضور المستقل لثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه وأن يسعى لصياغة رسالة قادرة على التقاط عناصر جوهرية من هذه الثقافة وتنشيطها ودعوتها للتدخل بفعل تاريخي في سياق محدد، هو ما يسمى النداء أو الدعوة.

وتعرف العصور الحديثة أنماطاً مختلفة من النداء. وبالنسبة لجماعة المثقفين يبدو أن المدخل السليم هو قيادة وبناء حركات اجتماعية تعتمد على ذاتها في إبداع الثقافة المواتية وإشاعتها. وأعتقد أن هذا هو المدخل السليم في الظروف الراهنة لمصر، ومع ذلك فإن الموضوع يحتاج إلى مناقشات مستفيضة.

**د. محمد السيد سعيد**

## الديمقراطية..

### أو البحث عن سوار ذهب

• هشام أحمد السيد



التاريخ العربي حافل بالمستبدين المتشبهين بالسلطة، وقليلون هم الذين خرجوا من الحكم إلى الحياة، لا إلى القبور؛ أعرف منهم رجلاً اختار أن ينأى بنفسه بعيداً عن مغريات السلطة، إنه المشير عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب، الذي قام بالانقلاب ضد نظام حكم الرئيس جعفر محمد نميري في أبريل عام ١٩٨٥م، بعدما تلاقت إرادة القوى الشعبية والأحزاب السياسية السودانية على ضرورة إنهاء حكم النميري الذي استمر لمدة ١٦ عاماً، إثر قيام مظاهرات طلابية ضخمة بدأت من جامعة أم درمان

الإسلامية، أثناء زيارة نميري إلى الولايات المتحدة الأمريكية. حيث كانت تلك القوى الشعبية والسياسية تتوق لنيل حرياتها الديمقراطية وحقوقها الأساسية، ومن ثم عازمت على الإطاحة بنظام نميري العسكري القائم على حكم الفرد الواحد والحزب الواحد في قالب "الجمهورية الرئاسية" الذي بدأ حكمه بشعارات تقدمية واشتراكية تأثرت كثيراً بالتجربة الناصرية والتنظيم السياسي الواحد، وبالتالي لم تكن الانتفاضة من أجل التغيير الاجتماعي بقدر ما كانت استعادة للحريات الأساسية والسعي للإصلاح السياسي.

• كاتب مصري.

وقد قرر المشير سوار الذهب حينئذ بعد الاجتماع مع جميع القادة العسكريين بالجيش السوداني بأن ينحاز إلى إرادة الشعب السوداني، وأن يقف الجيش كتلة واحدة للحفاظ على وحدة السودان، بعد افتقاد نظام نميري لشرعية بقائه من داخل الجيش وخارجه.

ويعد هذا الانقلاب هو أحد الانقلابات العسكرية التي لم تراق فيه قطرة دم واحدة، وهو ما عرف بالانقلاب الأبيض، وقد أخذ سوار الذهب على نفسه عهداً أمام شعب السودان أنه سيبقى في حكم البلاد كرئيس للمجلس العسكري الانتقالي إلى أن يتم تسليم السلطة لحكومة ديمقراطية مدنية مُنتخبة من الشعب، ثم يعود بعد ذلك إلى الثكنات العسكرية.

خلال الفترة الانتقالية قام سوار الذهب ببعض الإصلاحات السياسية لتهيئة المناخ السياسي للدخول في المرحلة الديمقراطية عن طريق السماح للأحزاب السياسية والمنظمات والاتحادات بممارسة نشاطها، قام أيضاً بتوقيع وثيقة "كوكادام" مع جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان في أديس أبابا، لإحلال السلام في جنوب السودان، لكن حكومة الصادق المهدي، المنتخبة رفضت الاعتراف بها.

وبعد ٩ أشهر قام بإنفاذ ما وعد بكل أمانة ونزاهة، بعد فوز حزب الأمة بقيادة السيد الصادق المهدي بالانتخابات وحكم السودان، عن طريق انتخابات ديمقراطية شارك فيها أكثر من ٢٩ حزبا ومنظمة واتحادا، وفاز فيها ١٢ حزبا بمقاعد في البرلمان، وسجلت أعلى نسبة مشاركة سياسية بين الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية حيث بلغت نسبة المشاركة ٨١,٧%. وبعد ذلك عاد سوار الذهب هذا الرجل العظيم، ليس إلى الثكنات العسكرية، بل إلى بيته، بكل هدوء ليعيش كمواطن سوداني بسيط!

ولد سوار الذهب في عام ١٩٢٥ بالسودان، وتخرج في الكلية الحربية عام ١٩٥٥م، ثم تدرج في المناصب العسكرية حتى وصل إلى رتبة فريق، ثم تولى منصب رئيس هيئة أركان الجيش السوداني ومنصب وزير الدفاع في حكومة الرئيس جعفر نميري. وهو الآن من رواد العمل التطوعي والأهلي في السودان بعد توليه مؤخرا رئاسة مجلس أمناء منظمة الدعوة الإسلامية وهي منظمة غير حكومية تقوم بالدعوة الإسلامية على أساس نشر وبث روح التفاهم والتسامح بين الجماعات المسلمة وأصحاب الديانات الأخرى، بالإضافة إلى دورها في محاربة الفقر والجهل والمرض، والإسهام في عمليات التنمية والرعاية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي كلمة ألقاها بمناسبة فوزه بجائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام لعام ٢٠٠٤ "إنه قد تفاجأ بإعلان اسمه فائزاً فهو يرى أنه لم يقدم شيئاً"، وفي حديث أخير لجريدة الحياة اللندنية في مارس ٢٠٠٥ وردا على سؤال حول: هل تمنى العودة إلى السلطة؟ أجاب: "لا أتمنى العودة إليها، لأنني حددت مساري بعد فترة الحكم الانتقالية أن أنصرف إلى العمل التطوعي".

أتساءل أحيانا هل سوار الذهب نموذج من نوع خاص ومتفرد غير قابل للتكرار، وأن قدر الشعوب في العالم العربي نماذج القادة والزعماء العرب الذين لا يتركون السلطة إلا إذا أدركهم الموت مثل (عبد الناصر- مصر)، أو الاغتيال (أنور السادات- مصر)، أو الانقلاب واستخدام القوة (جعفر النميري- السودان، وصادق حسين- العراق) أو المرض المعجز- الشلل (الحبيب بورقيبة- تونس). والأمر المثير للانتباه أن اللهات وراء السلطة ليس محصورا في الأنظمة العربية الرئاسية أو الجمهورية، بل شمل أيضا أنظمة الحكم الملكي، وذلك بحدوث حالات من العزل والعنف داخل الأسر الحاكمة (كما حدث في السعودية عندما أطاح الملك فيصل بأخيه الملك سعود عام ١٩٦٤، وفي عُمان عندما عزل السلطان قابوس أبيه سعيد عام ١٩٧٠، وفي قطر عندما عزل الشيخ حمد بن خليفة أبيه الشيخ خليفة) تلك هي نماذج الزعماء والقادة العرب وتلك هي الطرق التي تجبرهم على ترك السلطة.

وبنظرة معمقة إلى الواقع العربي المعاصر سوف نجد الكثير من الانقلابات العسكرية التي حدثت وبعد نجاحها يعلن أصحابها أنهم لن يبقوا في الحكم أو السلطة إلا لفترات انتقالية يتم بعدها إجراء انتخابات ديمقراطية حرة يختار من خلالها الشعب من يحكمه. ثم نكتشف أن الفترة الانتقالية تلك عبارة عن عقود من السنين يستبد خلالها هؤلاء الحكام بالبلاد "ويتصرفون في شؤون العباد كما يشاءون بلا خشية حساب ولا عقاب محققين" (حسب قول السيد الأستاذ/ عبد الرحمن الكواكبي).

سنكتشف أيضا أن البون شاسع بين ذلك الرجل العظيم بفعله ووفائه بعهده وبين هؤلاء الحكام الذين يرفعون أصواتهم وأسواطهم على كل من يسعى لتغيير تلك الوجوه المترهلة -التي اقتربت فترة حكم بعضها من نصف قرن من الزمان!!- عن طريق القنوات الشرعية، بل تلجأ تلك النظم إلى قمع المظاهرات السلمية المناهضة لحكمهم، فهؤلاء الحكام لا يقبلون بفكرة

المنافسة على كرسي الحكم، كما لو أنهم أوتوا من الحكمة والعبقرية السياسية ما لم يؤت غيرهم، مستندين إلى دساتير تعطي لرئيس الدولة "حق الحكم الإلهي" بمحاسبة كل فرد في المجتمع -مواطنون أو مسئولون- دون أن يسألهم أحد عما يفعلون. ولم ينته الأمر عند ذلك، بل يتم التلاعب بدساتير البلاد وتطويعها للسماح بتوريث السلطة (نموذج سوريا) وهو نموذج أظنه قابل للتكرار بوسائل وطرق مختلفة في دول كمصر وليبيا .

قد يشكك بعض المحللين والسياسيين في نوايا وبواعث سوار الذهب في رفض السلطة، وقد يختلف البعض الآخر مع أيديولوجياته وقناعاته التي دعتة إلى عدم البقاء فيها، ولكن لا يملك الإنسان المتطلع إلى حرية الشعوب والأوطان وحقوق الإنسان إلا أن يجعله ويثمن موقفه، الذي لم يلق -بكل أسف- من التقدير ما يستحق حتى الآن.

لا أحد يستطيع أن ينكر على الشعوب العربية المتعطشة إلى الديمقراطية حقها في الحلم بسوار ذهب جديد ينحاز إلى حقها المشروع والطبيعي في اختيار من يحكمها؛ حتى تهناً بحياة ديمقراطية حقيقية تعصف بأي فساد أو استبداد يمارسه المستبدون على الشعوب، لتصير كمثلاتها من شعوب الأمم المتقدمة، وتكون بديلاً عن عمليات "التقطير الديمقراطي" التي تتبعها معظم الأنظمة العربية والتي تزيد جرعتها كلما ازدادت ضغوط القوى الخارجية، متشددة بحرصها على قضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي وحقوق الإنسان العربي، أو قيام تلك الأنظمة ببعض التعديلات الدستورية -الشكلية- لتجميل وجهها القبيح، أو قطع الطريق على مطالب الإصلاح الشامل.

إن ظهور سوار ذهب جديد باعتباره قدوة سياسية يضرب المثل -قولاً وفعلًا- للإيمان بالقيم الديمقراطية وحق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار حكامها، يكاد يكون ضرورة من ضرورات التحول الديمقراطي الحقيقي في العالم العربي الإسلامي.

أعتقد أنه لا بديل للأنظمة العربية إلا انتهاج الديمقراطية طريقاً للإصلاح السياسي، ولكنني أعتقد أيضاً أن الديمقراطية ليست بالضرورة قادرة على إفراز حكام راشدين، بل ربما تأتي في مسارها الطويل بحاكم مستبد، ولكنه لن ينجو باستبداده من أدوات وآليات الرقابة والتقويم والمحاسبية والعزل، التي تكفلها الممارسة الديمقراطية، وإلا فعلياً أن ننتظر مع المنتظرين سوار ذهب جديداً !!.



# حدود الإصلاح السوري

## آلية انتقال السلطة ورهانات التغيير

### د. رضوان جودت زيادة\*

السؤال الذي عاد إلى طرحه مجدداً الكثير من السوريين والمراقبين والباحثين الغربيين، بعد أربع سنوات من حكم الرئيس بشار الأسد ضمن "مسيرة التحديث والتطوير"، هو هل كان حافظ الأسد في أيامه الأخيرة جاداً في القيام بالتغيير والسير في عملية الإصلاح حتى نهايتها بعد عددٍ من الخطوات والإجراءات التغييرية غير المعهودة التي قام بها في الأشهر الأخيرة قبل وفاته؟، من مثل إحالة عدد من المسؤولين الكبار (رئيس الوزراء، ووزراء في الحكومة، ومدراء عامين، ومسؤولين أمنيين نافذين) إلى القضاء للتحقيق معهم في عددٍ من الصفقات التي تحوم حولها شبهة الفساد، ثم القيام بأكبر عملية تغيير حكومي خلال ثلاثين سنة من حكمه بعد عزل رئيس الوزراء محمود الزعبي وطرده من الحزب والحكومة. وأخيراً، وليس آخراً، عقد المؤتمر القطري التاسع للحزب في أجواءٍ محمومة وغير مسبوقة تتحدث عن القضاء على الفساد، وتغيير "رؤوس كبيرة"، ووضخ الحزب بدماء شابة تتناسب مع المرحلة القادمة.

فهل كان الأسد في طبيعة نواياه ودراماتيكية خطواته قد عقد عزمه على القيام "بحركة تصحيحية" تصحح ما أفسدته حركته السابقة التي قام بها في عام ١٩٧٠ وأتت به إلى الحكم. أم أن الأمر لم يكن يعدو كونه "فتح الطريق" أمام التوريث الذي كان قد أصبح خياراً وحيداً أمام الأسد لحل مسألة خلافته كما دلت على ذلك كثيرٌ من المؤشرات والتحليلات ليس أولها الصعود الساحق عسكرياً وسياسياً لنجله بشار الأسد مترافقاً مع عددٍ من التصريحات

\* كاتب وباحث سوري.

والأجواء التمهيدية المهيأة لآلية انتقال السلطة.

إن الإجابة على هذا السؤال في صياغاته السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية يحدد لنا عملياً حدود "الإصلاح السوري" الذي من الممكن أن يقوم به نظام "البعث السوري" كما استقرَّ دستورياً ومؤسساتياً وشعبياً.

ولكن قبل محاولة الإجابة على هذا السؤال الافتراضي لابد لنا أن نعمّق النظر في آلية انتقال السلطة وطبيعة عمل المؤسسات السورية التي رافقت وشرّعت هذا الانتقال، وتحديد الصورة التي استقرَّ عليها نظام الأسد في سنواته الأخيرة.

### حافظ الأسد في "أيامه الأخيرة" .. داخلياً وخارجياً

٨ شباط/ فبراير ١٩٩٩ كان الموعد المقرر "للاستفتاء الرئاسي" لحصول الرئيس حافظ الأسد على ولاية دستورية خامسة مدتها سبع سنوات إضافية، لقد تقرر فجأة تأجيل "الاستفتاء" بسبب الوفاة الطارئة للملك حسين ملك الأردن. لم تكن عملية التأجيل معقدة أو دستورية عبر مجلس الشعب، إذ لم تكن تحتاج سوى إلى اتصال هاتفي من الأسد لكي يتم التأجيل في اليوم الذي يريده ويرغب به.

على العموم، لم يكن هناك فرق كبير إن كان هناك فرق بين النتيجة التي كان من المقرر أن يحصل عليها الأسد في اليوم المقرر، وبين النسبة التي حصل عليها في يوم التأجيل، إذ حصل الأسد على نسبته الموحدة (٩٨-٩٩)<sup>(١)</sup>، وعندما قرر الذهاب إلى مركز الاقتراع للتصويت حيث كانت القيادات الحزبية والسياسية بانتظاره ظهر فجأة في مدرسة للإناث على غير ما كان مخططاً له، ولحظة ظهوره لم تستطع المدرسات كتم دموعهن التي انهمرت على وجوههن عند رؤيته، أما الأخريات فقد بدین متلهفات لتقبيله أو على الأقل لمسه، لقد رأين فيه "أباً" حقيقياً لهنّ يكاد يغادرهن قريباً، فالإعلام الرسمي لا يكف عن وصفه "بالأب القائد". غير أن ظهوره العلني أصبح نادراً تماماً، ولم يعد خافياً على أحد مدى تغلغل المرض في جسمه سيّما اتساع الشائعات حول ذلك في مجتمع تُعتمد الشائعة لديه أكثر من تصديقه أو إيمانه بالخبر المنقول عن وسائل الإعلام الرسمية. وأكثر من ذلك، فالأسد كان طيلة أيامه الأخيرة مقيماً في مقر إقامته في اللاذقية، ويوم كان مقرراً توجهه إلى دمشق، العاصمة الرئيسية، للمشاركة فيما بعد في الاستفتاء، فإن قيادات حزب البعث قررت الخروج بمسيرة المليون مواطن "تحيةً له ووفاءً وعرفاناً"، وكان على هذه "المسيرة"، كما يُطلق عليها في الإعلام الرسمي تجنباً لاستخدام

## دراسات

لفظة مظاهره، أن تمر من أسفل شرفة قصره ليخرج إليها ويلوح بيده الكريمة إلى الحشود المؤلفة التي تنتظر هذه "اللفتة الكريمة". بيد أن الأسد مرةً أخرى خيَّب أملهم. إن طريقة تصرف الأسد خلال "الاستفتاء" تعكس بشكل عام طريقته في الحكم في سنواته الأخيرة وآلية تعامله مع المؤسسات الحزبية والتشريعية والتنفيذية، إذ لم يكن -على سبيل المثال- يحضر اجتماعات القيادة القطرية لحزب البعث، التي هي دستورياً وسياسياً وواقعياً أعلى هيئة تحكم البلاد، لقد كان ينقل توجيهاته إليها عبر الهاتف كي تُقرَّ وتنفذ على الفور. لقد كان مستفرداً بالقرار بشكل كامل، واستطاع بناء نظام شمولي يآتمر بشخصه<sup>(٢)</sup>، وهو ما يفسر عطل المؤسسات القانونية والتشريعية والتنفيذية تماماً خلال مرضه، وبقيت الأجهزة الأمنية وحدها الأكثر فعالية وحضوراً.

لقد أدى ذلك في حقيقة الأمر إلى شلل عمل مؤسسات الدولة حتى في دورها الإجرائي وهو ما خلق أزمات اقتصادية واجتماعية عميقة. فالركود الاقتصادي الذي سيطر على الأسواق السورية منذ عام ١٩٩٦ لم يجد من يفكر في مخرج له. أما القوانين الناظمة للعقارات على سبيل المثال -مثل قانون الإيجارات الذي مضى عليه نصف قرن تقريباً- وقوانين تحرير الاقتصاد وتحديث القوانين المالية والمصرفية، وتطوير النظام التعليمي وغيرها كثير، جميعها أصبحت مصدر تدمر شعبي واجتماعي واسع، ولكن دون وسيلة قانونية لإيصال هذا التدمر إلى مسامع الأسد، يضاف إلى ذلك كله رداءة البنى التحتية من مياه وكهرباء وطرق نقل ومواصلات وغيرها، وانهايار الحالة المعاشية للمواطنين سيما الموظفين منهم في القطاع العام. لقد كانت الدولة حقيقةً مجمدة ومغيبية بانتظار القدر.

هذا إذا أغفلنا الملف السياسي واستحقاقاته من حيث تفشي ظاهرة الاعتقال السياسي، وتخليد العمل بقانون الطوارئ والأحكام العرفية، وانتفاء التعددية السياسية وفسح المجال لحرية الرأي والتعبير عبر قنوات شرعية ورسمية. إن ذلك كله كان تماماً ضمن دائرة المحرّم التفكير فيه، وعموماً فقد كانت طموحات السوريين أقلّ من ذلك بكثير لقناعتهم أن التفكير بتلك الأمور مستحيلٌ تماماً.

مهما يكن، فإن الأسد نفسه هو من اتخذ المبادرة في هذه المرة عندما أعلن في كلمته التي ألقيت عنه بمناسبة أدائه القسم الدستوري في ١١ آذار/ مارس ١٩٩٩ "أن تكلؤ أية مؤسسة في ممارسة دورها وفي تحمل مسؤولياتها باتخاذ القرار المناط بها، يشكلّ إضعافاً للبلاد وللنظام الديمقراطي الشعبي"، ولأول مرة أشار بوضوح إلى أن "اتساع دائرة القرار وحرية المناقشة

والمشاركة هي ضمانة لتحقيق المسار الديمقراطي، وقوة تزخر بها البلاد لاستمرار الانطلاق نحو التقدم وتعزيز الصمود. وإن مشاركة الشعب في كل موقع في القرار و في التنفيذ، وتعزيز الروح الوطنية، وتمتين الجبهة الداخلية، هي ضمانة الاستقرار والعطاء والتقدم".

لكن الملفت للنظر حقاً كان المساحة التي احتلتها المسألة الاقتصادية والقانونية في الخطاب بموازاة المساحة التي كانت تستأثر بها السياسة الخارجية وخاصة عملية السلام أو تعداد المنجزات التي حققتها "الحركة التصحيحية".

إذ دعا الأسد صراحةً إلى "إعادة النظر بقانون الاستثمار، لإزالة الثغرات التي حالت دون الاستفادة القصوى منه وتوفير استثمارات جديدة" وطالب "بتطوير الأنظمة المصرفية وتحديثها لتكون قادرة على جذب الادخار وجلب أموال للاستثمار والمساهمة في التنمية". ووضع برنامجاً مستقبلياً للحكومة في المرحلة القادمة عندما أعلن أن عليها الاستمرار في تحديث وسائل الاستثمار الزراعي، وخفض كلف الإنتاج، وإيجاد الأسواق للمنتجات الزراعية، حتى يتحول الإنتاج الكبير الذي نحققه مورداً للاقتصاد الوطني لا عبئاً عليه، كما يجب معالجة الخلل في عملية استصلاح الأراضي وبناء السدود التي أدى التقصير بها إلى تأخير كبير في إنهاء المشاريع وزيادة الكلف بنسب كبيرة، ومما فوّت على البلاد موارد إضافية".

أما بالنسبة للقطاع العام، والذي تعد قضية إصلاحه أو التخلي عنه المعضلة الرئيسية في عملية بناء الاقتصاد السوري، فإن الأسد أصرّ على وصفه بأنه يمثل القاعدة الرئيسية للاقتصاد الوطني، كما أنه عامل التوازن الاقتصادي والاجتماعي، بيد أن الأسد أوجب الحكومة بالتعاون مع الاتحاد العام للعمال "دراسة واقع هذا القطاع من منطلق تحرير شركاته من القيود الإدارية والمالية التي تعيق تطوره، ووضع أنظمة مالية وإدارية تتيح للشركة حرية العمل والتحرك باعتبارها شخصاً اعتبارياً مستقلاً يعمل في إطار الخطة العامة للدولة، والعمل على رفع الكفاءة الإدارية لهذا القطاع، والكفاءة المهنية والفنية للعاملين فيه".

أما بالنسبة للفساد فإن الأسد لم يسمه بالاسم، بيد أنه أشار إلى "هناك البعض فقد الشعور بالمسؤولية فقصر أو أهمل أو أساء" وأكد أن "تحديث الدولة يقتضي تنمية الشعور بالمسؤولية"<sup>(٣)</sup>.

لقد كان من شأن هذا الخطاب أن يُطلق ألسنة السوريين المعقودة منذ عقود، وفتح أجواء جديدة من النقاش العلني حول الإصلاح والفساد وضرورة التغيير مستلهمةً ذلك من خطاب الأسد، وما عزز من وتيرة النقاش وجعله أكثر جرأة حضور نجل الأسد الدكتور بشار بنفسه

## دراسات

لعدد من محاضرات "جمعية العلوم الاقتصادية السورية" التي أصبحت أشبه بورشة نقاش علني لمحاسبة الحكومة في تقصيرها في الجوانب الاقتصادية والإدارية والتنمية<sup>(٤)</sup>. وإذا كان النقاش السياسي قد فتح بشكل علني، ولكن ضمن سياسة الباب المغلقة مع الانتخابات البرلمانية التي سبقت الاستفتاء وشهدت تنافساً حاداً على مقاعد المستقلين، الذين يبلغ عددهم ٨٣ مقعداً من أصل ٢٥٠ مقعداً هي عدد مقاعد مجلس الشعب السوري. إذ برز فيها شعارات جديدة تركز على مكافحة الفساد وتحديث الإدارة والإسراع بالبدء بعملية الإصلاح والتغيير ووقف هدر الأملاك العامة، وكان الأبرز في طرحها النائب رياض سيف عن مدينة دمشق والذي تمكن من الفوز مجدداً بفترة جديدة، في حين أخفق عميد كلية الاقتصاد السابق عارف دليلة صاحب البيان (الناري) ذي العشر نقاط من الوصول إلى العتبة البرلمانية<sup>(٥)</sup>.

بل إن الصحافة العربية أطلقت لقب "انتخابات التغيير" على هذه الانتخابات النيابية<sup>(٦)</sup>. ورغم المبالغة المفرطة في ذلك إلا أنها عكست مدى الاهتمام الإعلامي غير المسبوق الذي حصل عليه مرشحون بدأوا يتحدثون علانية عن التغيير. لكن شرعية الحديث عن التغيير كانت بحاجة إلى الأسد نفسه كي يباركها ويصدقها وهو ما فعله في خطابه الدستوري أمام مجلس الشعب.

لكن، وغالباً ما كان يُقال في سياسات الشرق الأوسط أن "وراء الأكمة ما ورائها"، وقد صحَّ ذلك تماماً بالنسبة للسياسة السورية، فلم يكن تعثر عملية السلام هو الدافع الوحيد الذي حرَّض الأسد على فتح شهية الكلام بحرية لدى السوريين، ذاك الحق الذي حرَّمهم منه طويلاً، وإنما كان يهدف حقيقةً إلى إعادة ترتيب البيت الداخلي بشكل كامل انتظاراً للاستحقاق القادم لا محالة، وهو وفاته المنتظرة وترتيب وضع الخلافة القادمة.

إذ يمكن القول أن انتقال السلطة تمَّ عملياً في عام ١٩٩٩ لكنه جرى شكلياً في حزيران/يونيو ٢٠٠٠، إذ في عام ١٩٩٩ وطَّد الأسد الوضع الداخلي بكثير من الحذر والثقة، وذلك تحضيراً لمسألة خلافته التي باتت تشغله كثيراً، حيث أصدر الأسد مرسوماً في أول تموز/يوليو ١٩٩٨ تمَّ بموجبه إحالة العماد حكمت الشهابي إلى التقاعد وتسلم نائبه العماد علي أصلان منصبه كرئيس لهيئة الأركان<sup>(٧)</sup>، كما تمَّ إنهاء خدمات مدير "إدارة المخابرات العامة" اللواء بشير النجار وتمَّ تقديمه إلى المحاكمة فيما بعد، حيث بيعت أملاكه في المزاد العلني وحكم عليه بالسجن خمسة عشر عاماً لكنه توفي في آب/أغسطس ٢٠٠٢. ويعود ذلك إلى

محاولة النجار إلى لعب دور أكبر منه فقد عمد إلى تسجيل شريط فيديو لوزراء مع راقصة بهدف توريثهم في الخلافة القائمة معهم، الأمر الذي لم يكن ليقبله الأسد بأي حال من الأحوال، ولذا لم يكن بحاجة سوى إلى إصدار مرسوم يعزل بموجبه النجار من منصبه. وفي الوقت نفسه تم ترقية أربعة ضباط من رتبة لواء إلى رتبة عماد، وهذه حالة استثنائية، حيث تسلّم العماد عبد الرحمن الصياد منصب نائب رئيس هيئة الأركان إلى جانب النائب الثاني العماد حسن تركماني، والعماد علي حبيب الذي كان قد أصبح قائداً للوحدات الخاصة خلفاً للواء علي حيدر منذ عام ١٩٩٤، إضافةً إلى العماد توفيق جلّول والعماد فاروق عيسى إبراهيم<sup>(٨)</sup>.

واستكمل الأسد تغييراته في الملف الأمني، الأكثر نفوذاً في البلاد إلى جانب ملف الجيش والقوات المسلحة. حيث أُحيل اللواء محمد ناصيف رئيس فرع الأمن الداخلي التابع لإدارة المخابرات العامة إلى التقاعد في نيسان/ أبريل ١٩٩٩<sup>(٩)</sup>، لكن جرى تعيينه فيما بعد كعمعاون لمدير إدارة المخابرات العامة الجديد اللواء علي حورية وذلك في أيلول/ سبتمبر حيث تم الاحتفاظ به بشكل مدني<sup>(١٠)</sup>، وأُحيل اللواء محمد الخولي مدير إدارة المخابرات الجوية إلى التقاعد أيضاً في حزيران/ يونيو ١٩٩٩<sup>(١١)</sup>، كما تم إقصاء العماد علي دوبا من رئاسة شعبة المخابرات العسكرية وتعيين اللواء حسن خليل بدلاً عنه، وتم تسليم اللواء آصف شوكت فرع "أمن القوات" الفرع الأكثر نفوذاً في الشعبة.

قد يبدو ذلك في إطار التجديد الدوري خاصة مع بلوغ معظم هؤلاء "الأعمدة الأمنية" السن القانونية، لكن ذلك يصح لو كان انطبق على غيرهم، فالاحتفاظ بالبعض وإقصاء البعض الآخر يحمل بلا شك مدلولاً سياسياً واضحاً، خاصة وأن الأسد اعتمد في استقرار نظامه بالاحتفاظ على "رجاله"، فقد أثبت طوال مسيرته وفاء الكبير لكل من عمل معه والتزم مسيرته، ولذلك لم يتغير أحد من طاقمه السياسي أو العسكري أو الأمني أو حتى الإداري سوى في حالات نادرة يكون فيها أحدهم قد ارتكب خطأ فادحاً أو صارخاً، فإنه يتم إخراجهم من دائرة السلطة ولكن مع المحافظة على احترام دوره ومكانته شرط ابتعاده الكامل عن الأضواء، لكن حالة النجار الاستثنائية تلك كانت عقاباً رادعاً له ولغيره (كمحمد حيدر نائب رئيس مجلس الوزراء السابق) الذين بدأوا يقومون بدور يتجاوز حدودهم، وهو ما كان يتنافى مع القاعدة الذهبية الثانية التي كان يتبعها الأسد لضمان استقرار نظامه، إذ لا يفترض بأي من رجال هذا النظام أن يتحوّل إلى دينامو يستطيع أن يغذي نفسه بنفسه، أو أن يشكّل مصدر

## دراسات

حرارة وتغذية لغيره، بل على الجميع أن يظلوا كالمصباح الذي يستمد نوره من الأسد نفسه، ولذلك فإن هذا المصباح متى ما انقطع عنه النور انطفأ ولم يعد له ذكرٌ أو وجود، وقائمة الرجال الذين تعامل معهم الأسد بهذه الطريقة طويلة سيّما عندما شعر أنهم بدأوا يلعبون دوراً يتجاوز إطار ما يُطلب منهم كعلي دوبا رئيس شعبة المخابرات العسكرية وحكمت الشهابي رئيس هيئة أركان الجيش وعلي ديوب محافظ ريف دمشق الذي امتلك المحافظة بما فيها ومَن فيها إلى غير ذلك والقائمة تطول.

أما الخطوة الأكثر لفتاً للأنظار فقد كانت صعود نجله بشار الذي أصبح في عام ١٩٩٩ يقوم بجولات رسمية وعلنية<sup>(١٢)</sup>، وتحظى بتغطية إعلامية لافتة من الصحافة الرسمية<sup>(١٣)</sup> دون أن يكون قد تبوأ أي منصب رسمي بعد، وتُجرى معه الحوارات السياسية المطوّلة<sup>(١٤)</sup> التي أظهر فيها إحاطة وإماماً وأفياً بطبيعة التحولات الدولية والفكرية، وإطلاعاً على الشؤون الداخلية فضلاً عن معرفته بالتفاصيل المعقدة التي تركب منها المسألة اللبنانية، التي أصبح مسئولاً عن ملفها عقب تسلمه إياه من نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام الذي تمّ تكليفه بالملف العراقي، والملف اللبناني على صغر حجم مسؤولياته فإنه مليءٌ بالشخصيات وغنيٌ بالتعقيدات الأمر الذي يمكّن صاحبه من امتهان السياسة بوقتٍ قصيرٍ جداً لدى مجرد الغوص فيه أو الإبحار في تناقضاته المتحوّلة والمتبدلة<sup>(١٥)</sup>.

وبموازاة صعوده في التراتب العسكري بشكل دوري ودقيق، حيث تمت ترقيته إلى رتبة عقيد ركن في بداية العام ١٩٩٩<sup>(١٦)</sup>، جرى توجيه رسالة واضحة إلى منافسه الأبرز في الخلافة عمه رفعت الأسد عن طريق إزالة ميناء غير شرعي له في مدينة طرطوس، والإعلان عن تقديمه للمحاكمة في حال عودته إلى سورية<sup>(١٧)</sup>.

ترافقت التغييرات الدراماتيكية تلك في المشهد الداخلي السوري مع فتح أجواء من النقاش العلني كما قلنا حول الفساد وضرورة الإصلاح من شأنها أن تهيئ الأمور لما هو آت. وبنفس الوقت والسرعة سارع الأسد لترتيب الوضع الإقليمي المحيط بسورية، فمشاركته المفاجئة في جنازة الملك حسين بعد أن لم يكن مقرراً مشاركته فيها فتحت صفحة جديدة مع الأردن الملك الجديد، إذ أراد قطع الطريق على إسرائيل التي حاولت أن تصطاد في الماء العكر فعمدت إلى تسريب أخبار تزعم أن المخابرات السورية تعدُّ لإحداث قلاقل أمنية في الأردن بعد وفاة الملك حسين، فحاول الأسد أن ينفيها تماماً من خلال وجوده شخصياً وإعطاء الملك الجديد دعمه المطلق، وهو ما تجلّى بشكل واضح أيضاً فيما بعد من خلال زيارة نجل الأسد الدكتور بشار

إلى عمان لتقديم التعازي (١٨)، ثم زيارة الملك عبد الله إلى دمشق ليُعلن بعدها أننا قررنا فتح صفحة (١٩) جديدة من العلاقات على قاعدة النظر إلى الأمام والانفتاح معاً نحو المستقبل . لم يكتف الأسد بإعادة الود إلى الأردن - الجار المشكوك به أبداً - إذ عمد الأسد أيضاً إلى تعزيز الانفتاح السوري على بغداد عبر فتح مكتب لرعاية المصالح (٢٠). وفتح صفحة جديدة مع تركيا قائمة على أساس التفاهم المشترك وتوقيع اتفاقيات اقتصادية وتجارية (٢١)، أما العلاقة الاستراتيجية مع إيران فقد تعززت مع زيارة خاتمي الأولى إلى دمشق في أيار/ مايو ١٩٩٩ لتصنع أسس (الشراكة السياسية) المستقبلية القائمة على أن استئناف المفاوضات المتوقع بين سورية وإسرائيل، وتحسين علاقة سورية مع الولايات المتحدة لن يتما على حساب (العلاقة الأخوية) مع إيران (٢٢).

أما العلاقة السورية - الأميركية فقد كانت في شهر عسل حقيقي، فكلينتون كان الرئيس الأمريكي الثاني بعد نيكسون الذي يزور دمشق لكنه كان الرئيس الأمريكي الوحيد الذي التقى الأسد ثلاث مرات، اثنتان منهما في جنيف، هذا فضلاً عن الاتصالات الهاتفية المطوّلة والمتكررة التي كانت تجري بينهما، وعموماً فقد كان الأسد يستثمر مفاوضاته السلمية مع إسرائيل لتعزيز علاقته مع الولايات المتحدة.

أما ملف السلام الذي شغل الأسد في عقده الأخير بشكل تام ومطلق، وأجل بسببه جميع الملفات الداخلية فكان قد نضج تماماً ولم تبق سوى الخطوة الأخيرة باتجاه توقيع اتفاق السلام الذي كان الأسد مستعداً تماماً للتوقيع عليه في جنيف في آذار/ مارس ٢٠٠٠ خلال لقائه بالرئيس كلينتون، إلا أن خوف باراك وتردده وضعف نفوذه السياسي داخل حكومته جعله يتراجع عن ما التزم به سابقوه وما كان قد التزم به شخصياً (٢٣) مما جعل الأسد يتوفى وهو لم ينجز ما طمح إلى تحقيقه في ملف السلام.

مهما يكن، وبكلمة، يمكن القول أن عام ١٩٩٩ وضع سورية على مفترق طرق داخلياً وإقليمياً ودولياً (٢٤). ومع دخول مطلع العام ٢٠٠٠ تسارعت الأحداث في الساحة السياسية الداخلية السورية بشكل غير مألوف أبداً، فبعد أن كان المراسلون الصحفيون ينتظرون شهوراً بغية تغطية حدث ما وغالباً ما يكون هذا الخبر يتعلق بتصريح لمسؤول سوري حول "عملية السلام"، أصبحت الأحداث تتالي، ووجد الصحفيون أنفسهم ربماً لأول مرة منذ سنوات أنهم داخل إطار أحداث متسارعة عليهم اللهاث من أجل مواكبتها وملاحقتها.

إذ بعد انتهاء مفاوضات السلام في شبيردزتاون في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠ دون أن



## دراسات

تسفر عن التوصل إلى شيء ما، كما أنها أخفقت أيضاً في تعيين موعدٍ محددٍ لاستئناف المفاوضات من جديد، اتجه الأسد من جديد نحو النظر إلى البيت الداخلي الذي عانى من إهمالٍ شديدٍ على مدى سنوات، وكان لحضوره اجتماع القيادة القطرية الدوري استثنائياً بكل معنى الكلمة وإشارةً بالغة الدلالة نحو الجدِّية لحسم بعض الأمور خاصةً على مستوى أداء الحكومة والحزب، فالأسد الذي لم يكن يحضر اجتماعات القيادة القطرية مطلقاً منذ سنوات، وكان يكتفي بإرسال "أوامره" عبر ورقةٍ يجري قراءتها وإقرارها على الفور، أو أن يلجأ في بعض الأحيان إلى الهاتف إذا استلزم الأمر حادثاً مستعجلاً لا يحتمل التأجيل، فجاء حضور الأسد بنفسه لاجتماع القيادة القطرية أعلى مؤسسة سياسية حاكمة في البلاد في ١٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٠<sup>(٢٥)</sup> ليُطلق موجةً من التوقعات والإشاعات لا مثيل لها، وقد كانت لأسابيع حديث السوريين المغلق فيما بينهم، ولم تكذب هذه الإشاعات أو يتأخر تحقيق نبوءتها إذ أعقبها تغييرٌ حكوميّ شمل رئيس الوزراء محمود الزعبي الذي شغل منصبه كرئيس للوزراء منذ عام ١٩٨٧، وترافق ذلك مع موجةٍ من الانتقادات العلنية لحكومة الزعبي كانت "محرمة" تماماً قبل ذلك، حتى أن الصحف تداولت عبارةً على لسان الأسد نفسه يقول فيها عن حكومة الزعبي أنها "أسوأ حكومة تمر بها البلاد، وأنه مستعد للنزول إلى الشارع للتحريض والقيام بمظاهرات ضد هذه الحكومة"<sup>(٢٦)</sup>. وأعلن الأسد في ١٣ آذار/ مارس ٢٠٠٠ تشكيل حكومة جديدة يرأسها محافظ حلب السابق محمد مصطفى ميرو، وفي حين احتفظ غالبية وزراء الحقب السيادة بمناصبهم كال دفاع والخارجية والاقتصاد والمالية فإن التغيير شمل وزارة الإعلام التي شغلها عدنان عمران معاون وزير الخارجية السابق، ووزارة العدل التي أسندت إلى نبيل الخطيب رئيس محكمة الأمن الاقتصادي<sup>(٢٧)</sup>، وأشيع أن بشار الأسد له دورٌ كبير في اختيار أسماء وزراء هذه الحكومة، كما ترافق مع تشكيلها جملةٌ من الوعود الإصلاحية خاصة فيما يتعلق بتحديث القوانين وتطويرها والتي مضى على بعضها ما يفوق النصف قرن وتعود إلى زمن الانتداب الفرنسي على سورية، وهو ما تجلّى في خطاب ميرو أمام حكومته الجديدة في أول اجتماع لها<sup>(٢٨)</sup>، كما وعاد الملف السياسي إلى الظهور من جديد عبر خطوة رمزية تمثلت في الإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين ذوي الانتماء اليساري<sup>(٢٩)</sup>، بعد أن كان الأسد قد أصدر عضواً عاماً في العام السابق (١٩٩٩) (شمل مئات المعتقلين السياسيين من الإخوان المسلمين، كما تم تحديد موعدٍ للمؤتمر القطري التاسع لحزب البعث بعد تأجيله مراتٍ عدة<sup>(٣٠)</sup>)، ويكون عقده عندئذٍ بعد مرور خمسة عشر عاماً على المؤتمر القطري الثامن،

وقد سبق عقده انتخابات تمهيدية كان لافتاً فيها خسارة خمسة وزراء لفرصهم في الوصول إلى المؤتمر القطري مما عدُّ بادرةً باتجاه إجراء انتخابات نزيهة وشفافة<sup>(٣١)</sup> بعد أن كان يجري اختيار الأعضاء بالتعيين لا بالانتخاب المباشر، وتصاعدت وتيرة الحملة ضد الفساد، التي كانت وسائل الإعلام تركز على أن العقيد الركن بشار الأسد يقودها، بغية العمل على تحديث الدولة وإصلاح الاقتصاد والإدارة، رغم أنه لم يكن حينها قد تبوأ أي منصب رسمي سياسي ورغم نفي والده المتكرر لرغبته في إعداده لخلافته<sup>(٣٢)</sup>. وقد وصلت هذه الحملة أوجها مع طرد رئيس الوزراء المقال محمود الزعبي من عضوية حزب البعث وإحالة إلى القضاء بتهم الفساد وسوء استخدام المنصب<sup>(٣٣)</sup>، وأخذ هذا ((الطرد)) شكلاً دارماتيكياً وسينمائياً عندما أقدم الزعبي على الانتحار في منزله بإطلاق عدة رصاصات على رأسه<sup>(٣٤)</sup>، وأُحيل نائبه للشؤون الاقتصادية سليم ياسين ووزير النقل مفيد عبد الكريم لمحكمة الأمن الاقتصادي لمحاكمتهم بتهم الفساد وخاصة صفقة طائرات "الإيرباص" التي اشترتها سورية من فرنسا<sup>(٣٥)</sup>، وقد جرى إرسال رسائل حاسمة إلى عددٍ كبير من المسؤولين الرسميين عبر منع عددٍ منهم من السفر إلى الخارج إلى حين انتهاء التحقيقات في قضايا الفساد<sup>(٣٦)</sup>، وقد شملت العماد حكمت الشهابي رئيس هيئة الأركان السابق كما ذكرت ذلك بعض المصادر الصحفية<sup>(٣٧)</sup>، كما جرى الإعلان عبر الصحف الرسمية عن البيع بالمزاد العلني لممتلكات مدير إدارة المخابرات العامة السابق اللواء بشير النجار بعد صدور حكم بسجنه لمدة ١٢ سنة<sup>(٣٨)</sup>.

كلُّ هذه الإجراءات المتسارعة كانت قد سبقت انعقاد المؤتمر القطري التاسع المقرر عقده في ١٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ الذي اعتبره البعض تاريخياً لجهة تغيير الكثير من القيادات والشخصيات التي تورطت في العديد من قضايا الفساد، ولجهة تسلم الدكتور بشار الأسد منصباً في القيادة القطرية لحزب البعث، وشهدت الأجواء المتسارعة آمالاً متلاحقة من السوريين الذين كانوا يُتابعون كلَّ ذلك بترقب وانتظار ما ستسفر عنه اجتماعات المؤتمر القطري القادم والحاسم<sup>(٣٩)</sup>، لكن لم تمض أيام قليلة على ذلك حتى جاءت وفاة الأسد في ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ لتخلط الأوراق من جديد، ولتضع العالم والعرب وسورية والمؤتمر القطري أمام مناخ جديد مختلف، هذه المرة بدون الأسد، فالسوريون الذين اعتادوا على الأسد رئيساً لهم على مدى ثلاثين عاماً وجدوا أنفسهم فجأة أمام خيار لم يألفوه ولم يعهدوه قبل ذلك رغم حتميته التاريخية، فعند حدوث حركة الثامن من آذار/ مارس ١٩٦٣ والتي جاءت بحزب البعث إلى الحكم كان عدد سكان سورية خمس ملايين وثلاثمائة ألف سوري وعند وفاة

## دراسات

الأسد أصبح عدد سكان سورية سبعة عشر مليون سوري ونصف، أي أن اثني عشر مليون سوري هم جيل "الثورة" بامتياز لم يعهدوا في حياتهم رئيساً آخر غير الأسد<sup>(٤٠)</sup>، ولنا عند ذلك أن نتخيل ردة الفعل العنوية والشعبية عند وفاته.

لكن، وعلى الفور كانت استجابة النظام السياسي في سورية لانتقال السلطة على مستوى عالٍ من التنظيم والدقة في التنفيذ، ففي يوم واحد من ١١ إلى ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١١ انتقلت السلطة في سورية بهدوء وبغطاء دستوري من الأسد الأب إلى الأسد الابن. فقد سارع مجلس الشعب إلى الانعقاد لتعديل المادة ٨٢ من الدستور السوري التي تنص على أن "عمر رئيس الدولة يجب أن لا يقل عن الأربعين عاماً"، فأصبح السن المطلوب (٣٤) سنة وهو السن المطابق لعمر الدكتور بشار، أما المادة (٨٨) من الدستور التي تُولي السلطة للنائب الرئاسي الأول في حالة وفاة الرئيس وهو في هذه الحال عبد الحليم خدام فقد أهملت وجرى تغييرها تماماً، فوديعة الأسد التي يجب أن تنتقل من الأسد إلى الأسد عليها أن لا تمرّ بنقاط فراغ تخلُّ بها، فأرث الأسد الرمزي الذي بناه على مدى عقود ثلاثة<sup>(٤١)</sup> سيهتز في حال انقطعت الاستمرارية حتى ولو لأيام معدودة، لذلك ارتفعت على الفور شعارات "التغيير في ظل الاستمرارية" و"التجديد في ظل الاستقرار". فعلى مدى سنوات طويلة ارتبط استقرار سورية باسم الأسد وهو سيبقى كذلك حتى بعد وفاته كما يبدو<sup>(٤٢)</sup>، لكن سيناريو انتقال السلطة بقيت تفاصيله غامضة حتى الآن، لكن من المؤكد أن اصطفايات في النخب العسكرية والأمنية والسياسية قد جرت قبل فترة طويلة من انتقال السلطة الفعلي، وهي التي دفعت الرئيس حافظ الأسد للقيام بتغييرات جذرية غير مألوفة أو مسبوقه في هذه القطاعات التي شهدت استقراراً مزمناً في قياداتها منذ نهاية الثمانينيات، فقد تحدثت تقارير صحفية أن الأسد التقى في أيار/ مايو ١٩٩٩ بعدد من الشخصيات السياسية خاصة في الجهاز الدستوري وعلى رأسهم رئيس مجلس الشعب عبد القادر قدورة ووجه استفسارات محددة، حول ما يتوجب اتخاذه من خطوات دستورية لضمان انتقال السلطة بشكل آمن لولده بشار من بعده، فاستفسر مثلاً عن مدى إلزامية ودستورية وصية شخصية يُوصي بها بخصوص مستقبل البلاد، لكنه أخبر بأن أية وصية بهذا الإطار غير ملزمة لمؤسسات الدولة إلا معنوياً، وأنه يتوجب تعيين نجله بشار نائباً له، في أسرع وقت، وإنهاء مناصب النواب الآخرين، بمراسيم رئاسية في حياته، حتى يضمن انتقال السلطة لولده بشار. غير أن الأسد لم يكن مرحباً بفكرة إجراء تغييرات دستورية قبل وفاته، وكان راغباً في تحقيق توافق شعبي، ونخبوي سياسي مع

عهد ولده من بعده، وتفضيله الشخصي كان لا يسلم السلطة لولده وهو على قيد الحياة<sup>(٤٣)</sup>.

لقد كان واضحاً تماماً إذاً أن مستقبل الخلافة في سورية قد حُسم تماماً لصالح بشار الأسد، ولذلك اتخذ الرئيس حافظ الأسد مع نهاية عام ١٩٩٨ وفي عام ١٩٩٩ الترتيبات اللازمة لتحجيم مراكز القوى المحلية التي يتوقع أن تقاوم خيار العهد الجديد، وعلى رأس هذه القوى كان نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام الذي سحب منه الملف اللبناني الأكثر حساسية ونفوذاً وتم تسليمه إلى بشار الأسد، وعلي دوبا رئيس شعبة المخابرات العسكرية الذي استبدل باللواء حسن خليل ونائبه اللواء آصف شوكت، والعماد حكمت الشهابي رئيس هيئة الأركان الذي استُبدل بعلي أصلان صاحب العلاقة القوية مع بشار، وهي تستند إلى "صداقة حميمة" وشخصية بين نجل أصلان أوس وبين بشار الأسد.

هذا فضلاً عن التغييرات الهامة التي جرت على صعيد قادة الفرق في الجيش ورؤساء الفروع الأمنية الحساسة بما يضمن وصول "المؤيدين" لخيار التوريث واستبعاد "المعارضين"، كالعמיד بهجت سليمان (أصبح فيما بعد لواء) الذي تسلّم رئاسة فرع الأمن الداخلي بدلاً من محمد ناصيف.

جرى الاتفاق على تعيين بشار الأسد عضواً في القيادة القطرية خلال انعقاد المؤتمر القطري التاسع للحزب في حزيران/ يونيو ٢٠٠٠، وبنفس الوقت تشكل خط سياسي موال لبشار الأسد بشكل كبير عماده وزير الدفاع العماد أول مصطفى طلاس الذي أعلن بصراحة في حوار له مع مجلة "الأكسبريس" الفرنسية في ١٦ / ٧ / ١٩٩٨ أن بشار سيأخذ موقع والده، لكن ذلك لن يتم قبل ثماني سنوات، فالرئيس الأسد، سيكون مرشحاً لخلافة نفسه في مطلع العام المقبل (أي في عام ١٩٩٩). ومعنى ذلك أن ابنه بشار سيخلفه في العام ٢٠٠٦<sup>(٤٤)</sup>.

والشخص الثاني كان وزير الخارجية فاروق الشرع الذي كان يتصل ويلتقي ببشار الأسد بصورة شبه يومية، وقد أعطى الإشارة الأكثر حسماً لجبهة خلافة بشار الأسد لوالده في الرئاسة، وذلك في حوار نادر له مع صحيفة "المستقبل" اللبنانية قبل شهرين فقط من وفاة الرئيس حافظ الأسد، حيث قال: "أبلغني العقيد الركن بشار الأسد أكثر من مرة أن الرئيس الأسد لا يقبل أن يورثه سلاماً غير مشرف ولا هو يقبل ذلك أيضاً"<sup>(٤٥)</sup>.

لقد أتى هذا الحديث عقب فشل قمة جنيف بين الأسد وكلينتون في آذار/ مارس ٢٠٠٠ والتي رافقتها إشاعات كثيرة تتحدث عن تدهور صحة الأسد بشكل كبير، كما أن الشرع كان

## دراسات

حاضراً خلالها، إذ من المعروف أنه أصبح وبشكل خاص المؤتمن على السياسة الخارجية السورية خلال العشر السنوات الأخيرة من حكم حافظ الأسد، ولذلك لم يكن الشرع بحاجة لأن يخبر محاوره في الصحيفة أن بشار الأسد أخبره أن والده لن يورثه سلاماً غير مشرف، فالعلاقة الخاصة التي تجمع بين الشرع والأسد كانت كافية لينقل الشرع هذا الكلام عن الأسد مباشرة، لكن الحوار كان في حقيقته رسالة داخلية وخارجية واضحة تماماً أن مسألة الخلافة قد حُسمت تماماً لصالح بشار الأسد، وأن المسألة هي قضية وقت، وبانتظار أن يقول القدر كلمته بحق الأسد.

وفور وفاة الأسد صباح العاشر من حزيران/ يونيو ٢٠١١ أدار وزير الدفاع العماد أول مصطفى طلاس الترتيبات اللازمة والضرورية وأناط بكل شخص مهمته التي كانت مقررة له مسبقاً<sup>(٤٦)</sup>، ولعب اللواء أصف شوكت دوراً حاسماً لتأمين الدعم الكافي عسكرياً، هو والمقدم ماهر الأسد الشقيق الأصغر لبشار الأسد وهو الضابط ذو الكلمة المسموعة في الفرقة الرابعة ذات المهمات الخاصة<sup>(٤٧)</sup>، ويضاف إليهما العميد بهجت سليمان الرئيس السابق لجهاز مكافحة التجسس، والذي يشغل حالياً منصب رئيس فرع الأمن الداخلي التابع لإدارة المخابرات العامة<sup>(٤٨)</sup>، وبنفس الوقت أصدر نائب رئيس الجمهورية عبد الحلیم خدام المرسومين التشريعيين رقم ٩ و ١٠ لعام ٢٠١١ اللذين يقضيان بترقية العقيد الركن بشار الأسد إلى رتبة فريق، والآخر يقضي بتعيين الفريق بشار الأسد قائداً عاماً للجيش والقوات المسلحة<sup>(٤٩)</sup> وجرى عقد المؤتمر القطري التاسع في موعده في ١٧ حزيران/ يونيو بعد أن قُلِّصت أيامه وخصصت بشكل كبير لاستذكار "مكارم القائد الخالد حافظ الأسد"، وجرى خلاله تعيين بشار الأسد أميناً قطرياً عاماً للحزب في ختام أعمال المؤتمر (٥٠)، بعد ذلك ناقش مجلس الشعب وعلى عجل اقتراح القيادة القطرية ترشيح بشار الأسد للرئاسة كما ينص الدستور وحظي بالإجماع التام حول ذلك، فجرى تحديد يوم ١٠ تموز/ يوليو يوماً للاستفتاء، وقد حصل بشار الأسد فيه على نسبة قدرها ٩٧,٩٢ بالمئة من الأصوات (٥١)، وبذلك تكرر بشار الأسد رسمياً رئيساً لسورية بعد أن جمع المناصب العسكرية كقائد عام للجيش والقوات المسلحة، والحزبية كأمين عام للحزب ورئيس للجبهة الوطنية التقدمية، والسياسية كرئيس للبلاد.

لقد قيل أنه لو بقي حافظ الأسد حياً وحضر المؤتمر القطري التاسع لشهدت البلاد تغييرات جذرية في المناصب القيادية الحزبية والأمنية والسياسية، بيد أن وفاته المبكرة قبل انعقاد المؤتمر جعلت هذا الملف يغلق تماماً لضمان الاستقرار المطلوب بأقصى درجة، يبدو هذا

الكلام مبالغاً فيه نوعاً ما، فشخصية الأسد في اتخاذ القرارات رغم حزمها في بعض الأحيان إلا أنها لم تكن لتتوافق مع إجراء التغيير النوعي اللازم ليس فيما يتعلق بالشخص المناسب فحسب، وإنما في إعطائه الصلاحيات اللازمة لاتخاذ ما يراه ضرورياً ولازماً، وقائمة الوزراء الذين جرى تعيينهم خلال فترة الأسد وعلقت الآمال الكبيرة على دورهم وعلى رأسهم وزير الاقتصاد السابق محمد العمادي تكشف عن شكلية التنقلات ولا فعاليتها ما دام القرار الضروري بالإصلاح الحقيقي لم يُتخذ من قبل الأسد نفسه.

لكن، ربما عمل تغيير "القيادات التاريخية" باتجاه "قيادات شابة" دوراً باتجاه العصرية التقنية فحسب، أو قضايا التحديث التكنولوجي بما في ذلك تعميم تكنولوجيا الكمبيوتر والإنترنت والهاتف المحمول. فهذه القيادات لا تنظر إلى هذه التكنولوجيات كما ينظر إليها العديد من أنصار النظام القديم بصفاتها أدوات عدم استقرار محتملة وخارجة عن السيطرة، ولكن كأحد عناصر التحديث وكرمز لدخول سورية في عصر العولمة<sup>(٥٢)</sup>.

وعموماً هذا ما حصل مع وصول بشار الأسد إلى السلطة، إذ بقيت الملفات الأكثر حساسية للملفين السياسي والاقتصادي يُتعامَل معها بشكل مختلف، مع أولوية للأخير على حساب الأول الذي جرى إغلاقه بشكل نهائي على أمل أن يتحقق في النموذج السوري "الخيار الصيني" القائم على تحديث اقتصادي بدون انفتاح سياسي.

ينبغي القول أن بشار الأسد أتى في ظرف دولي وإقليمي مساعد بشكل كبير، فالولايات المتحدة ومن خلفها أوروبا كانت معنية فقط بضمان الاستقرار ولم تتعامل مع النظام السوري إلا بألية وكيفية إدارته لعملية السلام، لذلك غاب أي ضغط خارجي فيما يتعلق بالملف السياسي الداخلي أو حتى الاقتصادي، ولما كانت آلية انتقال السلطة مضبوطة لأبعد الحدود وسلسلة دون أية اضطرابات أو انشقاقات داخلية، اللهم خلا بعض المنغصات الإعلامية البحتة من رفعت الأسد والمعارضة السورية المقيمة في الخارج، فيما عدا ذلك بدا الوضع مستقراً وهادئاً لأبعد الحدود وهذا ما شجّع الأطراف الدولية والعربية لتعطي مباركتها السريعة لطريقة انتقال السلطة.

فكلينتون على سبيل المثال أبدى "استعداده للقيام بأي جهد ممكن تكريماً لذكرى الأسد"، ورغم أنه لم يحضر تشييع الأسد لأسباب انتخابية تتعلق بحزبه الديمقراطي خاصة نائبه آل غور المرشح للرئاسة وزوجته هيلاري، إلا أنه أوفد وزيرة خارجيته مادلين أولبرايت التي عبرت عن احترامها "للشخصية التاريخية التي يمثلها الأسد"<sup>(٥٣)</sup>. وأكدت خلال لقاءها مع بشار

## دراسات

الأسد على هامش اجتماع مغلق إعجابها بوجود "نظام يعمل بطريقة منظمة وسليمة رتب بدقة أمور الخلافة في سورية" (٥٤).

### إرث الأسد (٥٥):

تعتبر تركة الرئيس حافظ الأسد لخليفته الأثقل في العالم إذا صح التعبير، ذلك أن الملفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المغيبة على مدى سنوات من شأنها أن تتفجر فجأة في وجه خليفته.

وتضافر الحقول الثلاثة مع بعضها وتشابكاتها من شأنه أن يعقد الأمور ولا يسهل حلها، فالإصلاح الاقتصادي من الصعب إنجازه دون تحقيق حد أدنى من الانفراج السياسي يساعد في خلق بيئة مناسبة للاستثمار، والتي تشترط قضاء مستقلاً ونزيهاً وبنية تحتية نموذجية جاذبة، وهما لن يتحققا بدون قرار سياسي، أما الإقلاع في الانفتاح الاقتصادي فأمامه عقبات اجتماعية وتعليمية حقيقية تتجلى في نسبة النمو السكاني المرتفعة ٢,٢ التي تُعتبر الأعلى في العالم، وبنفس الوقت نظام تعليمي متقادم وبعيد تماماً عن لغة العصر ومتطلباته، وكان لإهمال الأسد المستمر أو عدم متابعتة لمثل هذه الاستحقاقات إلى حين انتهائه من ملف السلام أن تزامن وتتعدد لتصبح بعد عقدٍ من الزمان أشبه بالملفات المستعصية أو المستحيلة الحل.

لقد أغلق الأسد تماماً الملف السياسي أو حتى التفكير فيه، فحتى الأحزاب الحليفة لحزب البعث والمنضوية تحت قيادته في الجبهة الوطنية التقدمية، والتي يتندر الشارع السوري بأعداد كوادرها (٥٦) لم تستطع أن تحصل على رخصة لفتح مقار أو مكاتب لها في المحافظات أو على الأقل الحق بإصدار صحف أو نشرات علنية خاصة بها، وبقي مطلبها الصغير هذا معلقاً إلى حين قدوم بشار الأسد الذي استجاب لهذا الطلب واعتبر حينها إنجازاً تاريخياً على صعيد العمل السياسي الحزبي وحرية الرأي والتعبير في سورية.

أما ملف المعتقلين السياسيين وقضايا حقوق الإنسان (٥٧)، التي أصبحت مطلباً شعبياً وجماعياً يتطلب حله فقد تعامل معه الأسد بزواوية أمنية بحتة وأصبح الوضع مأساوياً تماماً مع إزمان هذا الملف وتحوله إلى أشبه "بالكارثة الوطنية" التي يتم تغافلها وتجاهلها، وأعطت صورة سلبية تماماً لسورية شبيهة بالدول البوليسية ذات القدرة السلطوية الفائقة، والتي غالباً ما كانت تتعزز عبر حملات الاعتقال الجماعي والعشوائي التي لم تتوقف حتى في السنة

الأخيرة لحكم الأسد<sup>(٥٨)</sup>، بل وتتابعت حتى خلال حكم خليفته بشار الأسد<sup>(٥٩)</sup>. يمكن القول-باختصار- أن السياسة ك ممارسة نخبوية أو مجتمعية اقتصر في عهد الأسد على رجاله فحسب، والذين كانوا عملياً منفذين أكثر منهم سياسيين بالمعنى الحقيقي للكلمة.

أما الملف الاقتصادي فينوء أولاً تحت حمل القطاع العام الذي يوظف قرابة ربع قوة العمل الكلية، وتعاني شركاته باستمرار من خسائر سنوية بليونية تتحملها الدولة أتوماتيكياً، ورغم إصرار الدولة على الحفاظ عليه لأن "خصخصته" سيولد "كوارث اجتماعية"، فإن هذا القطاع ذاته غير قادر على استيعاب نسبة البطالة المتنامية، والتي تقدّر حسب إحصاءات تقريبية بين الشباب في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٣٠ سنة بـ ٢٥٪ على الأقل.

يضاف إلى ذلك الركود الاقتصادي منذ النصف الثاني من التسعينيات، والذي ترافق مع تدهور حاد في مستوى المعيشة وازدياد الفقر وانخفاض القدرة الشرائية لدى المواطن. ورغم هذه المؤشرات الواضحة لكنها لم تجد أذنًا صاغية من الأسد، إذ بقي اعتماد سورية الأساسي على دخل النفط، إذ يشكل ٦٠-٧٠٪ من الصادرات السورية إضافة إلى ٤٠-٥٠٪ من عائدات الدولة، بالرغم من أنه لم يعد مصدراً آمناً للدخل لنضوب الاحتياطي النفطي السوري حسب التقديرات الدولية في عام ٢٠١٠<sup>(٦٠)</sup>. أما نوعية التعليم، فقد حققت نمواً بسيطاً، إذ أصبحت تفوق ٦٠٪ عند الرجال و٥٠٪ عند النساء، إلا أن هذه النسبة هي أقل بكثير من النسب التي حققتها دول الجوار كالأردن مثلاً. أما على صعيد الحراك الاجتماعي وتشكيل الجمعيات المدنية والأهلية، ففي سنة ١٩٩٠ كان مجموع الجمعيات القانونية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتعليمية والدينية والخيرية لا يتجاوز ٥٠٤ في القطر كله، أي أقل بـ ١٥٠ جمعية قبل عشر سنوات<sup>(٦١)</sup>.

هذه - باختصار شديد - بعض المؤشرات العامة الدالة على الإرث السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تركه الأسد لخليفته، وهو بالتالي يحدد طبيعة وحجم وآلية "الإصلاح" الذي يفترض عليه أن يقوم به، ويؤشر بنفس الوقت أيضاً إلى نوعية التوازنات السياسية والطبقية والمصلحية التي ستتعامل معها النخب العسكرية والأمنية والسياسية ذات المصالح مع "الإصلاح" الجديد القادم إليها أو المفروض عليها، وهل سيستجيب لشروطها أم أن على "الإصلاح" ذاته أن يتكيف مع التوازنات القائمة. وهو ما يدفعنا حقيقة إلى التساؤل بجديّة عن نوعية "الإصلاح" الموجود وهل هو حقيقي؟، أم أنه لا يعدو سوى أن يكون واجهة لاستراتيجية



## دراسات

"الحفاظ على النظام عبر الإصلاح" على حد تعبير فولكر برتس.

### حدود "الإصلاح السوري":

إن كبر الإرث الذي تركه الرئيس حافظ الأسد لخليفته يجعل من سؤال الإصلاح بالنسبة إليه مصيرياً وحساساً وصعباً بنفس الوقت. فمصيريته تتبع من اهتلاك آليات النظام السابق بشكل مفرط، واستمراره يتطلب تجديداً واسعاً لمفاصله وطبيعته عمله. أما حساسيته فتقوم على أساس أن التغيير المطلوب يشترط تغييراً هيكلياً في مؤسسات الحزب والدولة وفي الأشخاص القائمين عليها، مما يضع على المحك إمكانية استمرار النظام نفسه. وهو مصدر الصعوبة المستحيلة، فتجديد النظام ذاته على الأسس نفسها أشبه بالمعادلة المستحيلة غير القابلة للحل.

على ضوء ذلك كله يمكن تفسير "المراوحة في المكان" التي وسمت النظام السوري منذ وصول الرئيس بشار الأسد إلى السلطة، فحصىة الإعلانات والتصريحات والحوارات والبيانات التي بشرت بالتطوير والتحديث -والذي أصبح شعاراً رسمياً - يبدو كبيراً جداً سواءً على لسان الرئيس نفسه أو أعضاء القيادة القطرية أو رئيس الوزراء أو الوزراء، لكن ذلك لا يعدو سوى أن يكون "ميديا" لأجل الاستهلاك المحلي، إن حجم التغيير الحقيقي الذي تم إنجازه على أرض الواقع يبقى ضئيلاً ومحدوداً جداً ولا يتناسب مع الحجم الذي يأخذه في وسائل الإعلام، بل إن الأسد نفسه لاحظ في أحد حواراته أن المشكلة تكمن في حقيقة أن المراسيم والتشريعات الهائلة العدد<sup>(٦٢)</sup> التي جرى إصدارها لم تجد طريقها إلى التطبيق متسائلاً هو نفسه عن السبب في ذلك<sup>(٦٣)</sup>.

لقد تحفظ بشار الأسد على استخدام مصطلح "الإصلاح" انطلاقاً من حساسية النظام السوري المعهودة من عهد حافظ الأسد للعبارات التي تتداولها وسائل الإعلام، وإيماناً أيضاً أن النظام السوري في عهد "القائد الخالد حافظ الأسد" كما تطلق عليه وسائل الإعلام الرسمية، لم يكن على خطأ حتى نحتاج إلى إجراء إصلاح بعده، وإنما علينا أن نقوم "بالتطوير والتحديث"، تطوير ما كان قد بناه سابقاً وتحديث هذه الأطر بما يتناسب مع معطيات العصر وتقنياته، لذلك رفض بشار الأسد مراراً الحديث عن "الإصلاح"، وكان يجيب باستمرار أن "المصطلح المعتمد لدينا في سورية هو التطوير والتحديث"<sup>(٦٤)</sup>.

وهكذا يمكن التساؤل عن عدم إمكانية الإصلاح في ظل غياب حافظ الأسد الذي أرسى

أسس هذا النظام ووضع قواعده، لذلك كان هو الأقدر على القيام بالتغيير المطلوب لو امتلك الإرادة والنوايا الصادقة والجدية لإجراء الإصلاح الضروري. وهو ما يجعل خليفته عاجزاً عن القيام به في إطار عملية الإصلاح من الداخل و إلا فإنه سيؤضع أمام سيناريوهات جميعها مؤلم بالنسبة إليه وبالنسبة لمستقبل النظام، ليس أولها فرض الإصلاح من الخارج في ظل إدارة أمريكية ذات أجندة ديمقراطية إمبريالية، وفي ظل عدم التعاون أو التفاهم السوري - الأمريكي بسبب حزمة من المطالب تبدأ بضبط الحدود مع العراق ولا تنتهي بوجود المنظمات الفلسطينية الموسومة من قبل الولايات المتحدة بالإرهاب كحماس والجهاد الإسلامي والجمهوية الشعبية، وهو خيار كان النظام السوري ولازال يُعمن في رفضه واصفاً القبول به بأنه يعني وصايةً تدخل في باب الإذلال الوطني والقومي، أما الخيار الآخر وهو القيام بالإصلاح وفق شروطه الداخلية التي تشمل إجراء إصلاحات سياسية حقيقية، واتخاذ قرارات صعبة فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي، فإن هذا الخيار سيجعل لسورية نظاماً من دون بعث، وهو ما يجعله مستبعداً تماماً في ظل حساسية التوازنات الأمنية والسياسية والحزبية للشخصيات التي تقوم وترعى مثل هذه المؤسسات.

لا إمكانية للإصلاح إذاً. إن الإجابة ستكون بنعم ولا، نعم لأن خيارات بشار الأسد كما ظهرت خلال السنوات الأربع الماضية لا تُوحي بأنه يمتلك الجرأة أو التصور اللازم والضروري للإصلاح المطلوب، كما أن الممانعة الأمنية والحزبية والبيروقراطية العامة الباهظة التكاليف ستحد من أي خيار إصلاحي إن لم تعدمه نهائياً. أما لا والتي تعني إبقاء الباب مفتوحاً واحتمالياً أمام حصول مثل هذا الإصلاح، فإنها ستقود وتؤدي بالضرورة إلى القول أن الإصلاح ممكن ولكن مع تقديم قرابين كثيرة، تبدأ بالتضحية بحزب البعث عبر حله أو تجميد دوره وتحويله إلى حزب سياسي كغيره من الأحزاب السياسية السورية، وهذا لن يتم بدون التضحية بالدستور أيضاً الذي أعطى حق قيادة الدولة والمجتمع له، وبالتوازي مع ذلك يجب أن تكون هناك عملية تبادلية ومتوازنة عبر تقليص وتخفيض وأحياناً إنهاء الصلاحيات المعطاة للأجهزة الأمنية ووضعها في كفة نظام قضائي مستقل ونزيه، فلا يمكن لإصلاح أن يتم بدونه، بل يمكن القول وبدون مبالغة أن مركز الإصلاح المنتظر وعصبه إنما يتكأ على المؤسسة القضائية بوصفها الضامنة لمؤسسات الدولة والقادرة على القيام بعملية التحويل الضرورية من دولة استبدادية شمولية إلى دولة يحكمها القانون وتسيّرهما المؤسسات الشرعية.

إن هذا السيناريو الإصلاحي يمكن أن يقوده فريق إصلاحي داخل السلطة ذاتها، لا وجود

## دراسات

له حتى الآن، وذلك بالتعاقد مع معارضة ديمقراطية غير أيديولوجية لا يؤقت خطواتها السعي إلى السلطة بقدر ما يحدد حركتها الهدف الوطني في بناء دولة الحق والقانون ضمن إطار ديمقراطي قائم على مبدأ التداول السلمي على السلطة.

وإذا كان من الصعب إن لم يكن من المستحيل في عالم ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر فصل الداخلي عن الظروف الإقليمية والدولية المحيطة، فإن التفكير ملياً بهذه الخيارات من زاوية وطنية تحكّمها المصالح العليا للشعب السوري قد يدفعنا إلى القول أن هذه الظروف ربما تصب في إطار المساعد والمهيء للقيام بالإصلاح اللازم ولن تكون معيقة أو معرّقة. صحيح أنها ستصطدم بخيارات وطنية وقومية ذات حساسية فائقة بالنسبة للشعب السوري سيّما بالنسبة للقضية الفلسطينية، إلا أن امتلاك أوراق إقليمية مساعدة مع لحمة وطنية داخلية ضرورية وحماية أوروبية كافية سيمكننا من الاحتفاظ بخياراتنا الوطنية الداخلية والتفاوض في المطالب الإقليمية الأخرى بما سيعزز - بلا شك - ويزيد الرصيد الوطني للمصالح السورية.

التفكير بالمستقبل إذاً هو الذي يدفعنا اليوم للتفكير في مآلات تبدو في المستقبل المنظور ذاته مستحيلة، لكنها تصبح ممكنة في ضوء صيرورة التاريخ والحراك الاجتماعي الدينامي الذي يمدّنا دائماً بالأمل.

## هوامش

- (١) الحياة، (لندن)، ١٢ / ٢ / ١٩٩٩ . كانت وسائل الإعلام والمؤسسات السورية تصف الاستفتاء "بالبيعة"، انظر الكتاب الذي أصدرته القيادة القطرية لحزب البعث بهذه المناسبة: البيعة الشعبية الإجماعية للرفيق الأمين العام للحزب القائد المناضل حافظ الأسد لعام ١٩٩٩ (دمشق: القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٩٩). و انظر: محمد علي بوظة، بيعة الوفاء والعهد، الثورة، (دمشق)، ١٧/١/١٩٩٩، وصياح السخني، أمل الأمة، الثورة، (دمشق)، ١٧ / ١ / ١٩٩٩، محمد خير الوادي، اليد الأمينة، ١٧ / ١ / ١٩٩٩، محمد خير الجمالي، الأمل والضمانة، الثورة، (دمشق)، ١٦ / ١ / ١٩٩٩ وعبد الحميد سليمان، خيار المستقبل، الثورة، (دمشق)، ١٢ / ١ / ١٩٩٩، إسماعيل جرادات، قرار الشعب، الثورة، (دمشق)، ١٦ / ١ / ١٩٩٩، أما الصحافة اللبنانية فلم تكن بالطبع أقل احتفالية بالمناسبة انظر: طلال سلمان، صوتي لحافظ الأسد بلا وسيط، السفير، (بيروت)، ١٠ / ٢ / ١٩٩٩، وأنيس صايغ، حافظ الأسد، رئيس قطر وقائد أمة، السفير، (بيروت)، ٥ / ٢ / ١٩٩٩ .
- (2) Lisa Wedeen, Ambiguities of domination: politics, Rhetoric, and symbols in contemporary Syria (Chicago and London: The University of Chicago press, 1999). Patrick Seal, Asad of Syria: The Struggle for the Middle East (London: I.B.Tauris, 1988). Moshe Ma'os, Asad: The Sphinx of Damascus: A Political Biography (New York: Weidenfeld and Nicolson, 1988).
- (3) جميع الفقرات بين قوسين مقتطفة من كلمة الرئيس حافظ الأسد في مجلس الشعب بمناسبة أدائه القسم الدستوري في ١١ آذار/مارس ١٩٩٩، وانظر: المناضل، المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي، العدد ٢٩٥، آذار/مارس-نيسان/أبريل ١٩٩٩ .
- (4) انظر: إسماعيل جرادات، مهمة التحديث واجب وطني، الثورة، (دمشق)، ١٣/٣/١٩٩٩، وأحمد عبد السلام دباس، تحديث الدولة والتخطيط للتنمية الإدارية، الثورة، (دمشق)، ١٥/٣/١٩٩٩، وهشام الدجاني، ماذا يعني "التحديث" في سوريا ومن هي قواه "المرشحة"، النهار، (بيروت)، ٣٠/٣/١٩٩٩، وانظر الملف الذي أعده
- جوزف سماحة حول: ضرورات التغيير في سورية ووثيقته وقواه، الحياة، (لندن)، ١٤ و ١٥/٥/١٩٩٩ والذي ركّز بشكل رئيسي على قضية مكافحة الفساد التي ارتبطت مع صعود بشار الأسد، وقد أحدث نقاشاً واستتبع سلسلة من الردود، انظر: هشام الدجاني، محاربة الفساد وتحديث القوانين على رأس أولويات الإصلاح، الحياة، (لندن)، ٢٧/٥/١٩٩٩، ومحمود سلامة، الإصلاح والتحديث في المشهد الوطني القائم على التعددية، الحياة، (لندن)، ٤/٦/١٩٩٩، وعماد فوزي شعبي، محاربة الفساد في سورية وتغييره، الحياة، (لندن)، ٤/٦/١٩٩٩، وإبراهيم محمد، أولوية الإصلاح في التعليم والقضاء، الحياة، (لندن)، ٩/٦/١٩٩٩، ومهما يكن فإن مثل هذه النقاشات العلنية كانت نادرة خاصة عندما تتناول قضايا الشأن الداخلي في سورية، وانظر: الحياة، (لندن)، ٨/٥/١٩٩٩، أما الصحافة الرسمية فقد بدأت الحديث عن الفساد بوصفه سرطاناً يجب شن الحرب عليه، انظر: تشرين، (دمشق)، ٣/٥/١٩٩٩، والثورة، (دمشق)، ٦/٥/١٩٩٩.
- (5) اعتقل كلٌّ من رياض سيف وعارف دليمة فيما بعد ضمن اعتقالات "ربيع دمشق" في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وقد حكم على سيف بالسجن خمس سنوات بتهمة محاولة تغيير دستور الدولة بطرق غير مشروعة، وتعطيل مؤسسات الدولة عن القيام بدورها، وإشاعة أنباء كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة في زمن الحرب. أما دليمة فقد حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات بالتهمة ذاتها.
- (6) انظر: مجلة "الأهرام العربي"، ١١ / ١٩٩٨، والحياة، (لندن)، ٢٦ / ١١ / ١٩٩٨، والسفير، (بيروت)، ٣٠ / ١١ / ١٩٩٨ .
- (7) الحياة، (لندن)، ٣ / ٥ / ٧ / ١٩٩٨، وانظر: مجلة "المجلة"، العدد ٩٦٣، ٢٦ / ٧ / ١٠ / ٨ / ١٩٩٨، ص ٢٢-٢٣ . وأيضاً : Eyal Zisser, Asad's Legacy: Syrian in Transition (London: Hurst and Company, 2001) p.166-167
- (24) Eyal Zisser, Syria's Asad- The Approach of a fifth term of office, Washington Institute of Near East Policy, Policy Watch, Number 366, February 6, 1999.
- (25) الحياة، (لندن)، ٢٠/٢/٢٠٠٠ .

## دراسات

- (٢٦) نقل هذه العبارات على لسان الأسد العماد أول مصطفى طلاس وزير الدفاع في أحد حواراته التلفزيونية.
- (٢٧) البعث، (دمشق)، ١٤ / ٣ / ٢٠٠٠، والسفير، (بيروت)، ١٤/٣/٢٠٠٠، والحياة، (لندن)، ١٤/٣/٢٠٠٠
- (٢٨) الحياة، (لندن)، ٢٩/٣/٢٠٠٠
- ٠٠ وانظر: عبد الرؤوف الكفري، الحكومة السورية الجديدة بين الثبات والتغيير، الشهر، العدد ٨٣، أيار/ مايو ٢٠٠٠، ص ٢٢، ٢٣
- (٢٩) الحياة، (لندن)، ٢٦/٤/٢٠٠٠ وانظر أيضاً: الحياة، (لندن)، ٩/٥/٢٠٠٠
- (٣٠) الحياة، (لندن)، ١٣/٧/٢٠٠٠، والحياة، (لندن)، ١٤/ ٧/٢٠٠٠، والحياة، (لندن)، ١٩/٧/٢٠٠٠
- (٣١) الحياة، (لندن)، ١٠/٧/٢٠٠٠، والحياة، (لندن)، ١٩/ ٧/٢٠٠٠، والحياة، (لندن)، ٢٢/٧/٢٠٠٠
- (٣٢) سئل الأسد مرة من قبل القناة الأولى للتلفزيون الفرنسي في تموز/يوليو ١٩٩٨، إن كان يهيب ابنه بشار الأسد لخلافته، فأجاب: لا، أنا لا أهيبه ليخلفني، ولم أسمع منه أبداً كلاماً حول هذا الموضوع، ويبدو أن هذه الأقوال التي تتردد حوله أتية من أنه نشيط ويحظى بتقدير ومحبة زملائه، أما موضوع الخلافة فلا يوجد في دستورنا وقوانيننا ما يجعل القرابة تعطي حق الخلافة، واذكر أنه سئل أكثر من مرة فنفى هذا الموضوع، وفي كل الأحوال إنه حر، وجوابي باختصار لا يوجد تهية، والجدير ذكره أن الأسد سئل في الحوار ذاته عن أمنيته فيما ينقل عنه خلفه، فأجاب "أريد أن يكون مستقيماً وكافح الفساد". انظر: حوار الأسد مع القناة الأولى في التلفزيون الفرنسي في: البعث (دمشق)،
- (٣٣) الحياة، (لندن)، ١١ / ٥ / ٢٠٠٠ والسفير، (بيروت)، ١٢ / ٥ / ٢٠٠٠
- (٣٤) الحياة، (لندن)، ٢٣ / ٥ / ٢٠٠٠، وانظر: كيف ولماذا انتحر محمود الزعبي؟ المحرر نيوز، (بيروت)، ٨٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠، وأيضاً: الزعبي أنهى حياته حسب سيناريو "بيروغوفوا"، الشراع، حزيران/ يونيو ٢٠٠٠، وهشام الدجاني، ماذا يجري في سوريا اليوم، النهار، (بيروت)، ٢٦/٥/٢٠٠٠
- (٣٥) وقد صدر الحكم عليهما فيما بعد بالسجن ١٠ سنوات وبدفع غرامات كبيرة وذلك بتهمة تلقي رشاوى، الحياة، (لندن)، ٩ / ١٢ / ٢٠٠١، والسفير، (بيروت)،
- ٨/١٢/٢٠٠١، والاتحاد، (أبو ظبي)، ٩/١٢/٢٠٠١
- (٣٦) الحياة، (لندن)، ٢/٦/٢٠٠٠
- (٣٧) الحياة، (لندن)، ٦/٦/٢٠٠٠
- (٣٨) تشرين-دمشق)، ٤/٦/٢٠٠٠، الشرق الوسط، (لندن)، ٥/٦/٢٠٠٠ والسفير، (بيروت)، ٩/٦/٢٠٠٠ وقد توفي النجار في سجنه في آب/ أغسطس ٢٠٠٢ بعد تخريمه بتسديد مبلغ مقداره بليون ليرة سورية (أي ما يعادل عشرين مليون دولار أمريكي).
- (٣٩) انظر: أيمن عبد النور، المطلوب من المؤتمر القطري التاسع: وضع تصور لمستقبل سورية الاقتصادي، المحرر نيوز، (بيروت)، العدد ٢٤٧، ١٥٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠، وعماد ندف، على هامش مؤتمر التاسع: خصوصية البعث السوري، الحياة، (لندن)، ٢١/٥/٢٠٠٠، وكريم الشيباني، ماذا يريد السوريون من المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث؟، السفير، (بيروت)، ٦/٦/٢٠٠٠، وهيثم مناع، الخيار الديمقراطي في سورية، الحياة، (لندن) ١١/٦/٢٠٠٠، إبراهيم حميدي، مؤتمر البعث يكرس خيار التغيير في ظل الاستمرار، الوسط، العدد ٤٣٧، ١٢/٦/٢٠٠٠
- (40) Raymond Hinnebusch, Syria: Revolution from above (London; New York: Routledge, 2001) p.47-64 .
- (41) Lisa Wedeen, Ambiguities of domination: politics, Rhetoric, and symbols in contemporary Syria (Chicago and London: The University of Chicago press, 1999).
- انظر حول ذلك: خالد الدخيل، لماذا بشار الأسد؟ الحياة، (٤٢) (لندن)، ٧ و ٨/٧/٢٠٠٠، ومحمد الرميحي، سورية بعد الاستقرار، الحياة، (لندن)، ٢١/٦/٢٠٠٠، وأيضاً: يفجيني بريماكوف، رحيل الأسد.. وماذا بعد؟، الشرق الأوسط، (لندن)، ١٣/٦/٢٠٠٠، ومصطفى الفقي، خصوصية سورية ورياح التغيير، الحياة، (لندن)، ٢٠/٦/ ٢٠٠٠،
- (٤٣) القدس العربي، (لندن)، ٦ و ٥ / ٦ / ١٩٩٩ .
- (٤٤) الوسط، (لندن)، العدد ٣٦٧، ٨ / ٢ / ١٩٩٩، ص ١١-١٠ .
- (٥) المستقبل، (بيروت)، ١٠ / ٤ / ٢٠٠٠. هذا فضلاً عن التقارير الصحفية الغربية والعربية التي أصبحت تتحدث ويكثر من الثقة عن دور محتمل لنجل الرئيس السوري بشار الأسد في خلافة والده .
- (٤٦) تحدث عن ذلك ويكثر من الصراحة في حوار له مع

- صحيفة "الحياة" بمناسبة تقاعده من منصبه كوزير للدفاع بعد ٣٤ سنة من شغله هذا المنصب، انظر: الحياة، (لندن)، ٢١/٥/٢٠٠٤.
- (٤٧) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ اختلف اللواء آصف شوكت مع ماهر الأسد فاطلق الأخير النار على شوكت الذي عولج في باريس، انظر:
- Eyal Zisser, Where is Asad ? The Renewed Struggle for Succession in Syria ,Peace Watch ,The Washington Institute for Near East Policy ,Number 234,December 14,1999.and See: Maj.Assef Shawkat ,Middle East Intelligence Bulletin,Vol.2,No.6,July 1,2000
- (٤٨) باتريك سيل، من الأب إلى الابن: النظام الجديد في سورية، الحياة، (لندن)، ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٠.
- (٤٩) الحياة، (لندن)، ١٢/٦/٢٠٠٠، وانظر نص المرسومين في: المناضل، العدد ٢٠٢، أيار/مايو-حزيران/يونيو ٢٠٠٠، ص ١٦، ١٧.
- (٥٠) الحياة، (لندن)، ٢١/٦/٢٠٠٠.
- (٥١) الحياة، (لندن)، ١٢/٧/٢٠٠٠.
- (52) Volker Perthes, The Political Economy of the Syrian Succession, Survival, No. 1, Spring 2001, p. 143-154.
- (٥٢) الحياة، (لندن)، ١٢/٦/٢٠٠٠، وقد قدم الرئيس كلينتون في خطاب له أمام المعهد العربي - الأمريكي تعازيه للشعب السوري بوفاة الأسد، ودعا الدكتور بشار لمواصلة دعم عملية السلام، الحياة، (لندن)، ١٥/٦/٢٠٠٠.
- (٥٤) الحياة، (لندن)، ١٤/٦/٢٠٠٠.
- (55) Fredric C. Hof, Assad's Legacy, The Middle East Insight, Vol. XV, No. 4, July-August 2000.
- (56) Alan George, Syria: Neither Bread nor Freedom (London: New York: Zed book, 2003).
- ويذكر جورج أرقاماً عن عدد أعضاء أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، فيذكر أن عدد أعضاء الحزب الشيوعي-جناح وصال فرحة بكداش يبلغ تقريباً ١٢ ألف عضواً، أما الحزب الشيوعي-جناح يوسف فيصل
- فيتراوح بين ١٠ و٨ آلاف عضو، وحركة الوجوديين الاشتراكيين من ٥ إلى ١٠ آلاف عضو أيضاً، أما الحزب الوجودي الاشتراكي الديمقراطي (أحمد الأسعد) فألف عضو، وحركة الاشتراكيين العرب (مصطفى حمدون) من ألف إلى ألفين عضو، وتبدو هذه الأرقام على هزالتها مبالغ بها جداً.
- (57) Democracy and Human Rights in Syria, Supervised by violate Daguerre, translated by Zayna Iarbi, A collective Work with 18 Syrian Researchers (Arab Commission for Human Rights and The European Commission, Europe Publishers, 200).
- (٥٨) انظر: اعتقالات في سورية تركز على حزب التحرير الإسلامي تجاوزت أكثر من ٨٠٠ شخص، الحياة، (لندن)، ٤/١/٢٠٠٠.
- (٥٩) انظر: تقرير جمعية حقوق الإنسان في سورية لعام ٢٠٠٣.
- (60) Volker Perthes, The Political Economy of Syria under Asad (London: I.B. Tauris and Coltd, 1995).
- (٦١) فولكر بيرتس، القطاع الخاص والتحرر الاقتصادي وإمكانات التحرك نحو الديمقراطية: حالة سورية وبعض الأقطار العربية الأخرى، ضمن كتاب: ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/الإسلامي، تحرير غسان سلامة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٩٩) ص ١٣٥.
- (٦٢) للاطلاع على نصوص المراسيم والقوانين والتشريعات التي صدرت في عهد الرئيس بشار الأسد، راجع: أربعة أعوام على الانطلاقة الواثقة (دمشق: مؤسسة تشرين للصحافة والنشر، ٢٠٠٤).
- (٦٣) انظر حوار الرئيس بشار الأسد مع صحيفة "الحياة" (لندن)، ٧/١٠/٢٠٠٣، وحواره مع صحيفة النيويورك تايمز في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.
- (٦٤) انظر حوار بشار الأسد مع قناة ATR التلفزيونية اليونانية في تشرين، (دمشق)، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

# نقد الواقع الثقافي العربي

## بحث في عوامل التقويض

السيد محمد عوض ❖

إن تناول الواقع الثقافي بالبحث والنقد لا ينبغي أن يتم بمعزل عن الظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية التي أفضت إليه وساهمت في تشكيله، فهل هناك عوامل جوهرية لم تؤخذ في منظومة المحاولة الإصلاحية السابقة منذ منتصف القرن التاسع عشر، أفضت إلى سيرورة النهوض والانكفاء حتى الآن؟ أم أن الأمر جميعه لم يكن أكثر من خلاص نخبوي لرافقة من المجتمع أحسنت تجسير نفوذها مع القوى الحاكمة والقوى المهيمنة، ووسعت من امتيازاتها الخاصة على حساب الكتلة الشعبية المترسبة؟ إنني لا أطمح إلى وضع حلول تفيد في الخروج من هذا المأزق الحضاري الجسيم، ولكنني سأجتهد في تقديم تأمل نقدي يسعى إلى إيجاد تفسيرات جزئية لحالنا الذي يستعصى على الفهم، عبر تأويل ذاتي لتراثنا الثقافي، وتاريخنا الاجتماعي من خلال بحث الأسباب التاريخية في سياقها البعيد والراهن، وإقامة فهم مغاير لهذا الذي يجري، ربما يساعدنا على استرداد لياقة فاعلة!

هناك سلسلة من الظواهر التاريخية والسياسية والاجتماعية تشكلت -في تصوري- الأنساق الكبرى التي أفضت إلى تفريغ مضمون النهضة الثقافية والحضارية، وتمييع -حتى- الرغبة في النهوض من جديد، تتمثل في النقاط التالية:

- ١- مركزية الدولة في مصر، وتاريخها الباطش عبر قدرة اختراقها، وقوة حمايتها.
- ٢- هيمنة ثقافة التقليد والتقديس، وفصام العديد من النخب الثقافية عبر ازدواجية

❖ باحث مصري في العلوم السياسية

- المرجعية، بين سلفية متوارثة وغربية مستجلبة.
- ٣- فصام أنساق البنية التعليمية، والتعارض الجذري في بيئتها الحاضنة.
- ٤- إعدام الفرص الملائمة لإنضاج الوعي الجمعي، السياسي والثقافي، عبر انعدام التمازج بين الكتل الفاعلة في المجتمع.
- ٥- نبذ وتغييب الكتلة الشعبية، وإغراقها في لجة الأمية، وانكفائها على حياتها الداخلية.
- ٦- المنهج التأمري الذي تتبناه القوى العالمية المهيمنة، كاستراتيجية وقائية في احتواء وتقزيم مصر.
- إننا نحاول أن نقنع أنفسنا، ويحاول النظام نفسه أن يقنع نفسه، أو يقنعه آخرون، بتأسيس ذاكرة الحاضر والمستقبل على النسيان !! وتلك استحالة باهظة: نسيان التاريخ والجغرافيا والدور النضالي، والخطر المائل خارجيا في عدو متربص، لا تقنعه لغة التهافت على السلام. وعدو داخلي يتمثل في تحلل البنية الاجتماعية والثقافية عبر عوامل القهر والكبت والإهمال، حتى أصبحت المهام التي يضطلع بها معظم المثقفين، أن يقوموا بطقوس تؤدى، دون أن يدروا ماهو مطلوب منهم أداءه. ولا المهمة الموكلة إليهم تنفيذها (تبادل زيارات - قبول دعوات - مشاركة في مناسبات تقييم أداءات - اشتجار حول نظرية نقدية عربية، وحول ما قبل العقل العربي، وما بعد الحداثة... إلخ).
- إن المجال لا يتسع للاستفاضة في تحليل هذه البنيات تفصيلاً، ولكنني سأكتفي بالتحليل عبر نقاط موجزة ومضمرة الدلالة ثقافيا وتاريخياً، مراهناً على كشف عبث الخيار الثقافي باقتفاء اجترار المقولات الغربية، وكذلك عبث خيار النموذج الماضي مخرجاً.
- كما أراهن على إثبات أن الواقع الثقافي المصري - الريادي بموقعه وتاريخه - ما يزال في مراحل الجنينية، وأنه لم تتشكل ملامحه بعد، وأن ما جرى من إبداعات فنية وفكرية، هي إرهابات لبزوغ وعي جديد يتشكل في رحم الواقع، عبر مخاض أليم!

### أولاً: الدولة المصرية بين قدرة اختراقها وقوة حمايتها

- ١- تكاد الأزمة العامة التي يعيشها المجتمع العربي اليوم تتركز كلياً على الدولة التي لا يزال ينظر إليها حسب التصور السائد لمفهوم السياسة، كما لو كانت تلك القلعة الحصينة التي يشكل احتلالها الشرط الذي لا غنى عنه للتحكم الكامل بالسيرورة الوطنية. إن عبارات: الدولة الإسلامية، الدولة الديمقراطية، الدولة العلمانية، أصبحت مصطلحات اللغة اليومية



للمثقفين العرب، وللمجموع النخبة الاجتماعية، وهي تعكس الواقع المركزي الذي تحتله الدولة وإشكالياتها في النقاش السياسي والاجتماعي والديني في المجتمع العربي، الذي دخل اليوم في مرحلة بحث معذب عن الذات، وحول تساؤل عن ماضيه وهويته وأسس قيامه ومصيره، كما لم يحدث له أن فعل من قبل. كما يقول د. برهان غليون<sup>(٢)</sup> فعند المؤرخ الجغرافي د. جمال حمدان ترتبط ظاهرة الدولة بالظاهرة النهرية ارتباطاً يكشف عمق تأثيرها في أصول الدولة، وبالتالي على خلق النظم الإدارية والتراتب الاجتماعي، كما يرى لويس عوض أن نهضة مصر لا تتحقق إلا من خلال الدولة ويشاطره هذا الرأي العديد من الرموز الثقافية بينما يرى البعض الآخر ضرورة التضييق و تحجيم دور الدولة عن طريق الممارسة الديمقراطية و المؤسسات المجتمعية منهم سعد الدين إبراهيم. بينما يهدد النظام العالمي الجديد حصانة الدولة وتمترسها خلف أنظمتها البيروقراطية وقبضتها الأمنية ويسحب البساط من تحت أقدامها ويتوغل مخترقا هياكلها الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية !

٢- قوة الدولة وتعويد المجتمع على سيطرتها جعلت معظم الفاتحين الأجانب يكتفون بالسيطرة على جهاز الدولة دون التغلغل المباشر في المجتمع، على عكس ما يحدث في كثير من المجتمعات الأخرى. ولقد أدرك المماليك والعثمانيون هذه الحقيقة كما أدركها " نابليون" وكذلك "محمد علي" الذي سعى للحيلولة دون وصول المصريين إلى المراكز القيادية في الجيش أو في الدولة حتى يتقي القيام بثورة تحقق استقلال مصر، ونفس هذا التهميش، مارسه السياسة البريطانية وهو نفس ما تمارسه السياسة الأمريكية بعد اتفاقية السلام مع إسرائيل. ولقد كان لتضخم أداء الدولة في الحقبة الناصرية وتوسعها على حساب المجتمع المدني وقصور المشاركة الشعبية في بناء الدولة العصرية ومنهج الحظر والتشكيك في فعالية المجتمع كان من أهم أسباب تعثر التجربة الاشتراكية وعودة الطبقة القديمة وفئات المهنيين ورجال الأعمال والقانون والثقافة المتحالفين معهم للانقضاض على الدولة والمجتمع لاسترداد امتيازاتهم في انقلاب ١٥ مايو ٧١ وإذا كان المفكر الليبرالي د. طه حسين هو أول من أطلق على انقلاب يوليو ٥٢ كلمة ثورة فإن المفكر اليساري عبد الرحمن الشرقاوي كان هو أول من أطلق على انقلاب مايو كلمة ثورة أيضا! ولعل هذا يكشف مجانية الأداء الذي يقترفه بعض المثقفين للتقرب من السلطة.

أن هناك علاقة تستحق الالتفات بين طبيعة القهر والاستبداد الذي تمارسه الدولة الحديثة نفسها، وما ترفعه من شعارات وما تمارسه بالفعل من سياسات اجتماعية، وما تحلم

بتطبيقه من برامج وطنية أو قومية، كما لا يمكن الفصل بين نمط استخدام العنف والهدف منه، وبين البرامج الانفتاحية التي تسعى السلطات القائمة، تحت ضغط صندوق النقد الدولي وبقية المؤسسات المالية العالمية، إلى تطبيقها مما يكشف سيادة النمط الاستبدادي غير الشرعي الذي يفتقد إلى الحدود الدنيا من القيم المشتركة بين المجتمع والدولة، ويحول دون تخلق قيم فكرية وثقافية فاعلة في المجتمع.

### ثانياً: ثقافة التقليد والتقديس وازدواج المرجعية وفصام النخب الثقافية العاملة

في حالتنا الثقافية الراهنة التي تقيم المستقبل على النسيان، نمارس انتقائية انتشالية على مراوغات حدائية وماضوية نكتفي باستدعائها مشافهة لنحتمي بقدسية حملتها، بينما تغوص الثوابت في لجة التاريخ، وتطمس!

١- لقد شهدت مرحلة النهضة والإصلاح سجالات واسعة بين القديم القائم على العرف والتقليد والشرع، وبين الحديث وما يمثله من فكر اجتماعي وسياسي ذي نزعة تفريرية، ولقد أطلق الباحثون الغربيون على هذا التيار الثوري البازغ مسميات تنتمي إلى أنساقهم الفكرية، مثل التيار الإسلامي، والتيار الليبرالي، وتداولها المثقفون العرب عبر المرجعية الملازمة، ثم في حقبة أكثر قرباً إلينا، بدأت تتفرع هذه التيارات الفكرية إلى مسميات شعاعية أربعة (قومي وعلماني وماركسي وإسلامي)، إن أهمية التتميط لأنواع هذه التيارات الفكرية التي تصارعت وأصبح لها مريدوها وممثلوها الأيديولوجيون أنها استطاعت أن تخلق تناقضات وتعارضات شكلية، تبدو فاعلة ومعبرة عن صراع حقيقي، وأداء مختلف، وهي في الحقيقة لا تعكس إلا مظاهر فكرية لمسبقات نظرية لا تمت في الحقيقة إلى حاملها الذين يلوكون لوائحها، ولا تعبر عن قوى اجتماعية قائمة في الواقع البيئي والذي تصدر عنه هذه الفئات وإنما هي تعكس تناقضات لإشكالية واحدة، ومطلب واحد يتمثل ملحاً في السؤال المورق: كيف نصير أندادا للغرب؟ ويتوالى التأطير والسجال، وتتكسر النصال على النصال - وتستتفر القرائح ويشحذ النضال، إن هذه التيارات الفكرية الثقافية ذات المفاهيم الاستعارية لم يختبر تعبيرها عن قوى اجتماعية شعبية قبلت اعتناقها بل بقيت فوقية وقشرية في صراعها مع أجهزة الدولة غير الشرعية مسفوحة مجاناً من أجل قضايا غير متجذرة.

حتى التيار الإسلامي الذي ما زال يشكل القوة الأكثر تعبيراً عن العاطفة الدينية والروحية

للمجتمع، لا يمكن الرهان على كفاءته، وهذا ما يعكسه الصراع المضاد له من التيارات الأخرى، لأنه أحادي التوجه، واستعاري المضمون، ولا تختلف أيديولوجيته عن الأداءات الأخرى في تقنيع المجتمع، ورهنه لحساب طوباوية دهرية ! كما أنه هو من تراهن عليه الاستراتيجية الأمريكية كبديل عن عسكرة المجتمعات العربية، وكقوة سلس ترويضها، وسابق التسيق معها ! إن كل هذه الاستجابية تكشف فصام هذه التيارات، التي موعت الفكر، وسطحت الوعي، عبر تعجل الدور، والتماس الاعتراف، وتعجل المردود، فتحوّلت الشتلات المستعارة إلى هشيم، والمناظرات الفكرية إلى شهادات لإبراء الذمة، وقضاء المهمة، والرضاء عن النفس ! إن إعادة التواصل مع الشعب كأسبقية أولى تشتت وتجاوز كل المسبقات الأخرى، الفكرية والتقليدية والعصرية، هي الشرط الجوهرى لقيام أي ثقافة جديدة، وشرط تحقيق وظهور كل فكرة جديدة، ومعيار صحتها ومصداقيتها.(٣).

١- حتى لا نسرف في غواية السجال ونريق الحديث على موائد الوقت، فإنه لا مجال للمقارنة بين الدولة في مصر والدولة الأوروبية فلقد ظهرت القوى الاجتماعية أولاً في أوروبا وصنعت الرأسمالية، ثم طورت دولتها القومية، ثم قامت بتدعيم المركزية من خلال حرية الفرد. وهنا يبدو التناقض جلياً، فالدولة في مصر تواجدت وتسلطت وتطورت أجهزتها، وبقيت الفردية معدومة والمشاركة في نظم الدولة باهتة، كما أنها تشكلت في زمانية مختلفة كلياً مع زمانية المجتمع المحلي ذاته، ومع التحولات التي تمت عبر توارث مقاليد الدولة، اكتشف أن الدولة تحتكر كل المهام وكل السلطات بدلا من أن تمثل المركز الرئيسي لإنضاج القرارات وخلق المؤسسات المجتمعية التي تتضح فيها القيادات وتراقب أداءها وتتداول قياداتها ولقد انعكست الطبيعة المعقدة للدولة على المثقفين، وأحدثت الازدواجية الثقافية شقاقا بين النخب : فالإسلاميون ينسفون تاريخ مصر القديم، ويتجاهلون أن لمصر دولة بالغة العراقة، وذات ثقافة بالغة القوة، ويتبنون تاريخ الجاهلية العربية باعتباره تاريخاً لمصر، فيؤرخ منه للأدب والشعر وتقاس إليه الذائقة الإبداعية وتشتجر الاشتباكات عبر البحور والأوزان، وتتمنّ القضايا الإبداعية بموازين استعارية وافترضية رغم انفصالها عن اللحمة الحية للمجتمع كجمهور غائب وغير مدعوّ لاختبار المصداقية، وإضفاء الشرعية عبر همله وإهماله ! بينما ينطلق الليبراليون واليساريون من المفكرين والسياسيين في محاولة التحديث عن طريق اقتباس الخبرة الفكرية والفلسفة الغربية والعلوم الاجتماعية والمدارس النقدية، مع إهدار وإنكار الخبرة التراثية الإسلامية، وهي التي ما تزال حية ونابضة في المشاعر والعواطف، كما

أنها المرجعية النفسية للكتلة الشعبية والقابلة للتحديث والتماهي والتطوير .  
 إنني أتفق بقوة مع الدعوة التي تقول بأنه آن لنا أن ننقب عن مفهومنا الخاص في التراث الوطني والقومي والإسلامي في تشكيل الدولة والمجتمع المدني عبر رؤية عصرية بدلا من المفهوم الأوروبي المستسخ، ولحسن الحظ أنه ظهرت دراسات قيّمة في هذا المجال لطارق البشري، وبرهان غليون، وسمير أمين، وفهمي هويدي، عبر رد الاعتبار للمجتمع، للكتلة الشعبية المنسية والمبعدة وتحجيم دور الدولة وإعادة الانتماء المفتقد والعدالة الاجتماعية والقيم الروحية التي شكلت الحفاظ الجمعي والرباط الضامم للمجتمع عبر تاريخه الطويل، وحفظت سلامته حتى الآن، دون أن يعني ذلك دعوة ضمنية للانغلاق الذاتي على الهم المصري، أو التنكر لعروبة مصر ودورها القومي، وإنما استعادة لياقتها، وبعث ذاكرتها الحضارية وقيمها التاريخية إنها دعوة لاستلهاام المرجعية التراثية والمعاصرة عبر تخليق الانتماء والتوافق مع الذاتي، واستعادة المبادرة مع الاستعداد لدفع المقابل العيني لهذا التحدي، والدفاع عن استقلال منهجنا الوطني وتثبيته، والكف عن الاستخذاء والنفاق والكذب الذي لا يليق !

### ثالثاً : فسام البنية التعليمية والتعارض في بيئتها الحاضرة :

١- كان التعليم الشعبي منذ عصر المماليك وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ يعتمد على الكتابات التي يقوم عليها معلمون من الفقهاء ومن أئمة الجوامع والزوايا في المدن والقرى، وكان العريف، يعلم الأطفال مبادئ القراءة والكتابة تمهيداً لحفظ القرآن الكريم الذي كان شرطاً أساسياً للالتحاق بالأزهر، وكان التعليم في الأزهر يقدم مجاناً وبلا مقابل لا يفرق بين الطبقات ولا المذاهب ولا الأوطان . ،

ويقول د. طه حسين في كتاب (مستقبل الثقافة في مصر) (١٩٣٨) إن القلة المتعلمة من المصريين وهي لا تعدو العشرين في المئة، خضعت لألوان مختلفة من التعليم والنظم المتباينة ومناهج وبرامج ينكر بعضها بعضاً، فهناك التعليم الرسمي المدني الذي تشتهه الدولة وتقوم عليه، وهو متواضع هين الأمر، رسم الإنجليز طريقه فأفسدوا نتائجه وآثاره، وهناك التعليم الأجنبي الذي قام في مصر مستظلاً بالامتيازات الأجنبية ويريد سوء الحظ أن يكون هذا التعليم أنفع وأغنى من التعليم الرسمي، وهناك التعليم الحر الأهلي الذي يزعم المحافظة على المناهج الرسمية، وهناك التعليم الديني الذي يقوم عليه الأزهر الشريف وما يتصل به من

المعاهد الدينية في الأقاليم (...) وهذا يصور حياتنا العقلية في هذا العصر بعيدة كل البعد عن حاجاتنا المختلفة التي نطلبها من التعليم " لحمم لخلوق قد استمرت هذه الروافد التعليمية المتعارضة والمتناقضة، تضخ فئاتها المتعلمة في نهر المجتمع المصري حتى الآن، مع ازدياد النفوذ وأحادية التوجه الذي أملته التحولات الاجتماعية والسياسية والقوى الدولية مما أدى إلى انقلاب التوازنات الاجتماعية والاقتصادية وإعادة ترتيب مصالح أفراد المعادلة الاجتماعية على حساب الفئات الضعيفة والقاصرة، وعلى حساب القيم الثقافية والاجتماعية.

٢- في أطروحة رسالة الدكتوراه للمفكر الكبير د. أنور عبد الملك حول (نهضة مصر) أن المفتش العام السويسري " ف. إدواردور " عام ١٨٧٢ لاحظ: " أن النتائج التعليمية التي تحققت كانت مخيِّبة للأمال وأن السبب الحقيقي لعقم الجهود بالنسبة للتضحيات يكمن بكامله في المنهج التربوي المصري السطحي، لأن ما يعطيه للتعليم الابتدائي غير كاف، وهو يطالب بإصلاحات عامة في المستقبل تصحبها إصلاحات في طرق التدريس. ويقول أن أكثر ما ينقص المصري هو الثقة في المستقبل والتلقائية الفردية. إن إسراف المصري في الميل إلى اللامبالاة وأحلام اليقظة، وفرطه في الخجل والتهيب يجعله ينظر أولاً إلى نفسه فهو لا ينظر أبداً إلى الأمام، وكان لزاماً على طريقة التربية أن توظف القوة المعنوية والشعور بالواجب، والطموح الشخصي النبيل، والتلقائية، ويجب على التربية أن تقتلع من الطفل الشعور باللامبالاة الذي يمثل إحدى نكبات المجتمع الشرقي، وعليها أن تقوده، بالتعليم المنطقي والتأمل الدائم، إلى سلامة النظر والتفكير، وينبغي العدول عن دراسة القرآن كله لتخصيص مكان للعقيدة، وتعليم أكبر قدر من المعلومات في أقل وقت ممكن دون التضحية بالمثانة في سبيل الكم، وعدم استخدام الذاكرة إلا لتنمية الذكاء، وعدم تعليم الطفل مالا يمكن فهمه، إن تنمية الذاكرة على حساب الذكاء أشبه برأس مال مدفون لا يدرّ فائدة، فليتعلم الطفل القليل إذا شئتنا بشرط أن يفهم، وليكن عقله عند خروجه من المدرسة مهيباً للاستمرار في التعليم نفسه إذا قضت بذلك متطلبات الحياة" (٤).

٣- لقد ارتبطت مشكلة التعليم بالمجتمع ذاته كفئات ونخب وكتلة شعبية، ولقد اجتهدت الوزارات المتتالية المنتمية للأحزاب المختلفة بقضية التعليم وكان هناك قبل الثورة اهتمام ما بالمضمون التعليمي، وكانت هناك جدية في الأداء، أما بعد الثورة ومع إعلان مجانية التعليم وهبوط مستوى المعلم معيشياً واجتماعياً تحول التعليم إلى اهتمام مفرط بالطريقة التعليمية، دون اكتراث بالمادة التي تُعلم، حتى أخذت مدارسنا تتحول بالتدريج إلى معارض مزوّقة منمقة

## رؤية

لأوجه النشاط " من صور ولوحات وأشكال ورسوم بيانية، أما الاهتمام بالعلم ذاته فقد تراجع إلى الصفوف الخلفية، وربما اختفى تماماً في بعض الأحيان".

ومن الحقائق المعروفة أن بعض المسؤولين عن توجيه التعليم كانوا يعلنون صراحة أن كل ما يريدون أن يروه في المدارس هو تلك المظاهر الخارجية للنشاط، أما مدى استيعاب التلاميذ للعلم وتحصيلهم المعلومات وقدرتهم على الانتفاع بالمعرفة، فكان في نظرهم أمراً ثانوي الأهمية !

المسألة لم تكن مجرد انحراف أو خطأ ينتمي إلى مجال التعليم وحده إنما هي جزء من انحراف أوسع بكثير يتعلق بأسلوب حياة المجتمع بوجه عام، ذلك لأن الاهتمام بمشكلات التعليم دون جوهره هو مظهر من مظاهر (روح النفاق) وعدم الإحساس بالمسؤولية، والاتجاه إلى (سدّ الخانات) بدلاً من الاهتمام الجاد بالمشكلات !

لقد نظر (كوندرسيه) إلى التعليم على أنه الوسيلة الأساسية للتقدم، لأنه يقوم على تربية العقل وتفجير طاقاته في الكشف عن قوانين الطبيعة، كما يقوم على خلق أرضية للتنافس الاجتماعي على أساس الأهلية العقلية التي تفتح الباب أمام الجميع لتحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص. أي أن فكرة التعليم نابعة من فكرة الحرية التي يعطيها للفرد و للمجتمع، فإذا كان التعليم هو الحرية فهو أصل التقدم وقاعدته. لكن ما طبق في مصر كان عكس ذلك، فممنذ أن أقيم الهرم التعليمي مع بناء الدولة الحديثة مقلوباً من البداية، منذ إرسال البعثات والنشاط المحموم لحركة الترجمة، وأن تؤسس احتياجات التعليم العالي التي تؤهل لاحتياجات الجيش في عهد محمد علي، لتكون هي المنظمة لحجم وبرامج المدارس المتوسطة والأولية، فإن التعليم بقي قاصراً وغير جاد ودون منهج بنائي للفرد أو للمجتمع !

ورغم كل التحولات ما يزال تهميش التعليم هو تهميش المجتمع وإنكاره. والواقع أن احتمال الاستبعاد من حركة التاريخ بصورة لا رجعة فيها وارد بإلحاح ويخطط له، وتنامى الشعور المتفاقم بانعدام الوزن يتزايد وتتقطع خيوط الزمان.. وتفتت التمديدات المكانية لتستولي العزلة الفردية على الذوات ويتحلل التوازن الداخلي ويصير التعاقد مع الشيطان هو الأقرب إلى الملاذ والنجاة ! فأية قيم ثقافية يتشدق بها المبدعون؟! وأي تحقق إبداعي يستحق أن تقيد له الجوائز، ويقام من أجله التكريم؟!

#### رابعاً : إعدام الفرص الملائمة لإنضاج الوعي الجمعي السياسي والثقافي

١- إن ما يدركه شعب ما عن نفسه وما يخترنه في ذاكرته عن قدراته وما يتصور أنه من صميم ثقافته أو من ملامح تميزه، لا قيمة له مالم يُختبر في موضعه عبر الاحتكاك والتصادم مع المنظومة التاريخية للنهضة، عبر ما يُسعى إليه بالفعل من إنماء أدائي جمعي في اتجاه بلورة مختلفة تشكل إضافة على مستوى الداخل والخارج، وتحفظ له مكانته. إن القيمة هنا هي بقدر ما تساهم في حل تناقض الشخصية الحقيقية الفردية والجمعية وتساعدنا على أن تصل إلى استقرارها وتوازنها ووضوح أهدافها، أي أن تكون عضواً فاعلاً في ساحة العلاقات الدولية. ولكي تحقق ذلك لا مناص من أن تعرف بدقة قدراتها الذاتية الفعلية، وبالتالي تطابق هذا التصور على الواقع الفعلي لتتهض به وتصححه، فلن ينجح الضفدع في حياته، إذا تصور نفسه ثوراً كما الأسطورة !

فإذا كانت الثروة والملكية هي التي تفضي إلى السلطة والحكم في معظم المجتمعات العالمية، فإن العكس -في مصر- هو الصحيح! حيث بقى المنصب أو السلطة هو الذي -وما يزال- المدخل الرئيسي إلى الثروة والملكية الاقتصادية، وهو يفضي ويمكّن من الحكم في سيرورة بندقية تشكل رافة اجتماعية، اصطفائية ظالمة، فرضها من لا يملك، واقتصرها من لا يستحق، ولقد تسيدت هذه الرافة الاجتماعية عبر درس متوارث وفقهي تلقنه لأبنائها : أن يلتفت الملاك إلى مصالحهم الحقيقية، وأن يرفع الموظفون واجبات مناصبهم التي تتمثل في الخضوع للحاكم والاستجابة لتوجيهاته وأن هذه الرعاية وحدها هي الكفيلة بأن تحفظ عليهم امتيازاتهم. ولقد لاحظ المرابطون خضوع واستكانة فئة كبار الموظفين في مصر، إلا فيما يتعلق بحماية مصالحهم الوظيفية والمالية المباشرة، ولقد استمر هذا الوضع حتى الآن وبعد نهاية القرن، وتكشف فيما بعد الأساليب التي تم بمقتضاها استغلال المنصب العام لتراكم الثروة الخاصة.

٢- إن الوعي الجمعي فيما أتصور، هو إدراك وتمثل نسبة المعايير الفردية والجمعية للفئات الشعبية من قيم أخلاقية، وهوية دينية، وعقيدة سياسية، وأنساق ثقافية تتوافق على المستوى الكلي للجماعة أو الأمة، وهي -بالطبع- ليست ثابتة قارة وبقاوية، ولكنها متحولة ونسبية وظرفية، وقابلة للتعميق، كما هي قابلة للزوال والانحسار، وإنضاج هذا الوعي يعني حضوره الفاعل في تشخيص وإحياء ودعم العناصر الإيجابية داخل هذه المنظومات، وفرز وإقصاء وتصحيح غير الملائم منها، وكشف الانحرافات الأدائية، والأفكار الانهزامية أو

المصالح الفئوية ومحاصرتها، والحفاظ على سيرورة أدائية متوافقة متجاوزة، وهذا لا يمكن أن يتم إلا عبر نخبة ثقافية منتمية وحازمة، وقادرة على تنقية دماء الأمة وتغذيتها والإكثار منها، وهو عمل يقتضي جهوداً كبيرة ومنظمة يشترك فيها جميع أفراد المجتمع لأنه يتصل بأداء ونشاط كل واحد منهم. وهو الرهان الأساسي لقيام نهضة اجتماعية وحضارية مطلوبة.

### خامساً : نبذ وتغيب الكتلة الشعبية

أن يخرج مجتمع من أقصى ما يمكن أن يعانیه بشر، من قهر وسخرة وتغيب واستغلال ألف عام، إلى أحدث ما انتهت إليه البشرية المتمدنية من منجزات، ويحاول أن يتمثل هذه الحياة الجديدة دون مقدمات حقيقية، ودون إعداد كافٍ من الاحتضان والتأهيل وأن يترك متعثراً بين هشيم الماضي، ومعوقات الحاضر ومغرياته، ولا يتمكن من التحكم في ظروفه الحاضرة أو يعالجها بالحزم الذي تقتضيه، فحري به أن يمزق ويشردم ويعاق، ويسقط في لجة الاحتساب! ولست هنا بصدد كشف معايبه ورصد قصوره، ولكنني أحاول أن أتحرى مكابرتة واتكائه على ذاته حيناً، أو استناده على جيرانه حيناً آخر، باستعارة الحلول، أو الاستقواء بالجذور، فيتخبط أو يتهاوى، أو ينكفئ، وهو في جميع الأحوال صابر.. ومترفع.. ومنتظر! (يا فرعون إيش فرعنك.. قال مش لاقى حد يردني).. وقوله (اللي تشوفه راكب ع العصا، قله مبارك الحصان!).. وقوله : (الرايب ما يرجعش حليب)..<sup>(٥)</sup> إن الحكمة المبتوثة في أمثلتنا الشعبية، و في ممارساتنا الفنية -وأداءاتنا التعبيرية- والطقوس الإيمائية دينياً واجتماعياً جديرة بالتشبيث والملاحظة والمعاشة والإنهاض - وجديرة بالاستعادة والمعاشة، في محاولة لترميم كياناتنا العضوية، وذواتنا المتهالكة، ورد اعتبارنا وثقتنا بأنفسنا وبعض تميزنا.. إن كل شعوب العالم تزهو بتقاليدها وتراثها الشعبي وتمجده وترعاه، وتحثفي به وترقيه وتعايشه في مناسباته التاريخية وتحيا به ومعها، كل شعوب العالم تحافظ على لغتها وفنونها التي هي صلب اختلافها وتميزها، ولا تتسامح في التفريط أو التشويه فيها، من قبائل إفريقيا إلى دول بحر الشمال، إلا مصر فقط! يفرض أبنائها في تاريخهم ويتبرأون من تراث فنونهم، ويتعالون على لغة بيتهم ويزدرون طقوسها، ولا يساهمون في ترقية رموزها وتخليد قيمها بمعاشتها، هاربين إلى النماذج الغربية يتمثلونها مسخاً متفجعا عبثياً يبعث على الرثاء ويفضي إلى اليتيم. فقد اختفت الأعياد الجماعية ورقصات الريف كما اختفت المواويل والعتابا، كما تلاشت الاجتماعات العامة التي كانت مناسبات لتظاهرات ثقافية، بينما شجعت وسائل



الإعلام على الانكفاء في الحياة الداخلية المنزلية، واختفى الحكواتية الذين كانوا يضحكون مستمعهم ويُبكونهم وهم يقصون الروايات الشعبية، وحل بالأراجوز وخيال الظل نفس المصير، وحل مناخ التوتر والقلق الذي يميز المدن الكبيرة المفتعلة مكان الأشكال الثقافية التي تركت لمصيرها، ولم تستبدل هذه الأشكال إلا بالإصغاء إلى وسائل الإعلام.

### سادساً: المنهج التأمري الذي تتبناه القوة العالمية كاستراتيجية وقائية

جاءت الصيغة الإعلانية لمبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي اعتذر عن طريقة تقديمها وزير الخارجية الأمريكية ! لما ستقدم عليه الولايات المتحدة الأمريكية حول إقرار الديمقراطية، وفرض التغييرات الجذرية على الشعوب العربية في يونيو ٢٠٠٤ عبر لقاء قمة الدول الثماني الصناعية الكبرى ساعية إلى دمج الجهد الأوروبي الذي سبق تقديمه منذ عام ١٩٩٥ في إطار الرؤية الأمريكية، وإقامة مسار واحد بدلاً من تعدد المسارات لتتم التحولات وفق مصالحها كقوة وحيدة مهيمنة مع إعطاء إسرائيل دوراً متميزاً وتعظيم دور رجال الأعمال والمال باعتبارهم الضمان الوحيد للحرية والديمقراطية في المنطقة ! لقد كان لردود الفعل الراضية لهذه المبادرة من قبل الحكومات العربية، ومن قبل المثقفين العرب رغم تباين الأسباب والأهداف لدى كل فريق.. حال من الكوميديا السوداء التي تزيد مأساوية الواقع الممزق بين المزايدة والاستشهاد، بين هوان الاستسلام ونبالة النضال !! فإذا كانت الحكومات العربية بزعامة مصر والسعودية انطلقتا من مبدأ الإصلاح التدريجي من الداخل، عبر مقاييس الاستقرار، فإن الكثيرين من المثقفين والكتاب العرب رأوا في هذا الخلاف أنه نوع من المساومة بين الجلاب والنخاس ! وكأن الهدف هو ضم شمل الغنيمة إلى مغنمها، أي تهيئة الفرص لتقديم الفريسة، وقد تم إخضاعها لتلك الدولة التي أصبحت مستعدة تماماً لإكمال عملية الافتراس ! على حد تعبير د. جلال أمين (٦) ومما أصبح لا يثير دهشتنا، أن انتهت المناقشات التي دارت في " مؤتمر الإصلاح العربي " الذي عقد على عجل في مكتبة الإسكندرية ١٤ / ٣ / ٢٠٠٤ إلى توافق عام تردد في " الوثيقة التي صدرت عنه! وعكست ما دعا إليه رئيس الجمهورية من رفض مبادرات الإصلاح من الخارج، ليكون الإصلاح نابعا من احتياجات الشعوب والمجتمعات العربية !! مما حقق للنظم والحكومات قدراً من الراحة النفسية ومرت الزفة الإعلامية لمكتبة الإسكندرية ذات الضجة المكلفة والوعود المسرفة ورحلت أصدائها كورقة سقطت من نتيجة الحائط! تماماً مثلما رحلت الضجة الإعلامية لسيرك

المونديال، بنفس الآلية.. خفوت الضجيج الذي يعقب التلاشي في بئر نسيان يبتلع أحداث كل يوم، ويعلو سطحه طبقة سميكة من استقرار غليظ، يخفي تحته سخام وقيح ورجيع. على ضوء هذه المجموعة من الوقائع التاريخية، وعبر حيثيات تلك المعطيات الثابتة ظرفيا وعينيا - أصبحت الثقافة سلعة للتبرير والتخدير والتضليل والتغريب، وتكريس روح الإذعان والابتذال. وأصبح تشخيصها يتمثل في هذه السمات:

١- إنها ثقافة نقلية أحادية الاتجاه، تفتقد الحس التاريخي والخبرة التراكمية، وتتسم بالشكلانية الخالية من العمق.

٢- أنها ثقافة تجزيئية وضعية وبرجماتية، تفتقد الأسس الموضوعية للرؤية الكلية والحس الاجتماعي الوطني ومعبأة بشيفونية انفعالية زائفة وخالية من الوعي.

٣- إنها ثقافة يغلب عليها الطابع الفردي وتفتقد الحس العميق بالهوية الذاتية والقومية و هي مهرجانية الطابع لا تؤسس لبناء واعي جمعي أو قيم إنسانية.

ومن خلال استمرار هذه السيرورة العقيمة يتم تزييف الوعي وحجب الخطر المائل في عدو لا تقنعه نبرة التهافت على السلام، و في قوى لا تقبل بغير التبعية المطلقة والابتزاز الخانق مع طمس معالم الوطن والمواطن.. وتغييب الأمة.. ونزع روح المبادرة. إن خمسين عاما فقط هي عمر الاستقلال الزائف الذي أحرزته الأمة، بعد آلاف السنين من القمع والكبت والانسحاق.. وبضربة حظ قدرية حسبت أنها تحررت.. واستردت عافيتها.. وكأن العناية الإلهية أدركتها هكذا أريد لها أن تصدق.. وهكذا استمرأت وقنعت، ولكنها اكتشفت أن هذه الأعوام الخمسين هي التي ابتسرت ميلادها.. وقمعت نماءها، وصحرت منابعها.. وأنها سرقت وما تزال من عمرها. وما أن اكتشفت هذه الحقيقة مع قمع أحداث يناير ١٩٧٧ واتفاقية السلام انصرفت وانفرطت.. وبدأ البحث عن المصلحة الفردية، والمتع الرخيصة، والريح السريع المضمون والمقايسة على كل شيء وأي شيء! فهل ثمة من يتفق مع لا جدوى الخطاب الاستعاري في حل المأساة الثقافية للأمة سواء فيه الغربي أو الأصولي اللذين انشق إليهما استناد فصائل النخبة الثقافية استنجادا بالقرب في دهممة الإفاقة المفاجئة!؟ حيث لم يعد لائقاً بنا -فضلا عن فداحة الاعتماد- و هشاشة الثبات على أي اتكاء غير الذات!؟

إن ضرورة رسم استراتيجية جديدة تستعيد الكتلة البشرية للمجتمع إلى مكانها الصحيح.. وتعدد المصالحة الطبيعية بين عقل الأمة وجسدها وبين كل فئاتها.. وتضع الدولة في حجمها الطبيعي.. وتوقف رهن المجتمع لحساب جدارات البعض بلا مشروعية أو تفويض.. صار هو

## رؤية

الحتمية الأخيرة التي لا ينبغي التصريط فيها تحت أي دعوى.. أو وفق أي مسمى.  
وآمل بعد هذا الطرح أن أكون قد أشرت إلى حجم الغمامة التي تغبش عند بعض مثقفينا  
حدود الرؤية، وأكون قد أحييت في الذاكرة بعض هذا الذي يُقنع البعض نفسه بنسيانه،  
والهروب من تبعاته لأن الأهداف النبيلة لا يمكن بلوغها إلا عبر طرق من نفس درجة ترفعها  
واستعصائها !

## المراجع

- ١- د. ادوارد سعيد - الثقافة والإمبريالية - ترجمة كمال أبو ديب - دار الآداب بيروت ١٩٩٧ ص. ٢٥٦
- ٢- د. برهان غليون المحنة العربية الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٩ ص. ٢٥
- ٣- د. برهان غليون - مصدر سابق ص. ١٢٥
- ٤- د. أنور عبد الملك - نهضة مصر - الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٢ ص. ١٧٤
- ٥- د. أحمد أمين - قاموس العادات والتقاليد المصرية - لجنة الترجمة والتأليف والنشر القاهرة ١٩٥٢ ص. ٧٠
- ٦- د. جلال أمين مشروع الشرق الأوسط الكبير - مجلة الهلال ابريل ٢٠٠٤ ص ٢٩ .

## الشفافية من أجل تعزيز حقوق الإنسان

### مجدي النعيم

الإنسان يصاحب الفساد، على سبيل المثال لا الحصر، كبت للحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، وحرية التعبير. كما يؤدي الفساد السياسي إلى إهدار استقلال القضاء، وبالتالي تساوي الناس أمام القانون. ويؤدي فساد الخدمة المدنية إلى إهدار الحق في الحياة سواء بتحويل الموارد المخصصة لخدمات حيوية مثل الخدمات الصحية أو احتياطات مواجهة الكوارث إلى جيوب السارقين والمحاسبين، أو من خلال السماح بتداول سلع غير مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة. وفي بعض الحالات، مثل نيجيريا على عهد ساني أباشا، مثل الفساد المحرك الأول لتقويض المساعي نحو ديمقراطية البلاد، وكذلك كان الحال في الفلبين على عهد ماركوس، وفي أندونيسيا على عهد سوهارتو.

الفساد هو إحدى المشاكل الكبرى التي تعوق التنمية، خاصة في البلدان النامية. ففي مؤشر الفساد لسنة ٢٠٠٣ مثلا لا نجد سوى دولة واحدة نامية بين البلدان العشر الأقل فسادا، هي سنغافورة. والأغلبية الكاسحة من المراتب الأخيرة، إن لم يكن جميعها، تحتلها دول من العالم الثالث. بين هذه الدول يحتل السودان المرتبة ١٠٦ من إجمالي ١٣٣ بلدا شملها تقييم منظمة الشفافية العالمية<sup>(١)</sup> إلى جوار بلدان ذات سمعة راسخة في الفساد مثل زيمبابوي وأوكرانيا وهندوراس وبوليفيا. وعلاوة على ذلك، يشكل الفساد معوقا كبيرا أمام احترام وتعزيز حقوق الإنسان، فالنظم السياسية التي يتفشى فيها الفساد تقمع الحقوق السياسية والمدنية، وتدير ظهرها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فمن منظور حقوق



❖ ورقة قدمت إلى ورشة عمل السودان ما بعد السلام، الخرطوم ٢٣ - ٢٦ أغسطس ٢٠٠٤  
❖ المدير التنفيذي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

لحقوق الإنسان حافزا لتعزيز الشفافية، كما يشكل ازدهار شعار الشفافية في ممارسات الدولة والمجتمع المدني إلى تعزيز حكم القانون واحترام حقوق الإنسان.

لأغراض هذه الورقة يعني الفساد، كما تعرفه منظمة الشفافية العالمية، "استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع شخصية" وهو يشمل مختلف ضروب الفساد الإداري والسياسي. لكن النقاش هنا يتجاوز هذا التعريف ليشمل أيضا بعض أوجه الفساد التي قد تسم العلاقات الدولية، خاصة في مجالات العون التنموي، وفي العلاقات على المستوى الوطني، خاصة عمليات بناء السلام، والتنمية والانتقال الديمقراطي.

ونعني بحقوق الإنسان القانون الدولي لحقوق الإنسان كما هو معترف به عالميا، خاصة كما عبر عنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)، أو ما يعرف إجمالا بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

لقد أصبحت الدعوة للشفافية تحتل أولوية متقدمة على جداول أعمال العديد من المنظمات الدولية والوطنية، سواء على مستوى الحكومات أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني، كما أصبحت الشفافية جزءا

تجادل هذه الورقة أن العلاقة بين حقوق الإنسان والفساد علاقة تنطوي على مستوى من التعقيد. فعلى الرغم من العلاقة المؤكدة بين ارتفاع معدلات انتشار الفساد وتفشي انتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن الأمر لا يعني ببساطة أن هذه العلاقة الطردية حتمية في كل الظروف والسياقات. وعلى مستوى آخر، فالورقة تسعى لتوضيح كيف يؤثر الفساد سلبا على طائفة واسعة من الحقوق، وبسبب ترابط حقوق الإنسان فهو يؤثر على مجمل القيم التي تنطوي عليها فكرة حقوق الإنسان. كما تفحص موقع الشفافية في الحق في التنمية، كما صاغه إعلان الحق في التنمية. الركن الثالث والأخير للورقة هو محاولة الإجابة على سؤال لماذا نهتم في سياق السودان بالموضوع. وتشير الورقة سريعا إلى مدى انتشار الفساد في السودان على ضوء المؤشرات الدولية لقياس الفساد. كما تحاول استكشاف أهم التحديات التي تطرحها تعقيدات المرحلة القادمة، من الآفاق التي يطرحها السلام، والقيود التي يفرضها تأزم الأوضاع في دارفور ومناطق أخرى من البلاد. والحجة الرئيسية هنا هي أن تعزيز الشفافية هو تعزيز لحقوق الإنسان وكلاهما أداة للبناء الوطني واستعادة الديمقراطية والسلام ودفع جهود التنمية. علاوة على ذلك، يشكل وجود حركة قوية ومنسجمة

استكمال التصديقات المطلوبة (٣٠ دولة). يتيح الميثاق، ضمن أشياء أخرى، إعادة الأموال المنهوبة عبر الحدود وتحسين آليات محاربة الفساد على المستويين الوطني والدولي.

### الشفافية وحقوق الإنسان

أكد المؤتمر الدولي الثامن لمحاربة الفساد في الإعلان الصادر عنه والمعروف بإعلان ليما، ومؤتمرات تالية، أن الفساد يقود إلى انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفقراء والمهمشين، ويقوض الديمقراطية ويقوض حكم القانون الذي يشكل عماد أي مجتمع متحضر، ويعوق التنمية. وعلاوة على ذلك، يهدد النسيج الاجتماعي للمجتمعات. كما تشدد حركات مكافحة الفساد على أهمية التحالفات بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص لمحاربة الفساد، وهو ذات الهدف الذي تسعى له حركات حقوق الإنسان من أجل ترسيخ حكم القانون واحترام الحقوق. ومثل حقوق الإنسان، لا يقع عبء الشفافية على فئة اجتماعية بعينها، وإن تفاوتت الأدوار، وإنما هو واجب كل فرد وجماعة في المجتمع. لكن هذا لا يعني الحكومات من التزاماتها القانونية في محاربة الفساد، وفي ضمان حرية عمل المجتمع المدني الذي يهدف لترسيخ

من حزمة المعايير التي تحكم العمل في هذه القطاعات. فعلى المستوى الدولي ساهمت مؤسسات عديدة في تطوير العمل والمعايير الدولية في هذا المجال منها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وأخيرا الاتحاد الأفريقي الذي أصدر ميثاق الاتحاد الأفريقي لمناهضة الفساد في يوليو ٢٠٠٣، كما يحتل تعزيز الشفافية موقعا مركزيا في مبادرة الاتحاد الأفريقي لتنمية أفريقيا "الشراكة الاقتصادية لتنمية أفريقيا" (NEP-AD) وقد قاد تفاعل هذه المؤسسات والدول والمنظمات إلى إصدار عدد من الصكوك القانونية التي شكلت النظام القانوني الدولي لمحاربة الفساد منها اتفاقية الاتحاد الأوروبي لحماية المصالح المالية الأوروبية (١٩٩٥) وبروتوكولها الإضافيان، الاتفاقية الأمريكية لمناهضة الفساد (١٩٩٧)، واتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول رشوة الموظفين الأجانب في التعاملات الدولية، واتفاقية القانون الجنائي لمناهضة الفساد لمجلس أوروبا (١٩٩٩). وأهم هذه الصكوك الدولية هو ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي أقر في ديسمبر ٢٠٠٣، ويتوقع أن يدخل حيز النفاذ نهاية ٢٠٠٥ بعد

الشفافية.

لا تعني الصلة بين الشفافية وحقوق الإنسان أن مجرد ترسيخ الأولى يؤدي إلى احترام الثانية أو العكس بشكل آلي. فقد لاحظ المراقبون أن ثمة بلداناً ذات معدلات فساد أقل لكنها كذلك أقل احتراماً لحقوق الإنسان<sup>(٢)</sup>. فنسغافورة، على سبيل المثال، المعروفة بمعدلات فساد منخفضة جداً، بل وتحسن مضطرب في هذا المجال، إذ حلت في المرتبة التاسعة في مقياس الفساد العالمي في ١٩٩٧ والمرتبة الثامنة في ٢٠٠٠ والمرتبة الخامسة (قبل دول مثل السويد والنرويج وهولندا وسويسرا) في مؤشر الفساد لسنة ٢٠٠٢، لم يعرف عنها أداء مميزاً في مجال احترام حقوق الإنسان. ومن الناحية الأخرى، يلاحظ أن بلدان أمريكا الوسطى والعديد من بلدان أمريكا اللاتينية التي قطعت شوطاً في تحسين أوضاع حقوق الإنسان، ما زالت تعاني من مستويات فساد عالية. كذلك ليس من المحتم أن ترتبط معدلات النمو الاقتصادي العالية باحترام حقوق الإنسان، فهذا النمو لا يضمن سيادة الشفافية. فاندونيسيا مثلاً عرفت طوال ثلاثة عقود من حكم سوهارتو<sup>(٣)</sup> (١٩٦٦-١٩٩٨) بتزاوج الحكم الدكتاتوري وانتشار الفساد، مع معدلات نمو اقتصادي عالية<sup>(٤)</sup>. لكن تفسير كيف نجح نظام فاسد مثل نظام

سوهارتو في تحقيق معدلات نمو عالية طوال حوالي ربع القرن، وكيف اندفع المستثمرون، خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، DFI إلى اندونيسيا رغم هذا الفساد المستشري هو قضية، على أهميتها لإدراك بعض جوانب عملية التنمية الاقتصادية، تقع خارج نطاق اهتمام هذه الورقة<sup>(٥)</sup>.

على الرغم من ذلك فقد أثبتت الدراسات الحديثة أن الديمقراطية بما يصاحبها من حكم القانون واستقلال القضاء وحرية الإعلام تمثل المناخ الأكثر ملاءمة لمحاربة الفساد، خاصة على المدى الطويل. إلا أن ذلك لا يعني أن الانتقال إلى الديمقراطية يعني انحسار الفساد آلياً. فقد شهدت فترات الانتقال إلى الديمقراطية استمرار معدلات الفساد، خاصة في الانتقالات التي تمت في سياقات معقدة مثلما هو الحال في الاتحاد السوفيتي، ومثلما يحدث في أندونيسيا ما بعد سوهارتو. إذ يجد قادة الانتقال أنفسهم في أوضاع تتيح لهم سلطات أقل مما أتاحتهم لسابقيهم الدكتاتوريين، كما تؤدي المنافسة بين أجهزة السلطة المختلفة إلى وضع هش لم تستقر فيه الممارسة الديمقراطية بألياتها الرقابية، ولم يعد النظام السابق المسيطر موجوداً.



كالقضاء، والشرطة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومؤسسة قاضي المظالم ombudsman ومفوضيات مكافحة الفساد والثراء غير المشروع. من ناحية أخرى مثلما لعب المجتمع المدني دورا كبيرا في فضح انتهاكات حقوق الإنسان وفي تطوير آليات الحماية وطنيا ودوليا وفي نشر وتعليم حقوق الإنسان، تلعب الآن حركة محاربة الفساد دورا متناميا في المجالين الوطني والدولي. وثمة الكثير من الخبرات مما يمكن أن تستفيد به الحركتان من بعضيهما<sup>(٧)</sup>. يقول أحد قادة الحركة العالمية لمكافحة الفساد أنهم قد استفادوا كثيرا من حركة حقوق الإنسان بما في ذلك البنيان التنظيمي لمنظمة الشفافية العالمية وتقنيات إدارة الحملات واللوبي<sup>(٨)</sup>، بل والأهم الاعتماد على المجتمع المدني في ترسيخ قيم الشفافية واستخدام الوازع الأخلاقي.

ينادي بعض القانونيين والناشطين، خاصة في الهند، بالاعتراف بالحق في خدمة بلا فساد - right to corruption free service بوصفه حقا أساسيا من حقوق الإنسان. وحجتهم الرئيسية في ذلك أن الفساد يشكل اعتداء رئيسيا على الكرامة الإنسانية وعلى المساواة السياسية<sup>(٩)</sup>. ويعتقد قانوني مثل راجكومار أن هناك ما يكفي من تراكم في ممارسات الدول للزعم بوجود

من ناحية أخرى، يقال إن بعض إجراءات مكافحة الفساد قد تتعارض مع حقوق الإنسان. ومن الأمثلة في هذا المجال مساءلة الأفراد عن ثرواتهم الشخصية إذا ما كان هناك مبرر مقبول للشك. وقد أقرت وكالة مكافحة الفساد في هونج كونج، علي سبيل المثال مساءلة مثل هؤلاء الأفراد ممن تتجاوز ثرواتهم مصادر دخولهم، وأقرت مبدأ أن عبء إثبات البراءة ومشروعية الثروة يقع على عاتق هؤلاء الأفراد وليس على الأعداء. وقد ظل هذا المبدأ ماثرا للجدل. فقد دفع مؤيدوه بحجة تقول إن القانون الدولي لحقوق الإنسان لا يمنع إلقاء عبء إثبات البراءة على المتهم شريطة أن يظل عبء تقديم وتأسيس التهمة على عاتق الإدعاء طوال العملية القانونية المعنية<sup>(٦)</sup>، إلا أن محكمة الاستئناف في هونج كونج وجدت أن هذا المبدأ يتعارض مع العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، رغم ميلها إلى قبول بعض الاستثناء فيما يتعلق بعبء إثبات البراءة.

على مستوى آليات محاربة الفساد وحماية حقوق الإنسان ثمة الكثير من المؤسسات السياسية التي يمكن أن تقوم بأدوار كبيرة في المجالين، مثل البرلمانات والصحافة الحرة. كما تلعب مؤسسات إنفاذ القانون والعدالة والرقابة دورا مماثلا

الاجتماعي، بل والحروب الأهلية. وعلى مستوى الحقوق السياسية والمدنية تشكل ملاحقة مناهضي الفساد إهدارا لحرياتهم التي يكفلها لهم قانون حقوق الإنسان، بل ودساتير بلدانهم في كثير من الأحيان ومنها حقوقهم في حرية الكلام وتكوين الجمعيات والأحزاب السياسية، وأحيانا حقهم في الحياة.

### الحق في التنمية: نقل الشفافية إلى مركز السجل حول الحقوق والتنمية

لقد توجت سنوات طويلة من تراكم المعرفة في مجالات اقتصاد التنمية وعلم الأخلاق والسياسة والفلسفة ومن التجارب العملية في مجالات التنمية بتبلور ما أصبح يعرف بالحق في التنمية<sup>(١٢)</sup>. فقد لاحظ مراقبو تطور أيديولوجيا التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة أن التنمية ظلت لسنوات تعني النمو الاقتصادي الكلي فحسب. ويزعم بعض الباحثين أن العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية لم تكن واضحة أبدا في نظرية وممارسة الأمم المتحدة للتنمية. لكن بدأ النظر للتنمية بوصفها عملية تزاوج بين السعي للنمو الاقتصادي وحماية البيئة تقريبا بدءا من مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في استوكهولم (١٩٧٢) حيث

قانون دولي عرفي لمنع الفساد في كل المجتمعات (انظر إشارتنا للصكوك الدولية أعلاه)، ومن ثم يمكن الدعوة للاعتراف بالحق في خدمة بلا فساد كجزء من الحق في تقرير المصير الاقتصادي والحق في التنمية<sup>(١٠)</sup>. فتحويل الموارد العامة إلى منافع شخصية أو إهدارها بسبب الفساد هو إهدار لحق المجتمعات في تقرير مصيرها الاقتصادي والتحكم في ثروتها. إذن فانتهاك الدولة لهذا الحق يؤدي إلى هضم حق الأفراد في استغلال واستخدام ثروتهم القومية بشكل يحقق التنمية لبلادهم<sup>(١١)</sup>.

أول التهديدات التي يمثلها الفساد لحقوق الإنسان هو تهديده للحق في الحياة ذاته. فالفساد الذي يقود إلى التلاعب في مواصفات السلع والخدمات يهدد مباشرة حيوات الناس، خاصة الفقراء والمحرومين من الموارد والنفوذ السياسي. كذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي إحدى ضحايا الفساد. فالفساد بطبيعته يشجع التمييز وإهدار تكافؤ الفرص فهو يتيح للبعض الحصول على ما لا يستحقون، ويحرم آخرين من فرص الدخل وحقوق أخرى مثل الحق في التعليم والسكن والصحة بدون اعتبار الحاجة أو الجدارة والمنافسة المتكافئة. لذلك يشكل الفساد تهديدا مباشرا لتماسك المجتمعات ويعزز عوامل الانقسام

تعرف بالمقاربة التنموية القائمة على الحقوق rights-based approach وهي عملية تهض على أربعة أركان هي المشاركة واللا تمييز والمحاسبية والشفافية، وتتسم بالمساواة في اتخاذ القرارات والمشاركة في ثمار التنمية. وفي حين يشكل الناس في مجموعهم "حامل الحق"، يقع علي عاتق الدولة إعمال هذا الحق(١٤). ومن المفاهيم المركزية ذات الصلة بموضوعنا التي أكد عليها إعلان الحق في التنمية:

- كل الحقوق والحريات الأساسية مترابطة وتعتمد على بعضها البعض؛
- كفالة الحق في تقرير المصير؛
- تأكيد حق جميع الشعوب في السيادة الكاملة على مواردها الطبيعية؛
- الدور المركزي للتضامن والتعاون والمساعدة الدولية في إعمال الحق في التنمية.

### تحديات أمام السودان

إذا أتيح للسودان أن يحتوى الكارثة الإنسانية الحالية في دارفور وأن يحتوي التوترات الحالية في شرقه، فسينفتح الطريق أمام عملية السلام التي انطلقت منذ منتصف ٢٠٠٢ على ما يوجه لها من نقد مشروع، وربما الطريق أمام مستوى ما من التحول الديمقراطي. وثمة تحديات عديدة لا

تمت بلورة مفهوم التنمية المستدامة(١٣). وفي السنوات التالية بدأ العالم مع فشل مساعي التنمية في العالم الثالث أكثر إدراكا لمزاوجة مفاهيم النمو الاقتصادي بقيم العدالة والمساواة وفي التعامل مع التنمية بوصفها التزاما للدولة تجاه مواطنيها، فرفع معنى التضامن والتعاون الدولي إلى مستوى الالتزام القانوني. في ذات السنة، أي ١٩٧٢ طرح قاضي محكمة العدل الدولية السنغالي كيبا مبابي الحق في التنمية بوصفه التزاما قانونيا، وفي ١٩٧٩ عالج سكرتير عام الأمم المتحدة الحق في التنمية في تقريره، لكن الدفعة الأكبر للاعتراف بالحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان جاءت من داخل نظام الأمم المتحدة نفسه، إذ شكلت الأمم المتحدة فريق عمل انتهى إلى وضع مسودة "إعلان الحق في التنمية" الذي أجاز بموافقة كاسحة من دول العالم، ما عدا ثماني دول امتنعت عن التصويت وأربعة لم تشارك في التصويت وواحدة صوتت ضد الإعلان هي الولايات المتحدة.

يقول الخبير الهندي سينجويتا، وهو الخبير الخاص المستقل المعين من قبل الأمم المتحدة لدراسة وتطوير الحق في التنمية، أن الحق في التنمية يشير إلى "عملية تنموية تقود إلى تحقيق كافة حقوق الإنسان، وهي عملية ينبغي القيام بها بطريقة أصبحت

وما يزال في مواجهة الآثار الإنسانية للحروب الأهلية والمجاعات على المعونة الإنسانية الأجنبية. إذ ظل مانحو السودان يوفران ملايين الدولارات سنويا لدعم عملية شريان الحياة على مدى أكثر من عقد من الزمان. أول مخاطر تدفقات المعونة على مدى زمني ممتد هو استمرارها أو إدمان المعونة. aid dependency. وإدمان المعونة يقصد به "سيادة وضع لا تستطيع فيه الدولة أداء العديد من المهام الأساسية للحكم مثل تشغيل وصيانة أو تقديم الخدمات العامة الأساسية بدون تمويل وخبرة العون الأجنبي"<sup>(١٥)</sup>.

لقد برهنت الدراسات الامبريقية حول "إدمان المعونة"<sup>(١٦)</sup>. إن تقديم مبالغ كبيرة من العون على فترة زمنية ممتدة يخلق حافزا لدى الحكومات المتلقية والمانحين على السواء لتقويض الحكم الرشيد وتدهور كفاءة المؤسسات السياسية، خاصة على مستوى انتشار الفساد داخل الحكومات، وتدهور أداء الجهاز البيروقراطي وتراجع حكم القانون. ويحفز إدمان المعونة غياب المساءلة والشفافية فالحكم يحصل على موارد ضخمة لا تأثير تقريبا لدافعي الضرائب على تدفقها ومن ثم فهو لا يشعر بالحاجة للخضوع لمحاسبة مواطنيه. وقد لاحظت بروتيجام أن كثافة المعونة الأجنبية تخل

بد من نقاشها الآن، بل أن بعضها محل نقاش بالفعل بين مختلف الفاعلين. بهمنا هنا التحديات التي قد تلقي بظلمها على إشاعة الشفافية ومحاربة الفساد. التحديات الكبرى الخمسة التي يمكن رصدها هنا هي تدفقات العون الأجنبي المتوقعة لدى زمني طويل والتي لا تقابلها طاقة استيعابية ab-sorbing capacity تتناسب معها على الأرجح وضعف البنيان المؤسسي للدولة والمجتمع المدني؛ وتعدد مشروعات التنمية؛ وضعف الدور الرقابي للمجتمع المدني وللإعلام الحر؛ مراقبة عملية السلام نفسها؛ مراقبة الميزانية وعائدات البترول ومجملة اتفاق تقسيم الثروة.

يتوقع أن تضخ موارد مالية وفنية كبيرة في فترة ما بعد السلام. وقد بدأ بعض المانحين التقليديين للسودان التخطيط لتوجيه الموارد التي كانت مخصصة للعون الإنساني إلى عون تنموي، كما بدأت بعض الصناديق والمؤسسات متعددة الأطراف الاستعداد لتقديم العون التنموي بهدف إشعار المواطنين بعائد السلام على المدى القريب والمساعدة في التنمية طويلة المدى. بالطبع لا جدال في أهمية المعونة لبلد مثل السودان، بل إن المساعدة الدولية هي أحد أدوات تحقيق الحق في التنمية كما أشرنا فيما تقدم. وقد ظل السودان بالفعل يعتمد

بتوازن السلطات لمصلحة السلطة التنفيذية. فإدمان المعونة يتطلب شفافية ومحاسبية أقل مما يعني تعزيز موقع رئيس الدولة ومجلس الوزراء على حساب البرلمان ومؤسسات الرقابة الأخرى. كذلك يميل المانحون لدعم مشروعات كثيرة خارج الميزانية، أي خارج رقابة النواب المنتخبين. وعلى الرغم من أن دستور غانا، على سبيل المثال لسنة ١٩٩٢ ينص على أنه "يحظر على الحكومة الحصول على قرض من الخارج بدون موافقة البرلمان"، فقد عدل الحزب الحاكم هذا النص ليسمح باستثناء "القروض الأجنبية الصغيرة". وقد حصلت الحكومة بالفعل بعدها على عدد من القروض. وتخلص بروتيجام إلى أن النتيجة التي تخلقها البرلمانات الضعيفة، والرؤساء الأقوياء وإدمان المعونة هو تقويض الجهود الرامية لبناء الديمقراطية. وقد خبر السودان شيئاً من هذا على عهد نميري مع تدفقات المعونة الأمريكية التي ارتبطت بالحرب الباردة أساساً.

الخطر الثاني في حالة السودان هو ضعف القدرة الاستيعابية للدولة والمجتمع المدني على السواء. لقد خلق امتداد الحرب الأهلية لما يزيد عن العقدين، والأداء الاقتصادي المتدني وتوالي نظم حكم غير ديمقراطية كما هو معروف إلى مصاعب

جمة للبلاد على مستوى الإنتاج والخدمات. وقد أضعف طرد الكثير من الكفاءات وهجرة العديدين لأسباب سياسية واقتصادية إلى إضعاف جهاز الدولة. ولم يكن المجتمع المدني أحسن حالاً، فقد ساهمت ذات الأسباب إضافة إلى القيود السياسية في اضمحلال دور المجتمع المدني السوداني. وتآكل خبراته التي راكمها على مدى عقود. في مناخ كهذا يصبح التدفق السهل للموارد الخارجية وسيلة للفساد السياسي.

كذلك يضعف تعدد المشروعات من قدرة الدولة والمجتمع والجهات المانحة على السواء على الرقابة. فقد لاحظ الدارسون مثلاً أن المسؤولين في غانا كانوا ينفقون ما مقداره ٤٤ أسبوعاً في السنة في أعمال تتعلق بالمانحين، مما يعني إهمالهم لواجبات أخرى. وفي منتصف الثمانينات كانت ملاوي تجاهد لإدارة ١٨٨ مشروعاً تمولها خمسون وكالة مانحة مختلفة، وفي كينيا في ١٩٩٦ كان هناك حوالي ٢٠٠٠ مشروع، وفي تنزانيا كان هناك ١٨٠٠ مشروع في ١٩٩٧، بينما كانت موزمبيق التي مزقتها الحرب الأهلية تتابع بالكاد ٤٠٥ مشروعاً يمولها العديد من المانحين. وعلى مستوى المجتمع لوحظ أن الفئات التي تحقق فوائد مباشرة من المعونة لا تجد أي حافز لمحاربة الفساد الذي قد يصاحب إدمان المعونة.

والمجتمع المدني، على ما يواجه من قيود، ليس في موقع الدفاع المطلق في هذه اللحظة، ليس في السودان وحده، بل في كل المنطقة. لذلك يجب أن نواجه الخوف من أن ترتد على المجتمع المدني شفافيته، مع ما فيها من تخوف مشروع.

عملية السلام التي أنجزت الحكومة والحركة الشعبية وثائقها الأساسية في كينيا على مدى السنتين الماضيتين، هي عملية معقدة، سواء كان في القضايا التي تناولتها، أو في الحلول والتوافقات التي نتجت عنها. هذا التعقيد، إلى جانب بداهة هي ضرورة مشاركة المجتمع السوداني في متابعة تنفيذ الاتفاقيات، وهو غير مهياً بالمستوى المطلوب كما أشرنا أعلاه، تقتضى رقع كفاءة المجتمع المدني لتناسب التحدي المطروح. حتى الآن ما يزال دور الرقابة متروكا للوسطاء والمراقبين الدوليين، الذين يحتاج عملهم نفسه لمراقبة المجتمع المدني والصحافة. ولعلنا نسقط هنا ما قاله أماراتيا سن عن مجاعة ١٩٨٥ على ما يحدث الآن في دارفور. إذ يجري الآن تدريجيا بناء شكل ما من الرقابة الدولية. وأضعف الإيمان أن يتابع المجتمع المدني عن كثب كيف تعمل فرق المراقبة المختلفة في دارفور وفي الجنوب وجبال النوبة، وأن تتابع الصحافة تحليل ورصد تقارير الفرق وتصريحات قادتها

في كتابات أماراتيا سن، الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد وأحد أبرز دارسى المجاعات في العقود الأخيرة ترد مجاعة السودان ١٩٨٤-١٩٨٥ كنموذج لكيف يؤدي قمع الحريات السياسية والمدنية إلى تفاقم كارثة مثل المجاعة. فأماريتا سن، يؤكد عن حق، أنه لو كان السودان يتمتع بقدر من الحريات في عهد نميري لأمكن تفادي هذه المجاعة، أو على الأقل لكانت نتائجها أقل كارثية. هذا المثال يؤكد دور الحريات والمجتمع المدني، أو ما يسميه سن بالفعل public action وهو العمل العام الذي تحركه دوافع إنسانية وأخلاقية بما يتجاوز المصلحة الفردية المباشرة. الآن مرة أخرى إذا لم يتح للمجتمع المدني حرية العمل التتموي والدفاعي والإنساني وإذا لم تتسع مساحة حرية الإعلام، لن يتمكن المجتمع المدني من الإسهام في تعزيز حقوق الإنسان والشفافية. وسيصبح الكلام عن بناء السلام والديمقراطية والتنمية مزاحا ثقيل العواقب. من ناحية أخرى يدرك المجتمع المدني، وينبغي أن يتعزز هذا الإدراك، أن الحريات تأتي نتاجا لنضالات وتضحيات وليس مجرد هبات من الحكام. وعلاوة على ذلك فلكي يصبح لتحرك المجتمع المدني في تعزيز الشفافية أي قدر من المصدقية، يجب أن يعزز المجتمع المدني من الشفافية داخله.

الفساد وتعزيز الشفافية هو عمل بهم وينبغي أن يسهم فيه كل السودانيين الراغبين، على اختلاف مواقعهم.

(٣) دعوة الحكومة والتعاون معها متى أمكن ذلك لتعزيز الشفافية في كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية، شريطة كفاءة استقلال مؤسسات المجتمع المدني.

(٤) تكوين فريق لمتابعة توصيات هذه الورشة والعمل على تنفيذها بالتعاون مع كل المجموعات والأفراد الراغبين في ذلك، يمكن تطويره مستقلاً إلى كيان أكثر مأسسة.

(٥) العمل على تعزيز تبادل الخبرة والرأي بين منظمات المجتمع المدني السودانية والإقليمية والدولية، خاصة المؤسسات التي راکمت قدراً من الخبرة في مجالات تعزيز الشفافية.

(٦) إنشاء منبر للحوار بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص حول قضايا الشفافية.

واستجابتهم فيما يتعلق بعملية بناء السلام. التحدي الأخير هو مراقبة الميزانية وعائدات البترول ومجمل اتفاق تقسيم الثروة. فمراقبة الميزانية السنوية للدولة من ناحية التخصيص والإنفاق هو إحدى الأدوات الفعالة لمراقبة أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما يمثل أداة فعالة لتعزيز الشفافية. وتشير تقارير عديدة طوال السنوات القليلة السابقة إلى أهمية مراقبة عائدات البترول، خاصة بعد اتفاق تقسيم الثروة الأخير. لقد لاحظ علماء السياسة التأثير السلبي للعائدات الربعية، وأولها البترول، على الديمقراطية وحكم القانون والمحاسبية.

### خلاصة وتوصيات

- (١) تأكيد ترابط العمل من أجل حماية حقوق الإنسان بالنضال من محاربة الفساد وتعزيز الشفافية.
- (٢) تأكيد أن العمل من أجل محاربة

## الهوامش

## المراجع

- ١- أنظر: Cockcroft, Laurence. (1998). Corruption and Human Rights: A crucial link. TI; Working Paper. p4
- ٢- السابق، ص ٤
- ٣- سوهارتو نفسه يعد أحد أكثر الحكام فسادا في العالم، إذ تقدر منظمة الشفافية العالمية مقدار ما قد يكون سوهارتو وعائلته قد اختلسوه بحوالي ١٥ إلى ٢٥ مليار دولار أثناء فترة حكمه. وهو الرقم الأعلى بين الدكتاتوريين الفاسدين ولا يناقسه سوى النيجيري ساني أباشا وماركوس الفلبين اللذين لا يتجاوز ما قد يكونوا قد نهبوه ٥ إلى ١٠ مليارات، حسب تقديرات منظمة الشفافية العالمية..
- ٤- أنظر (2003). Institutions and political economy of corruption in developing countries. A discussion paper, Workshop on Corruption, Stanford University (Jan. 31 \_ Feb. 1, 2003) p3
- ٥- يقدم أندرو ماكلنتير من الجامعة الأسترالية الوطنية (انظر المرجع السابق) نقاشا مثيرا يحاول فيه تحليل لماذا نجح نظام فاسد مثل نظام سوهارتو في أن يكون جاذبا للاستثمارات محاولا إثبات فرضية ذات شقين هي أن تحرير العملة الوطنية وتحرير حركة رأس المال في ١٩٧٠ قد أتاح الفرصة لمعاقبة الحكومة بالانسحاب من البلاد وقت ما يريدون إذا تجاوزت معدلات الفساد المعدل الذي تستطیع الأعمال تحمله، وهذا أتاح بدوره للحكومة نظاما للإنذار المبكر عن سخط المستثمرين. والشق الثاني هو قدرة سوهارتو لاعتبارات خاصة بطبيعة النظام والمؤسسات السياسية التي سادتها علاقات السيد - التابع على توزيع المغانم.
- ٨- Cockcroft سابق ص ٥
- ٩- أنظر Rajkumar, C. (2004). The human rights to corruption-free service: Some Constitutional and international perspectives. Frontline, vol. 19 p(19)
- ١٠- السابق، ص ٤
- ١١- أنظر Rajkumar ص ٥
- ١٢- أنظر: ElNa\_im, Magdi, Investigating the right to development (forthcoming)p4-12
- ١٣- أنظر: Forsythe, David. (1979). The United Nations, human rights and development. Human Rights Quarterly. Vol. 24. 837-889
- ١٤- عالج سينجويتا العديد من جوانب الحق في التنمية في عدد من التقارير أعدها بحكم تكليفه كخبير مستقل والتي نشرتها الأمم المتحدة في السنوات الأربع السابقة، كما نشر عددا من الأوراق والدراسات في عدد من الدوريات حول ذات المواضيع. انظر علي سبيل المثال Sengupta, A. (2002). On the theory and practice of the right to development. Human Rights ٨٤٦، ص ٨٢٧-٨٨٩ (٤) ١٤
- ١٥- Brautigam, Deborah. (2000). Aid dependence and governance. Stockholm: Expert Group on Development Issues
- ١٦- أنظر: Brautigam, Deborah. (2000). Aid dependence and governance. Stockholm: Expert Group on Development Issues
- Brautigam, Deborah. (2000). Aid dependence and governance. Stockholm: Expert Group on Development Issues
- Cockcroft, Laurence. (1998). Corruption and Human Rights: A crucial link. TI; Working Paper
- ElNa\_im, Magdi. (2004). Investigating the right to development. (forthcoming)
- Forsythe, David. (1979). The United Nations, human rights and development. Human Rights Quarterly. Vol. 24. 837 - 889
- Lancaster, Carol. (1999). Aid to Africa: So little done. Chicago: The University of Chicago Press
- MacIntyre, Andrew. (2003). Institutions and political economy of corruption in developing countries. A discussion paper, Workshop on Corruption, Stanford University (Jan. 31 \_ Feb. 1, 2003)
- Rajkumar, C. (2004). The human rights to corruption-free service: Some Constitutional and international perspectives. Frontline, vol. 19 (pp. ???)
- Sengupta, A. (2002). On the theory and practice of the right to development. Human Rights Quarterly. Vol. 14 (4), 837-889
- The 8th International Anti-Corruption Conference (1997). The Lima declaration
- The 9th International Anti-Corruption Conference (1999). The Durban commitment to effective action against corruption
- The 11th International Anti-Corruption Conference (2001). The Prague agenda



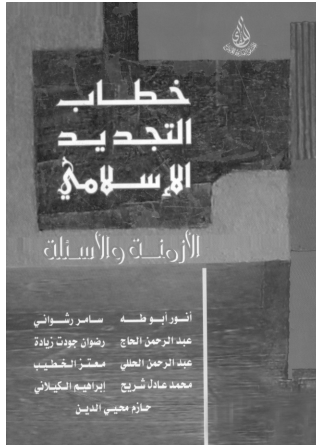
## قراءة في

# خطاب التجديد الإسلامي

عرض: سيد إسماعيل ضيف الله ❖

أن طرح النهضويين العرب والمسلمون على أنفسهم سؤال النهضة، ومع ذلك راحوا يعارضون الإصلاح الديني باعتباره يחדش نقاء الإيمان، فلا هم استطاعوا تحقيق النهضة بمفهومها الكلي، ولا هم استطاعوا الإبقاء على نقاوة الإيمان. وثالثها أن المسافة بين الدعوة إلى تجديد الخطاب الديني وممارسة التجديد فكرا وعملا لا تقل عن تلك المسافة بين واقع المسلمين اليوم والعصر الذهبي للإسلام الذي يعد مثالا يحلم البعض باستعادته من الماضي!! تلك المفارقات وغيرها

أصبح مفهوم التجديد من أكثر المفاهيم التباساً، ولعل من علامات هذا الالتباس تلك المفارقات التي تبرز أمام القارئ عند تأمل مفهوم التجديد لأول وهلة، وأولى هذه المفارقات، أن يكون من مصلحة الآخر تجديد الخطاب الإسلامي، بينما يقاوم الكثير من المسلمين مفهوم التجديد لدرجة المعادة! وثانيها أن يعتبر البعض أن مفهوم "التجديد" مجرد "موضه" أو "صرعة" على حد التعبير اللبناني، مع أن جذور التوجس من مفهوم التجديد ضاربة في العقل العربي الإسلامي منذ



❖ منسق برنامج الثقافة العربية وحقوق الإنسان بمركز القاهرة.

من أسباب التعثر، كما يناقش الكتاب أزمة الحداثة في مؤسسات التعليم الإسلامية، انطلاقاً من القول بأن المدخل المناسب للإصلاح التعليمي في تلك المؤسسات هو التوجه نحو محاولات تجديد الفكر الإسلامي. ويتطرق الكتاب أيضاً إلى دراسة استراتيجية التجديد والخلفيات النفسية والفكرية للمجددين، كما يرصد عوامل انبعاث حركة التجديد في الفكر الإسلامي المعاصر، وإشكالية التأخر الإسلامي. كما يتعرض الكتاب لمفهوم النص الفقهي في ضوء علاقته بالنص الأول/ الوحي، ويرصد أيضاً تطور الدراسات حول مبحث مقاصد الشريعة، ومدى حاجة المجتهدين لهذا المبحث في العصر الحديث. كما يعالج الكتاب الموقف من القراءات المعاصرة للقرآن باعتبار أنها في الغالب الأعم قراءات أيديولوجية حداثوية.

إن كثرة الأسئلة التي يطرحها الكتاب وأهميتها في نفس الوقت تجعل من الضروري إرجاعها إلى السؤال/ الجذر الذي تفرعت عنه الأسئلة / الفروع. وأعتقد أن السؤال/ الجذر في هذا الكتاب هو: إذا لم يكن هناك جديد في خطاب التجديد الإسلامي، فما شروط إنتاج هذا الجديد؟

الكثير من التساؤلات يمكن أن تشغل ذهن من يطالع كتاب "خطاب التجديد الإسلامي.. الأزمنة والأسئلة" الصادر في عام ٢٠٠٤ عن الملتقى الفكري للإبداع ودار الفكر بدمشق، والكتاب جهد جماعي لعدد من الكتاب المهمومين بتلك القضية، ومن المؤكد أن درجة التقارب و التسيق والنقاش بين المشاركين في هذا الكتاب الجماعي كانت عالية جداً، لكن من المؤكد أيضاً أن ثمة تباينات لا يرسخها إلا النقاش. لاسيما أن الكتاب يتناول أكثر المفاهيم أهمية والتباساً في الفكر الإسلامي المعاصر ألا وهو "التجديد"؛ حيث يدرس هذا الكتاب تاريخية الخطاب الذي تشكل حول مفهوم التجديد منذ منتصف الخمسينيات، والمراحل التي قطعها المجددون لكي يكتسب هذا المفهوم مشروعيته في إطار الثقافة الإسلامية، وإلى جانب هذا البعد التاريخي للمفهوم، يحلل الكتاب المنطق الداخلي لمفهوم التجديد . وفي مراجعته لهذا المفهوم على مدى القرن العشرين يهدف إلى البحث عن نموذج معرفي مختلف عن كل من النموذج الحداثي الغربي، والنموذج المعرفي السلفي التقليدي في آن، وفي سبيل ذلك يدرس ما شهدته قضايا التجديد من تحولات وما تعرضت له

## التجديد الإسلامي والعلمانية والغرب

لا خلاف أن مفهوم التجديد مفهوم أصيلٌ في الإسلام منذ ظهوره، لكن الدلالة التي عُرفت لهذا المفهوم على مر التاريخ الإسلامي وحتى القرن العشرين لم تكن لتعني أكثر من إحياء الدين في قلوب الناس، وتطهير الدين من الغبار الذي يتراكم عليه. ومنذ بدايات القرن العشرين تقريباً أصبحت دلالات مفهوم التجديد مؤشراً على تطور العلاقات بين الثقافة الإسلامية وثقافة الحداثة الغربية. ومن ثم، مؤشراً على تطور العلاقات بين التيارات الفكرية والسياسية في العالم العربي(السلفيون- التجديديون- اليسار - القوميون - العلمانيون - الليبراليون).

ولهذا، فإنه من المدهش أن يبدأ مفهوم التجديد في أوائل القرن العشرين علمانياً، ويدور في دائرة القرن العشرين ليعود كما بدأ مع أوائل القرن الحادي والعشرين علمانياً أيضاً. فقد ظهر المفهوم في القرن العشرين عقب ثورة ١٩١٩ كتسمية لجماعة من الأدباء العلمانيين، و مع صعود المد القومي واليساري والماركسي، يُستخدم مصطلح التجديد تعبيراً عن الاتجاه الفكري

الإسلامي الوريث للإصلاحية، وما إن بدأت مشاريع مثل "اليسار الإسلامي" و"الإسلاميون التقدميون"، و"إسلامية المعرفة" حتى أخذ المصطلح يشير إلى اتجاهات مفارقة للسلفية، بل سرعان ما يتلبس المفهوم ثانية بالعلمانية بعد نكسة ٦٧؛ إذ بفضل المشاريع الأيديولوجية للحداثيين، لاسيما اليسار، يتوجه اليساريون ناحية إعادة قراءة التراث.

إن إعادة قراءة التراث ليست امتيازاً لتيار دون غيره، لكن التصور السلفي الاحتكاري للتراث يحرم على التيارات الأخرى، لاسيما ذات المرجعية الحداثية، الاقتراب من ذلك "الوقف"!! وإذا ما اقترب أي تيار ذي مرجعية حداثية منه، فإنه يكون بذلك قد عكّر صفو الماء على من جاء بعده من المجددين ذوي المرجعية الإسلامية. الأمر الذي يوجب على أولئك المجددين التطهر أو أن يساقوا جماعات وفرادى مع ذلك الخصم الأيديولوجي في سلة "العملاء الخونة"!!

ومن المؤكد أن ثمة بوناً شاسعاً بين كفالة الحق في إعادة قراءة التراث لجميع التيارات الفكرية، وأدلجة البعض لهذا التراث بحيث يبدو كما تريد الأيدولوجيا لا كما هو بالفعل، ولا أرى في فعل أدلجة التراث إلا قصوراً في

## كتب - مراجعات

الحدائثة الغربية تضاعف من مأزقه الحضاري كلما تزايد الوعي لديه بأن الحدائثة تنطوي على إرادة الهيمنة والإقصاء الراسخة في الحدائثة الغربية في علاقتها بالخارج، الأمر الذي يجعله على يقين من استحالة أن تمنح الحدائثة الأوربية العدالة والسعادة للآخر غير الأوربي مثلما منحتهما لشعوبها.

من المفترض أن يتولد لدى تيار التجديد الإسلامي الجديد (مالك بن نبي، راشد الغنوشي، طه جابر العلواني، راجي الفاروقي، منى أبو الفضل، طارق البشري، فهمي هويدي... إلخ) و الذي زالت عنه أسباب الانهيار الأولى بالحدائثة الغربية التي عانى منها خطاب التجديد قديماً (محمد عبده)، القدرة على توجيه نقد جذري للحدائثة الغربية والمساهمة في تفكيك أواصرها وتقديم رؤية إسلامية حقيقية للنهوض دون أسلمة مضحكة للحدائثة أو حدثية مفتعلة للإسلام. لكن للأسف الشديد لم يستطع الخطاب الإسلامي الجديد إلا التساوق مع الفكر الغربي في أحدث أشكاله (مابعد الحدائثة)، مثلما كان يتساوق الخطاب الإسلامي القديم مع أحدث أشكال الفكر الغربي وقتئذ (الحدائثة)، وإلا

قدرة حجج هذه الأيديولوجيا أو تلك على مواجهة التراث على صورته الحقيقية ومن جميع جوانبه دون تزيين أو تحقير، فكلاهما نوع من التزييف أو بمعنى آخر أدلجة؛ وإذا كانت الأدلجة درجة من درجات تشويه التراث، فإن ردة الفعل السلفي على اعتبار ما يتزعمه السلفيون لأنفسهم من حق احتكار حراسة التراث، حين تصل إلى درجة التخوين لمن اقترف "أدلجة التراث"، بل لكل من أعلن أن مرجعيته الحدائثة الغربية، فإن ردة الفعل هذه تنطوي في حقيقة الأمر على حقيقة أن ذلك السلفي منشغل بالحدائثة الغربية بقدر انشغال ذلك التقدمي أو الليبرالي الحدائثي، فالحدائثة لكليهما (السلفي والحدائثي) هاجس، بل ووسواس يوسوس لكليهما بنموذج مقترح وحيد للنهوض بالأمة، وليس أدل على ذلك من تلك النزعة التأصيلية التي سادت بين الاتجاه السلفي لتأصيل مفردات الحدائثة في الفكر الإسلامي، وما التأصيل إلا إعلان عن الإخفاق في مهمة إبداع البديل من الداخل اتساقاً مع القطيعة المعلنة مع المرجعية الغربية. أليست حتمية الحل الإسلامي هي حتمية ماركسية مؤسلمة؟! إن عدم قدرة الأصولي على القطيعة مع

التحولات، بل والانتكاسة للوراء، وربما يرجع ذلك لما اتسمت به المحاولات التجديدية من فردية، وأنها كانت دائماً عبارة عن ردة فعل، والابتعاد عن العملي والاستغراق كلياً، وبلغة نخبوية معقدة في القضايا النظرية.

إن اشتراط الإصلاح السياسي في العالم العربي لتجديد الخطاب الديني على النحو الذي يشير إليه إعلان باريس الصادر عن اللقاء الفكري الذي نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان تحت عنوان " السبل العملية لتجديد الخطاب الديني"، وإن كان قد وضع يده على بيت الداء العربي إلا أنه يدخلنا في حلقة مفرغة، لا مخرج منها، لأنه ليس هناك من يتصور أن تقبل الأنظمة السياسية المنتفعة من استمرار الجمود الديني والثقافي أن تصلح نفسها ومؤسساتها الدينية من تلقاء ذاتها، أو استجابة لمطالب التجديد النخبوية، أو استجابة لضغوط خارجية يمكنها المساومة حولها أو الإفلات منها إذا ما تلاقت المصالح السلطوية للأنظمة بين الداخل والخارج. كما أن الإصلاح السياسي لن يتحقق على النحو الذي يكفل تجديداً حقيقياً للخطاب الديني ما لم يكن قائماً على إصلاح ثقافي شامل. ذلك أن التجديد تجاوز حدود طلب عدد من

فلم لم يتعامل أصحاب الخطاب الإسلامي الجديد مع الخطاب النقدي الغربي تعاملًا نقدياً؟ لماذا انتظروا حتى بدأ الغرب بتشريح ذاته وفحصها تحت المجهر حتى بدءوا بنقده؟ ما موقف الخطاب الإسلامي الجديد لو لم يأت مفكرون أمثال اشبنجلر، ماركوز، فوكو، وهيدغر، وألتوسير، وغيرهم كثير؟ والأهم من ذلك، أن خطاب نقد الحداثة ليس متجرداً من نموذج المعرفة الذي يستند إليه، أو رؤيته للعالم التي يعبر عنها، وهذا ما يفترضه هو ذاته، ولكن الخطاب الإسلامي الجديد يريد الاستناد إلى هذا الخطاب النقدي وكأنه منزّه عن النموذج المعرفي أو الرؤية الخاصة، لذا فحتى حين يحقق الخطاب الإسلامي الجديد طروحاته، فإنه إنما يكون منفذاً للمشروع ما بعد الحداثي، بجدارة، ولا بد أن نسائله عن مدى إسلاميته الجذرية المدعاة!!

### شروط إنتاج الجديد

لم ينتج خطاب التجديد الإسلامي جديداً بالفعل، فما زالت مرحلة طرح الأسئلة وتشخيص الحالة مستمرة، وما زالت القضايا التي طرحها على نفسه في بداية القرن العشرين مطروحة مما يكشف عن بطء

من الجمود إلى التجديد؛ وهي؛  
١- الوعي ب/ وتمثل المنظومة القيمية  
التأسيسية للإسلام وهي العلم النافع  
والعمل الصالح.  
٢- الوعي بفقهِ الواقع الذي تحياه الذات.  
٣- الوعي بالآخر: نظاماً قيمياً وفلسفياً  
وأبنية اجتماعية ونظماً سياسية.  
والأهم، أن التجديد والنهضة سيبقى  
معلقين إلى أجل غير مسمى حتى يتحول  
التجديد من كونه حرفة النخبة إلى مطلب  
الأمة الذي تسعى لتحقيقه، وحتى يتم نقد ما  
سبق نقداً متجاوزاً يصلح أن تؤسس عليه  
المستقبل.

الفتاوى أو الاجتهادات في قضايا شائكة  
يتصارع فيها الفكر الديني مع الحداثة إلى  
أن أصبح شرط النهوض، بل هو النهضة.  
وقد لا يشترط التجديد علينا فك علاقة  
الفرد بالنص من خلال تأويلات بمثابة  
أدلة لا قراءات للنص تستهدف تحرير  
النص من مرجعياته وتحرير الفرد من  
مرجعية النص، وإنما المؤكد أن التجديد  
يشترط - من وجهة نظري- فك علاقة  
الفرد بالمؤسسة الدينية ليتحرر من التزاماته  
تجاه المدارس الفقهية وآراء ومواقف السلف،  
وتكريس العقل مرجعية أولى. إن هذه  
الاستراتيجية التجديدية أو الإصلاحية  
للفكر الديني هي التي يمكنها أن تحقق ثلاثة  
أنواع من الوعي بها يتحقق التحول التاريخي

## البابوية الجديدة وسؤال الحداثة

عبد السلام محمد طويل\*

عموماً؛ لدرجة جعلت ريجيس دو بري Régis Debray يتساءل: هل نحن بصدد عودة للأديان كي تنتقم لنفسها مما حاق بها من تهمة وإقصاء؟<sup>(١)</sup> لتتحقق بذلك نبوءة مارلو Malraux بأن القرن الواحد والعشرين سيكون قرناً دينياً أولاً يكون .

- ما هو الموقع الذي سوف يحتله الدين في الحياة العامة الأوروبية، وكيف ستحدد علاقته بالسياسة خصوصاً وبالحدثة وما بعد الحداثة عموماً؟

- إلى أي حد سيعزز هذا الحدث المرجعية المسيحية للإتحاد الأوروبي بعد أن تم رفض الإحالة عليها في مشروع الدستور الأوروبي؟

- هل بإمكان هذه الصحوه الدينية، إن كانت كذلك، أن تؤثر جوهرياً في هوية

### مقدمة



لقد شكلت وفاة البابا " جون بول الثاني (Jean Paule II) (Benoît XVI)<sup>(١)</sup> الكردينال "جوزيف راتزنجير" (Joseph Ratzinger) حدثاً تاريخياً استثنائياً استقطب اهتماماً عالمياً رسمياً وجماهيرياً كبيراً، ساهمت وسائل الإعلام المعولمة في تغطيته ونشره على أوسع نطاق. كما شكل مناسبة لمراجعات فكرية وسياسية طرحت جملة من التساؤلات أهمها:

- هل يمكن قراءة هذا الحدث، بالنظر إلى الزخم الذي رافقه في قلب أوروبا، على أنه يؤشر على عودة أقوى إلى الدين في أوروبا والغرب خصوصاً والعالم المسيحي

\* باحث مغربي في العلوم السياسية

## نافذة على الآخر

ومع أن الكاردينال كريستوف شونبورن (Christoph schönborn) رئيس أساقفة فيينا ينفي أن تمثل ظاهرة العولمة شرا في حد ذاتها بالنسبة إلى الكنيسة الكاثوليكية، التي تعد بدورها كيانا ما فوق وطني (Su-pranationale) إلا أنه يعتبر أن السعي إلى تجاوز الحرب الإقتصادية يقتضي اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية الجديدة على الصعيد العالمي .

وفي علاقته بمنظمة الأمم المتحدة فإن الكرسي الرسولي Le Saint-Siège، الذي يحتل موقع مراقب، يقيم علاقات تفاعل نقدي مع هذه الأخيرة ؛ حيث سبق للبابا أن دعى إلى أن ترتفع المنظمة من مجرد "مؤسسة باردة من طبيعة إدارية" إلى مركز أخلاقي Centre moral تستشعر معه أمم العالم أنها في بيتها، تسهم في بلورة وعيها المشترك بالوجود في كنف " أسرة أمم " واحدة.(٢)

هذا على المستوى العام، أما بالنسبة لرتزنجرفقد تأثر في حياته بحدثين تاريخيين مختلفين لكنهما يحملان، من وجهة نظره، لنفس التهديد التوتاليتاري؛ يتعلق أولهما بالنازية، التي كان للمفارقة عضوا في شببيتها، و هو ما شكل عنصر تشكيك وتحفظ من طرف العديد من الجهات في مقدمتهم اليهود، رغم أن جل إن لم يكن كل

ومصير مشروع الحداثة الغربي القائم على القطيعة النسبية مع الدين؟

هذه الأسئلة وغيرها كثير، سوف تحاول هذه النافذة ملامستها بطريقة غير مباشرة من خلال محاولة رصد أهم مواقف البابا الجديد من القضايا التالية :

- بين الإيديولوجيا و الأخلاق .
- بين العقل والإيمان .
- مفهوم البابا الجديد للعلمانية .
- مفهومه للحرية .
- موقفه من التحدي ما بعد حدائي .
- موقفه من الحوار الإسلامي المسيحي .

### أولا : بين الإيديولوجيا والأخلاق

يذهب صوفي دو رافينيل (Sophie de Ravinel) أن الكنيسة الكاثوليكية، التي تعد أول دولة عالمية في التاريخ، أمست بفضل البابا جون بول الثاني فاعلا أخلاقيا لايقبل المنازعة، مؤكدا أن للكنيسة كلمتها واجتهادها وإسهامها المتميز في معالجة قضايا السلام، والتنمية، والعولمة . وفي هذا الإطار يؤكد رئيس أساقفة ساوابولو كلود هوم (L'archevêque Claude hummes) أن الكنيسة " ستظل كنيسة التضامن، كنيسة الفقراء )... ( وسنواصل احتجاجنا وإدانتنا بشكل أكبر لأن الفقر تفاقم مع العولمة، ومع انفتاح الأسواق ."



وفي كلتا الحالتين فإن "الطبيعة البربرية" لهذه الشبيبة لم تتبدل له إلا بفعل افتقارها للعمق الأخلاقي، فما أن تختفي الأخلاق حتى تحل محلها الإيديولوجيا، الأمر الذي يرقى لديه إلى مستوى قانون طبيعي للإنسانية. ومن ثم فإن البربرية، والإيديولوجيا، والعنف التوتاليتاري لا يمكن القضاء عليها إلا من خلال إعادة التجذير الأخلاقي.

لا يتصور بونوا السادس عشر وجود الأخلاق في انفصال عن الله، أي عن الدين وهو ما جعل جوي سورمان ينفي أن يكون رتزنجر ذا نزعة إنسانية Humanist مادام يعتبر أن الإنسان لا يستطيع أن يرسي أسس منظومة أو مرجعية أخلاقية بناء على منطق تفكيره العلماني والفلسفي. فإذا كانت الأخلاق إنسانية بشكل حصري، فلن تكون، تبعاً لذلك، إلا نسبية تختلف باختلاف المواقف والآراء.

ومن ثم، فإن صراع جوزيف رتزنجر ضد لاهوت التحرير أو الشيولوجيا التحريرية، وضد الإنسانية اللائكية، L'humanisme laïc والأخلاق الحداثية، يندرج ضمن المسلمة التالية: "إذا لم تكن هناك أخلاق بدون مطلق فلا يوجد مطلق بدون إله".

إلى هذا الحد يعتبر سورمان أننا في فضاء الفلسفة وبصدد نقاش تاريخي

الشباب في ظل ألمانيا النازية كانوا أعضاء بشكل تلقائي وضروري في الشبيبة النازية، وبهذا الخصوص يؤكد دانيال شنيدرمان Daniel schneidermann أن رتزنجر كان بالفعل عضواً في الشبيبة النازية في سن الخامسة عشرة من عمره، إلا أنه كان مجبراً على ذلك contre son gré بهدف الحصول على تخفيضات في رسوم دراسته التي بدونها كان من غير الممكن عليه، في ظل النظام النازي، استكمالها. فضلاً عن أن أسرته قد عبرت، بما لا يدع أي مجال للشك، أنها ضد النازية<sup>(٤)</sup>. ويتعلق ثانيهما بانتفاضة الطلاب الألمان سنة ١٩٦٨.

ورغم أنه لم يخض مواجهة مباشرة و ساخنة مع الماركسية على غرار سلفه جون بول الثاني، إلا أنه يعتقد أن الإيديولوجيا الماركسية تؤدي إلى تكريس نفس الظاهرة التوتاليتارية التي خضع لتأثيراتها السلبية. ومع تفهم جوي سورمان Guy Sormane لما تعرض له رتزنجر من معاناة من جراء النظام النازي إلا أنه يعبر عن حيرته وعدم استيعابه لمغزى الإضطهاد الذي تعرض له من جراء الإنتفاضة الطلابية أثناء تدريسه للشيولوجيا بالجامعة، وهو ما اعتبره من قبيل التزويد والمبالغة رغم الطبيعة العنيفة التي ميزت حركة الاحتجاج الطلابية في ألمانيا مقارنة بفرنسا.

## نافذة على الآخر

المسيحية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، معتبرا أن المبشرين المسيحيين كانوا دوما المدافعين الحقيقيين عن الكرامة الإنسانية؛ وأنهم عملوا على إنقاذ جزء مهم من الثقافات القديمة عبر تدوين وتقعيد اللغات الأهلية ووضع القواميس، إلا أنه يعود ليقر أن بعض المشاكل الحالية لإفريقيا تعود إلى كون العقلانية الغربية.

قد أمعنت في تحطيم القوى الأخلاقية التقليدية دون أن تعمل على استبدالها بقوى جديدة.

ومع ذلك فقد اعتبر، في نزعة تمركز واضحة على الذات، أن الرسالة المسيحية هي التي تستطيع الدفاع عن إرساء مجتمعات حديثة مرتبطة بجذورها الخاصة.<sup>(٧)</sup>

### ثانيا : بين العقل والإيمان

منذ عصر الأنوار لم يعد الإيمان الرسالة المشتركة كما كان عليه الحال في العصور الوسطى، حيث شكل العلم منظورا جديدا للحقيقة يعتبر أن المعرفة الموضوعية هي المعرفة التي يمكن التدليل عليها تجريبيا في المختبر، وما عدا ذلك مما يتصل بعالم الغيبيات كالله والأخلاق، والخلود. تمت إحالته إلى دائرة المعرفة الذاتية. كما أصبحت النسبية فضيلة الديمقراطية.

لايحول دون مشاركة غير الكاثوليكين وغير المؤمنين عموما من المشاركة في مجرياته. أما بعد ذلك، فإن سلطة الأمر والنهي ترجع إلى الدين وحده، وهذا أمر غير قابل للتفاوض؛ فمادام الله قد أوحى برسالاته إلى الناس فما عليهم إلا قراءة وإعادة قراءة النصوص، وتحديد العهدين القديم والجديد، تلك هي غاية المؤمن وهدف الثيولوجيا. ففي مواجهة النسبية الأخلاقية التي بمقتضاها " كل شيء يغدو مباحا مادام لا يوجد هناك إله". تعترض الأديان السماوية بحجة أن كل شيء مكتوب.<sup>(٥)</sup>

رغم وعي البابا بونوا السادس عشر بعمق الانقسام بين الإيمان وبين الإلحاد إلا أنه شديد الوعي بالمقابل بأن الجميع يعيش في هذا العالم وأن للجميع مسؤولية مشتركة.. من منطلق أن الإنسان كيفما كان فهو كائن أخلاقي يحمل بين جنبه رسالة أخلاقية وهو ما يبعث فينا نزوعا من أجل الحب وضد الكراهية والحقد، من أجل الحقيقة وضد الكذب وهذا النزوع جبلي في الإنسان ويوجد مصدره في أصل خلق الإنسان أي الله.<sup>(٦)</sup>

ولذلك يعتقد ان الإيمان والالتزام بالقيم الإنسانية إنما يجد أصله في هذا النزوع الطبيعي الكامن.

ورغم دفاعه عن الحملات التبشيرية

وللسلطة التي تخولها لنا هذه المعارف، على العكس من ذلك فإن السلطة يمكن أن تشكل عامل هدم، ذلك أن نسبية وهشاشة العقل والأخلاق من شأنهما أن يجعل أي مجتمع قابل لأن يدمر ذاته. ومن هنا تشديد راتجنزر على ضرورة السعي لإيجاد القوى الأخلاقية القادرة على مقاومة الشر.

وأمام التجاوزات الأخلاقية للبحث الطبي والعلمي (الإستنساخ، الإجهاض، أطفال الأنابيب، استعمال وسائل منع الحمل، الإتجار في الأعضاء البشرية..) من منظور الكنيسة الكاثوليكية ورغم إدانته لها إلا أنه لا يؤمن بجدوى وضع قيود خارجية (قانونية) على هذه الأبحاث بقدر تشديده على أهمية القيود الداخلية الداعية لاحترام كرامة الإنسان، ومن ثم فإن أي تطور يتم على حساب كرامة الإنسان يعد غير مبرر وغير مقبول؛ كأن تطبق تجارب علمية على أناس يعتقد العالم الغربي أنهم من درجة إنسانية أدنى منه، وفق منطقتي التعامل مع الجنين، والرحم، على سبيل المثال، باعتبارها مجرد أشياء.

وفي هذا الإطار يعتقد أن من أبرز المهام التي يتوجب على البابوية الجديدة النهوض بها العمل على تجاوز الأزمة الحضارية للغرب الذي بات يشك في ذاته ولم يعد يؤمن بأي أساس أخلاقي للإيمان المشترك،

ومع ذلك فقد أكد جوزيف راتزنجر أن الإيمان المسيحي يستبطن مضمونا موضوعيا، كما حاول التدليل على محدودية النسبية، معتبرا أن التسليم المطلق بها، ليس فقط في الدين وإنما في كل ما يتصل بالمسألة الأخلاقية، سوف يؤدي لامحالة إلى تدمير المجتمع. لأن النسبية المطلقة عادة ما تؤدي إلى الفوضى والتوتاليتارية.

ذلك أن الإسراف في العقلانية سيؤدي لامحالة إلى الإجهاد على العقل نفسه، كما سوف يرسخ الفوضى؛ إذ حينما يمعن كل واحد في الإنغلاق على عقلانيته الخاصة، فإن القواعد الجوهرية للعيش المشترك تكون عرضة للإختفاء. أكثر من ذلك فقد اعتبر الكردينال جوزيف راتزنجر أن القواعد الأخلاقية لا يجب أن تخضع لمنطق الأغلبية والأقلية وإلا أصبحت تحت رحمة التحولات السياسية التي بمقتضاها تتغير المنظومات والقيم الأخلاقية بتغير الأغلبيات الحاكمة<sup>(٨)</sup>.

ومن جهة أخرى فلم يتردد في التعبير عن تشككه إزاء مفهوم التطور "فهنالك بطبيعة الحال تطور على مستوى معارفنا العلمية والتقنية، غير أن هذه الإنجازات لا يترتب عليها بالضرورة تطور مماثل على صعيد القيم الأخلاقية، ولا على صعيد قدرتنا على الإستعمال والتوظيف الجيد

## نافذة على الآخر

يدافع عن معياريته وسموه. مؤكداً أن الإيمان يجب ألا ينطوي على ذاته، كما يجب ألا يتقلص ويختزل في نظام رمزي يرتنهنا، وإنما يجب أن ينهض برسالته في الهداية<sup>(٩)</sup>. رغم أن راتزنجر يؤكد عدم تعارض العقل والنص الديني، إلا أنه لا يتردد في إعطاء الأولوية للنص في حالة تعارضهما. وهنا يعترض مناظره كاشفاً كيف أن مفتاح الثيولوجيا المسيحية الكاثوليكية لهذا التعارض يكمن في توسلها بالقانون الطبيعي أو القانون الأخلاقي الطبيعي المطبوع سلفاً في الإنسان وفي الواقع الإنساني نفسه؛ بحيث أن القوانين الطبيعية تبدو بمثابة كروموزومات كامنة في الكون والحقيقة، وما على العقل إلا اكتشافها والخضوع لها. وهو ما يعتبره باولو خاطماً كلياً وخطيراً، ذلك أن السعي إلى تحديد أخلاق خاصة أسمى وأنبى من غيرها من خلال قانون طبيعي يستبطن كل مخاطر عدم التسامح.

وهوماً كان داعياً لتعبير راتزنجر عن استعداده لإعادة النظر في مدى صلاحية وعقلانية مفهوم الطبيعة كمفهوم فلسفي دخیل على الثيولوجيا المسيحية، والذي من شأنه أن يضع قيوداً على الإرادة الإنسانية، ليؤكد، تبعاً لذلك، أولوية العقل على المادة، وبالتالي حضور العقل في هذه المادة وما يرتبط بها من خلق<sup>(١٠)</sup>.

ليقع فريسة نسبية وذاتية مطلقتين. في رده على الفيلسوف الإيطالي الذي يستخلص من تشديد المسيحية على موضوع بعث الموتى تغليبها للإيمان والنص على العقل، يؤكد جوزيف راتزنجر أن الإيمان المسيحي فضلاً عن دعوته للعقل فهو يتجاوز من خلال الحب؛ فمع أن الحب ليس ضد العقل إلا أنه يتجاوز كثيراً. كما أن الله عقل؛ فهو العقل الخلاق.

وهو الكلمة، لأن اللغوس ليس مجرد عقل، إنه عقل يتكلم يستجيب ويتفاعل، كما أن اللغوس هو كذلك الحب.

ومن ثم فإن المسيحية، حسب الكاردينال راتزنجر بابا الفاتيكان الحالي، ليست فلسفة معقدة تقادمت على امتداد الزمن.. وإنما هي التلقي عن الله والتأثر بهديه وتبليغ رسالته والشهود عنه، وتبعاً لذلك فإن الكنيسة التي لا تعمل إلا على استمرار وجودها كنيسة لاطائل منها ولا خير فيها مهما تضخمت إمكاناتها، إذ لا يمكنها أن تعيش وتنتج إلا إذا كانت تستشعر أولوية الله وأسبقية حبه لديها. وهو ما لا يمكن أن يتم إلا على أساس يقين عقلي..

وهو ما يفسر دعوته للكنيسة كي تطلق نقاشاً حول الأسس العقلية التي يقوم عليها الإيمان أو عدم الإيمان. من منطلق أن الإيمان ليس عدواً للعقل وإنما رديفاً له

ليست كل شيء كما أن الكنيسة ليست كل شيء في هذا العالم. فالعلمانية بهذا المعنى مسيحية بشكل عميق.

ومع ذلك يرفض رتزنجر مفهوم العلمانية الذي ينزع إلى إلغاء أي وجود للدين في الحياة العامة؛ فمع أن للمؤسسات السياسية والمؤسسات الدينية فضاءاتها الخاصة إلا أن القيم الجوهرية للإيمان، يجب أن تبرز وتتجلى في الحياة العامة ليس بفعل القوة المؤسسية للكنيسة وإنما بفعل قوة حقيقتها الداخلية. وإذا ما أرادت العلمانية إقصاء الدين فإن ذلك سوف يشكل تشويها للكائن الإنساني<sup>(١٢)</sup>.

وتأكيدا لهذا المعنى يقول: " يجب على العلمانية أن تعترف بالتعددية، وأن تسمح بوجود عمومي راسخ للأديان، أما إذا ذهبنا إلى حد إلغاء القيم الإيمانية من المجتمع، فهنما العلمانية بالمعنى الوضعي الشامل فسوف نعمل على حرمان المجتمع من مقوماته الأساسية، وسوف نصل إلى حالة من العبث "خاصة إذا ارتقت هذه الوضعية إلى مستوى فلسفة للدولة مغدبة للتطرف<sup>(١٣)</sup>. معتبرا أن تصاعد المد الأصولي يعد بمثابة رد فعل لعلمانية متصلبة؛ إنه يعبر عن تبرمه بهذا العالم الذي يرفض الله ولا يحترم المقدسات، ويزعم استقلالية مطلقة، ويعيد تشكيل الإنسان حسب هواه<sup>(١٤)</sup>.

ومع ذلك فإن العقل والعقلانية في كنف المسيحية وغيرها من الأديان تظل خاضعة لمرجعية معيارية نصية أعلى تحدد الغايات والمقاصد الكبرى للوجود الإنساني وهو ما ينسجم مع قناعة راتزنجر بأن الإنسان يحتاج إلى معرفة الله، وأن الحقيقة قد تجلت في السيد المسيح، وأنها ملك للجميع؛ فهي ليست ملكية خاصة لأي كان، ولذلك يجب أن تكون مشاعة للجميع<sup>(١١)</sup>.

### ثالثا : مفهوم البابا

#### الجديد للعلمانية

ينطلق البابا جوزيف رتزنجر من مفهوم إيجابي للعلمانية كظاهرة جديدة في التاريخ، معتبرا أن المسيحية قد أقرت التمييز بين الدين والدولة.. بين "مجال الرب" ومجال قيصر، وهو التمييز الذي يكمن في أصل مفهوم الحرية الذي تطور في أوروبا والغرب عموما.

غير أن هذا لا يعني أن الدين يعد أمرا خاصا بشكل حصري، إنه يعطي للإنسان تصورا أو رؤية تستوعب حياته كلها وليس فقط حياته الروحية. دون أن يعني ذلك أن المؤسسة الدينية مؤسسة توتاليتارية. لأنها محدودة بسلطة الدولة، رغم أن هذه الأخيرة لا يمكنها أن تأخذ بزمام كل شيء؛ فهي الأخرى مقيدة بحرية العقيدة، فالدولة

## نافذة على الآخر

تاريخية دامغة كهذه. يعزها كون النهضة الأوروبية الحديثة بعد الحرب العالمية تحققت بفضل رجال سياسة كانت لهم انتماءات مسيحية قوية ؛ كشومان، وإدناور، ودوجول . وغيرهم ممن واجهوا الخراب الذي أحدثه توتاليتاريون ملحدون ومعادون للمسيحية. ولذلك فقد اعتبر أن السكوت على هذه الحقيقة يعد أمرا غريبا وخطيرا، داعيا إلى استمرار النقاش حول هذه المسألة، معبرا عن خشيته من أن يستبطن هذا الاعتراض كراهية لأوروبا ضد نفسها وضد تاريخها العظيم.<sup>(١٥)</sup>

وردا على تصور البابا للعلمانية ونقده المبطن للنموذج الفرنسي تساءل برنار ستازي Bernard Stasi بلغة لاتخلو من لمز سجالي يشكك في القيمة الديمقراطية لإنتخاب البابا الجديد: هل بمقدور مسيحي عادي من عموم الناس أن يعترض على اختيار الهيئة الناخبة للكاردينالات، سيما وقد تم اختيارها للبابا بأغلبية واسعة؟ ليؤكد أن العلمانية لا تتوقف على مجرد ضمان الدولة لحرية التفكير والحرية الدينية، وإنما تقوم إلى جانب ذلك على مبدأ الفصل بين الكنائس والدولة.

ومع إقراره أن فرنسا، على غرار العديد من الدول، تعرف وجود علمانيين متطرفين يعتبرون أن الدين لازال يمثل العدو الحقيقي

رغم الموقف الإيجابي لبونوا السادس عشر Benoît XVI من العلمانية من حيث المبدأ إلا أنه يعترض بقوة على ما يسميه بالعلمانية الإيديولوجية التي تهدد بمحاصرة الكنيسة داخل جيتو من الذاتية وحرمان الحياة العامة من الحقيقة المسيحية. إن مثل هذا الفصل، الذي يعتبره Benoît XVI بمثابة تدنيس مطلق "سيسكل، بكل تأكيد، خطرا على الوجه الروحي، الأخلاقي والإنساني لأوروبا". وفي هذا الإطار يراهن على أن تكون حيوية الكنيسة في فرنسا قادرة على مساعدة أوروبا في الرد على هذا التحدي. "إن الإيمان المسيحي له ما يلمه للأخلاق المشتركة ولبناء المجتمع، فالإيمان، يواصل بونوا السادس عشر، ليس محض شيء خاص وذاتي، إنه قوة روحية كبيرة" من شأنها أن تغني الحياة العامة.

وفي هذا السياق يعتبر أن الإمعان في عدم الإشارة إلى المرجعية المسيحية لأوروبا في مشروع الدستور الأوروبي يعد خطأ كبيرا مشددا أن "أوروبا قارة ثقافية وليس جغرافية"

فثقافتها هي التي أعطتها هويتها المشتركة. إن الجذور التي سمحت بتشكيل هذه القارة هي الجذور المسيحية". ولذلك لا يخفي رتزنجر أنه وجد صعوبة في فهم مغزى الاعتراض على الاعتراف بحقيقة

فإذا كانت التعددية الدينية والثقافية .عنصر غنى يجب احترامه، فإن العيش المشترك وحيوية الجماعة الوطنية تفرض كذلك أن مجموعة من القيم يجب أن تكون مشتركة ،وأن تكون موضع اعتراف واحترام من طرف الجميع".<sup>(١٦)</sup>

#### رابعا : مفهوم بونوا السادس عشر للحرية

لا تتمتع الحرية بجدارتها وقيمتها، حسب رتزنجر، إلا إذا ظلت مرتبطة بجوهرها وبرسالتها الأخلاقية. إنها تحتاج إلى مضمون جماعي يمكن تحديده كضمانة لحقوق الإنسان، وبتعبير آخر فإن مفهوم الحرية يحتاج إلى أن يستكمل بمفهومين آخرين هما: الحق و الخير.

ومن جهة أخرى يعتبر "رتزنجر" أننا لا نستطيع أن نطلب الحرية لذاتها فهي غير قابلة للتجزأة وإنما يجب النظر إليها كرسالة بالنسبة للإنسانية جمعاء. ولا يمكن الحصول عليها بدون تضحيات، وتنازلات. كما لا يمكن أن تقوم مؤسسات وأن تكون ناجعة دون قناعات أخلاقية مشتركة. وهذه القناعات لا يمكن أن تصدر عن عقل محض إمبريقي. ففي الديمقراطية المعاصرة لا تعد قرارات الأغلبية في حد ذاتها إنسانية ومعقولة إلا بقدر ما تفترض مسبقا وجود

الذي تجب مواجهته، إلا أنه يستبعد أن تعود أجواء الصراع التاريخي بين الكاثوليكين والعلمانيين على إثر إقرار قانون ١٩٠٥ . ومع إقراره أن العلمانية قد فرضت نفسها بشكل عنيف وراديكالي على حساب الكنيسة، وهو ما يفسر حالة التحوط والحذر التي حكمت هذه الأخيرة لفترة طويلة، إلا أنه يعود ليؤكد أن لا شيء يسوغ اليوم عودة مناخ عدم الثقة بين الكنيسة الكاثوليكية والعلمانية.

وفي هذا السياق يؤكد، بنزعة تطمينية لا تخلو من دفاع، أن أغلبية المواطنين الفرنسيين يتشبثون بعلمانية منفتحة ومتسامحة ولا يتقبلون أية علمانية مطلقة وتحريضية كتلك التي حذر منها الكالردنال رتزنجر. وهو ما يؤكد الإجماع الإيجابي اللافت للفرنسيين بخصوص اقتراح لجنة ستازي المتعلق بتدريس " الفعل الديني" في المدارس الفرنسية. الأمر الذي يشير، حسب برنار ستازي، إلى أن فرنسا العلمانية قد باتت على وعي بأن الأديان، بمجرد أن تتخلى عن نزوعها للسيطرة على الحقل السياسي، يكون بمقدورها أن تلعب دورا مهما في حياة الجماعة الوطنية سواء على مستوى الدفاع عن حقوق الإنسان ، وترسيخ القيم الثقافية للتضامن، أو على مستوى إغناء المعاني الروحية وإضفاء معنى على حياة الناس "

## نافذة على الآخر

اليوتوبي، و الإيمان بمجتمع مثالي كامل لأن ذلك يلغي مبدأ الحرية التاريخية<sup>(١٨)</sup>.

واتصالاً بمبدأ الحرية تشارمسألتيْن على درجة بالغة من الأهمية ؛ تتعلق الأولى بمدى تمتع المرأة بالمساواة الدينية مع الرجل، وتتعلق الثانية بمدى ديمقراطية تدبير الشأن العام الكنسي. فرغم أن جون بول الثاني قد سبق وأثار موضوع دور المرأة في الكنيسة، إلا أنه لم يتحدث عن المساواة بينها وبين الرجل. أما البابا الحالي فقد انتقد في رسالته حول " تعاون الرجل والمرأة في الكنيسة وفي العالم " النزعة النسوية الراديكالية، أما الآن فإن مسألة دخول المرأة إلى سلك الكهنوت La prêtrise تبدو متوقفة على شرط الذكورة، ذلك أن الكنيسة الكاثوليكية تعتبر، أكثر من أي وقت مضى، أن القس إنما يتصرف باسم المسيح باعتباره رجلاً. وبخصوص إمكانية أهلية المرأة للشماسة فقد تدارست اللجنة الدولية للثيولوجيا مسألة شماسة المرأة في الكنيسة الكاثوليكية فكانت النتيجة سلبية بعد مشاورات واسعة، ليترك الأمر إلى السلطة التقديرية للبابا<sup>(١٩)</sup>.

أما عن مدى ديمقراطية تدبير الشأن العام الكنسي فقد نبه روني ريمون René Rémond إلى ضرورة إدخال العديد من التعديلات على بنية وآليات اشتغال الكنيسة

معنى إنساني جوهري، وهو ما يستوجب أخذ العمق التاريخي للثقافة والأحكام الأخلاقية والدينية بعين الاعتبار، فحرمان ثقافة من الثقافات أو أمة من الأمم من أحد قواها الأخلاقية أو الدينية التاريخية يهدد بانتحارها. و من ثم فإن العمل على تقوية ودعم الأحكام الأخلاقية الأساسية وحمايتها دون فرضها بطريقة تحكمية، يبدو في نظر البابا الجديد، شرطاً لوجود و صمود الحرية في مواجهة كل العدميات وآثارها الشمولية. و في هذا الاتجاه يرى رتزنجر الرسالة العمومية للكنائس، مؤكداً أن طبيعة الكنيسة تقتضي انفصالها عن الدولة و أن تعاليمها لا يجب أن تفرض من قبل هذه الأخيرة، و إنما يجب أن تقوم على قناعات حرة.

أكثر من ذلك فإنه يؤكد أنه لا يحق للكنيسة أن تكون دولة أو جزءاً من الدولة وإنما جماعة تقوم على الإيمان، و مع ذلك فمن واجبها أن تستشعر مسؤوليتها أمام الجميع و أن لا تنغلق على ذاتها. كما يجب عليها، بناء على حريتها الخاصة و الأصلية، أن تتوجه إلى حرية الجميع بشكل يجعل القوى الأخلاقية للتاريخ حاضرة و موجهة؛ ذلك أن الحرية المشتركة كما يشدد البابا، لا يمكن تصورهما بدون قيم<sup>(١٧)</sup>.

ويترسخ الوعي التاريخي بنسبية الحرية لديه بقوله : " لقد كنت دوماً ضد الفكر



فردانية و نسبية عدمية ولامبالاة، وحلوية ... و تارة في التحدي الإسلامي. فحينما كانت الكنيسة الكاثوليكية تواجه عدوا محدا يعلن عداه بشكل صريح للدين، فقد كان بمقدورها أن تأجج جذوة المقاومة الروحية والسياسية التي أسهمت في استمرار حيوية الإيمان المسيحي. لكن بعد أن تواري هذا العدو تكرست أزمة ضعف الثقافة المسيحية إذ تعمقت الهوة باستمرار بين العقيدة الكاثوليكية - doctrine catho- lique من جهة، وبين السلوكيات الفردية من جهة أخرى، في ظل مجتمع بات يفتقر إلى الإرادة على حد تعبير نتشه.

وهو ما تجلى في تراجع عدد القساوسة في أوروبا من ١٧٤٠٠٠ - ١٧٥٠٠٠ سنة ١٩٧٨ إلى ١٤٤٢١٥ سنة ٢٠٠١، وفي تراجع نسبة الكاثوليك المعمدين في أوروبا من ٤٣,٥٢% سنة ١٩٧٨ إلى ١٤,٤١% سنة ١٩٨٨، و إلى ٩٦,٣٩% سنة ٢٠٠١. الأمر الذي جعل الكاردينال الفرنسي Roger Etchegaray يتحدث عن الإفلاس الأخلاقي للكنيسة الكاثوليكية التي وجدت نفسها في مواجهة نمو متسارع لإسلام راديكالي على أراضي تعد تاريخيا مسيحية<sup>(٢١)</sup>.

ومع ذلك فإن Jean- Pierre Dozon يسجل أن هناك بعض الكنائس استطاعت

بحيث تخفف من نزعتها المركزية في اتخاذ القرار وتعتمد نظاما لامركزيا يستجيب للعديد من المتغيرات الموضوعية، وفي مقدمتها ارتفاع عدد الكاثوليكين من ٨٠٠ مليون أثناء بابوية جون بوا الثاني إلى أكثر من مليار. وما صاحب ذلك من ارتفاع مماثل في عدد الأبرشيات. إذ كيف لحكومة بابوية مركزية أن تدير وتؤطر كل هذا الكم من المؤمنين والأسقفيات التي تتعدد وتتباين مشاكلها وأولوياتها باختلاف بيئاتها وظروفها من أوروبا إلى أفريقيا ومن آسيا إلى أمريكا الجنوبية. خاصة وقد سبق لبول السادس أن كشف منذ ١٩٧١ أنه لم يعد من الممكن بالنسبة للكنيسة أن تتبنى خطابا واحدا حول المشاكل الاجتماعية المتعددة والمتباينة بتباين الظروف الحاكمة لها. الأمر الذي يفرض ضرورة إعطاء الكنائس المحلية - Eglises locales - والمؤتمرات الأسقفية سلطة أكبر للتكيف والتقدير.<sup>(٢٠)</sup>

#### خامسا : التحدي ما بعد حدائي

بعد سقوط الأنظمة الماركسية و تراجع الخطر الشيوعي، الذي يرجع في جزء مهم منه إلى الدور الفعال الذي لعبه الفاتيكان بزعامة البابا "جون بول الثاني"، أمسى الحديث يجري عن خطر جديد يتمثل تارة في التحدي المابعد حدائي وما يحيل إليه من

### سادسا : الموقف من الحوار العربي الإسلامي

يحتل مبدأ الحوار عموما مكانة متميزة في الخطاب الثيولوجي للبابا بونوا السادس عشر، حيث يمتد لديه ليشمل؛ من جهة أولى الحوار المسيحي المسيحي، ومن جهة ثانية الحوار الكاثوليكي مع باقي الأديان وفي مقدمتها الإسلام، ومن جهة ثالثة الحوار مع الملحدين أو غير المؤمنين .

ورغم الأهمية الكبرى لنمطي الحوار الأول والثاني إلا أن النمط الثالث من الحوار مع الملحدين يعبر عن مدى الإيمان المبدئي بفضيلة الحوار عند راتزنجر، الذي يعتقد، كما سبقت الإشارة، بوجود قيم إنسانية مشتركة يتقاسمها المؤمنون والملحدون على حد سواء، يقينا منه أن كيفما كان فهو كائن أخلاقي. كما يؤمن بضرورة الوعي بأن المجتمع الإنساني، بمؤمنيه وملحديه، يعيش في عالم واحد، وأن للجميع فيه مسؤولية مشتركة إزاء كل ما يتهدده، وإزاء كل ما من شأنه أن يسهم في تطوره واستقراره.

ومع أنه بصدور كتاب رتزنجر الموسوم بـ Dominus Iesus الذي كرس فيه أفضلية الكاثوليكية على ما عداها من المذاهب والأديان الأخرى، واعتبار البعض أن ذلك قد شكل إيذانا بتوقف ديناميكية الحوار، إلا أن جيرار دو كليرك Gérard Leclerc ، يذهب

أن تنتقل خلال العشرين سنة الماضية من ثيولوجيا التحرير إلى ثيولوجيا الرخاء والإزدهار(٢٣) .

يعود رودولف فان تادن Rudolf von Thadde إلى التاريخ ليخبرنا أنه بفضل الثورة الإصلاحية التي أعلنها مارتن لوثر في ألمانيا، وعمل كالفن على نشرها في باقي أوروبا أصبحت البروتستانتية أكبر قوة ثقافية في ألمانيا خلال القرن التاسع عشر؛ فقد كان جوته Goeth وهيجل Hegel وكانط Kant كل من بروتستانتيين. الأمر الذي جعل رجال الدين الكاثوليك يستجدون بالفاتيكان، ويقعون في نزعة بالغة المحافظة والتطرف، بحيث لم يكتفوا بمعاداة البروتستانتية وإنما أعلنوا عداؤهم لليبرالية وللثورة الفرنسية، وللحدثة. وفي هذا السياق التاريخي لم يتردد رودولف في الجزم بأن البابا الجديد يندرج ضمن تقليد معاد للحدثة ومعاد للعلمانية.

والواقع أن علاقة الدين عموما بالحدثة ليس بهذه البساطة فجون فرنسوا كولوزيم Jean-François Colosimo يؤكد أن الأصوليات لا تظهر في أي مكان. إنها النواة الباردة للتطور والوجه الأسود للأنوار.. فالأصوليات الدينية التي تتوافر جميعها على نفس البنية الشكلية تعد حديثة بشكل راديكالي.

لا يخفي أن الداعي الأساسي إلى هذا الحوار هو أن الإسلام أمسى يمثل تحدياً حقيقياً للمسيحية داخل أوروبا وخارجها. ولا شك أن تأسيس أي حوار على الشعور بالتحدي من شأنه أن يستدعي منطق الحرب الباردة، وما يستتبعها من رغبة دفيئة من طرف أحد طرفي الحوار لاحتواء الطرف الآخر، والعمل على تحجيم قوته ونفوذه.

وهو ما يعبر عنه بجلاء موقف الفاتيكان عموماً، وموقف البابا الراض لطلب عضوية تركيا باعتبارها دولة إسلامية لها ثقافة وقيم مختلفة فما دامت أوروبا، كما سلف الذكر، قارة ثقافية وليست قارة جغرافية، فإن تركيا يؤكد راتزنجر قد شكلت دوماً قارة مختلفة على امتداد التاريخ، في مواجهة مستمرة مع أوروبا بداية من حروبها مع الإمبراطورية البيزنطية، وسقوط القسطنطينية، وحروب البلقان، وتهديد كل من فيينا والنمسا، وبالتالي فإن المماهة بين القارتين سوف يشكل خطأ كبيراً، سوف يختفي فيها الثقافي لمصلحة الإقتصادي. غير أن هذا لا يحول، حسب جوزيف راتزنجر، دون إرساء أسس شراكة وتعاون وتعاون وثيق يساهم في بزوغ تركيا قوية ضد كل أشكال الأصولية ؟

ولعلها الازدواجية التي جعلت Guy sor-

خلاف ذلك إلى أن راتزنجر يصدر عن رؤية مبدئية وواعية للحوار؛ تؤمن بالاختلاف، واحترام الخصوصيات كما يعتبر أنه من الخطورة بمكان التصرف كما لو أن كل الاختلافات بين المذاهب والأديان قد انمحت<sup>(٢٣)</sup>.

وفي هذا السياق يجري التأكيد على أن تسريع الحوار الديني مع المسلمين بات يمثل أولوية مستعجلة أكيدة في السياق الحالي للعبة لمواجهة الإرهاب الذي جرف أقلية من المسلمين، حيث شدد الكاردينال وولتر كاسبر Walter Kasper الرئيس السابق للمجلس البابوي من أجل وحدة المسيحيين أن " كنيسة الغد لن تكون كنيسة منطوية على نفسها.. وإنما كنيسة منفتحة بشكل أكبر على الآخرين".<sup>(٢٤)</sup>

ففي ظل الأزمة الحضارية المعاصرة سواء على مستوى الثقافات الكبرى أو على مستوى الأديان يجدد بونوا السادس عشر دعوته للمسيحيين إلى تجاوز انكفائهم على يقينياتهم وهوياتهم الخاصة والانفتاح، بدلا من ذلك على مشاغل الآخرين وقضاياهم بأريحية وصراحة، سعياً لإبراز ما يبدو لهم (أي المسيحيين) عقلانياً وضرورياً للإنسان.<sup>(٢٥)</sup>

والواقع أنه رغم إيمان البابا الجديد بضرورة وأهمية الحوار مع الإسلام، إلا أنه

man يرصد وجود مأزق في مفهوم الكاثوليكين للحوار يتجلى في المفارقة التالية : بينما يرقى الوعي بالحوار وأهميته إلى مستوى الضرورة الوجودية التي بدونها تظل الكنيسة معرضة لخطر الانحلال والذوبان<sup>(٢٦)</sup>، نجد أن رتنجر يصدر عن تصور معياري ثنائي للعلم يشمل من جهة الكنيسة الكاثوليكية كرمز للخير، وتشمل من جهة أخرى الملحد، والمائعين، والبربريين الذين يبحثون عبثاً عن أخلاق بدون إله، أو عن آلهة مزيفة.<sup>(٢٧)</sup>

الهوامش

- laïcité absolue ", Le Monde 24/25 Avril,2005.
- 14 - Rudolf von Thadden,"Pour un protestant,il n'y a pas de chrétienté sans les lumières de Luther sans Kant ",Le Monde, 22,Avril,2005.
- 15- Joseph Ratzinger, « La foi chrétienne a son mot à dire sur la morale »,Le Figaro,20 Avril, 2005.
- 16 - Bernard Stasi," Benoît XVI et la laïcité à la française", Le Figaro,26 Avril, 2005 .
- 17- Joseph Ratzinger, "on ne peut pas vouloir de la liberté pour soi seul "Le Monde, 24/25 Avril 2005 .
- 18 - Joseph Ratzinger," Exclure la religion,C'est mutiler l'être humain", Op.cit.
- 19- Hevré Yannou," Ledéficit de l'évangélisation",Ibid .
- 20 - René Rémond,"Il faut décentraliser l'Eglise", Propos recueillis par Marie-Laure Germon,8Avril, 2005.
- 21- Sophie De Ravinele, "Ce qui attend le nouveau Pape", Op.Cit .
- 22 - Ibid .
- 23 - Gérard Leclerc, "Une théologie qui veut concilier la foi et la raison ",Le Figaro, 21 Avril,2005.
- 24 - Hevré Yannou, ",Ibid.
- 25- Joseph Ratzinger et Paolo Flores D'arais," La foi est-elle compatible avec la raison ?",Op .Cit .
- 26 - Guy sorman,"Le monde selon Benoît ",Op .Cit "Pour que L'Eglise reste L'Eglise, sans se dissoudre dans le siècle . le dialogue entre Benoît et les autres religions devrait être d'autant plus courtois " .
- 27 - Guy sorman,"Le monde selon Benoît ",Op .Cit .
- ١- لقد أثار اسم بونوا السادس عشر ردود فعل مختلفة منها من ذهب إلى حد القول بأن اعتبار البابا الجديد أن سلفه بونوا الخامس عشر كان بمثابة رسول للسلام Un apôtre de la paix قول يعمن في التعمية علينا وتضليلنا . متجاهلا أنه كان معاديا لكل ماهو فرنسي francoph (انظر): - Yves Lemoine, "L'autre Benoît,pape selon Benoît francophobe", Libération,22Avril,2005,p : 35.
- 2 - Régis Debray et Jean-François Colosimo,"L'Europe,l'Amérique et les passions religieuses ".
- 3 - Sophie De Ravinele, "Ce qui attend le nouveau Pape", Le Monde, 23 Avril .
- 4 - Daniel schneidermann,"Ratzinger et Jeunes hitlériennes",Libratio,22Avril 2005.
- 5 - Guy sorman,"Le monde selon Benoît ",Le Monde, 29 Avril,2005.
- 6 - Joseph Ratzinger et Paolo Flores D'arais," La foi est-elle compatible avec la raison?", Le Monde, Lundi, Mai,2005 .
- 7 - Joseph Ratzinger," Exclure la religion,C'est mutiler l'être humain ", Propos recueilles par : Jean sévillia,Le Figaro,Samedi 30 Avril,2005.
- 8 - Ibid, «si ce sont les majorités qui définissent les règles morales,une majorité peut édicter demain des règlescontraires aux règles d'hier «
- 9- Joseph Ratzinger, "Quel avenir pour l'Eglise?", des extraits, Le figaro, 21 Avril, 2005 .
- 10 -Joseph Ratzinger et Paolo Flores D'arais," La foi est-elle compatible avec la raison?", Le Monde, Lundi, Mai,2005.
- 11 - Ibid .
- 12 - Joseph Ratzinger,"Exclure la religion,C'est mutiler l'être humain",Op .Cit.
- 13 - Joseph Ratzinger, "Des réticences sur la

## ربيع القمع في الجزيرة العربية

### ملف خاص

#### إعداد وتقديم: حلمي سالم\*

في مارس ٢٠٠٤ اعتقلت السلطات السعودية مجموعة من المثقفين والناشطين السعوديين من "دعاة الإصلاح السياسي". وبعد عدة شهور أفرجت عن عدد منهم، ممن اضطرتهم إلى كتابة تعهد بعدم العودة إلى مثل هذا النشاط ثانية، لكنها أبقّت في سجونها ثلاثة من أبرزهم المفكران متروك الفالح وعبد الله الحامد، والشاعر علي الدميني. وبعد عام من الحبس والتحقيقات أصدرت المحكمة في مايو ٢٠٠٥ حكمها بالسجن تسع سنوات على الشاعر علي الدميني، وسبع سنوات على د. متروك الفالح، وست سنوات على د. عبد الله الحامد (ثم أضافت إليهم محاميهم عبد الرحمن العالج).

وعلى الرغم من الاحتجاجات التي أصدرها نشطاء حقوق الإنسان (أفراد وجماعات) في الدول العربية وبعض الدوائر الدولية، والبيانات التي أصدرها المثقفون والوطنيون السعوديون والعرب وبعض الأوساط العالمية، أغلقت السلطات السعودية أذنيها عن الاستجابة إلى شتى النداءات والمناشدات والاحتجاجات، لتصدر هذا الحكم القاسي، الذي يعدّه الجميع وصمة في جبين النظام العربي كله، لا السعودي وحده، لا سيما في مرحلة يدّعي فيها هذا النظام العربي سعيه إلى التغيير والإصلاح السياسي والديمقراطية والحرية.

"رواق عربي" تقدم في هذا الملف الخاص فصولاً حزينة من هذه القصة العربية الحزينة.

ح.س

\* شاعر مصري

## نشيد الصباح

# الإصلاح... الإصلاح

حلمي سالم

عجائب مجتمعاتنا العربية عديدة ومتوالية، بوتيرة يلهث معها أولو العزم، ما أن تتقضي عجيبة حتى تعاجلها العجيبة الجديدة، قبل أن تفرغ من تأمل العجيبة المنقضية، بعد، أو نفيق.



أحدث هذه العجائب -وليس آخرها- ما قامت به المملكة العربية السعودية حينما اعتقلت نخبة من المبدعين والمفكرين والناشطين السعوديين بتهمة توقيهم على بيان يناشد السلطة السعودية سرعة اتخاذ خطوات إصلاح المجتمع. من بين هؤلاء المعتقلين المفكر محمد سعيد الطيب والشاعر المعروف على الدميني والناشط متروك الفالح وغيرهم. المطالبان البارزان في البيان الذي وقعه هؤلاء المثقفون هما: دستورية ملكية، ولجنة حقوق إنسان مستقلة.

وتتطوي هذه الواقعة على ثمانية وجوه -على الأقل- للعجب وتعميق المرارة والجزع: الأول: أن صيحة "الإصلاح التام أو الموت الزؤام" هي الأغنية الأثيرة للأنظمة العربية (على اختلاف ألوانها السياسية) في الآونة الأخيرة، لا سيما بعد أن طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مشروعها الإرهابي الجديد تحت عنوان "الشرق الأوسط الكبير، وهو الرسالة الصارمة التي توجهها أمريكا للنظم العربية والإسلامية وملخصها: "غيروا، أو سنغيّركم". وقد ازدرت أمريكا أصحاب الشأن العرب وتشاورت مع نفسها ومع حلفائها الغربيين، ولم تلق بالأ للعرب أنفسهم: أهل المجتمعات المستصلحة.

وعلى الرغم من أن الإصلاح مطلب شعبي جماهيري عربي داخلي منذ قال علي بن أبي

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

طالب "لو كان الفقير رجلاً لقتلته"، وقال أبو ذر الغفاري "عجبت لرجل ينام ليله جائعاً ولا يخرج للناس شاهراً سيفه"، ثم هو مطلب شعبي جماهيري عربي داخلي منذ قرنين مع بدء النهضة الحديثة عبر المشاريع الفكرية لرفاعة الطهطاوي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وبن باديس ومالك بن نبي وطه حسين وعلي عبد الرازق وغيره من صفوف إصلاحية تنويرية تالية. نقول: على الرغم من ذلك، فما أن أصدرت أمريكا -ذلك الوحش الأشقر الذي يترك ذكرى برابرة، حسب قول نيتشة- تعليماتها بالإصلاح حتى صار هو اللحن المميز للحكومات العربية، آناء الليل وأطراف النهار.

الثاني: أن بعض النخب العربية المثقفة أخذت "غنوة الإصلاح الحكومية" على محمل الجد، وذهب بها حسن الظن إلى الاعتقاد بأن رغبة الحكومات العربية رغبة صادقة، وفات هذه النخب أن تسأل نفسها: هل يمكن أن تكون هذه الرغبة حقيقية، بينما هناك دول عربية تحكم مواطنيها بلا دستور، ودول عربية تصادر جمعيات حقوق الإنسان بها، ودول عربية تحكم ناسها بقانون الطوارئ منذ أكثر من عقدين؟

والطرفة السوداء، هنا، أن المثقفين السعوديين لم يفعلوا سوى أنهم طالبوا النظام السياسي تنفيذ ما يتغنى بأنه ساع لتنفيذه، كما يتغنى كل نظام عربي!

الثالث: أن "الحلقة المفقودة" التي جعلت هذه الواقعة "طرفة سوداء"، كشفها مؤخرًا الكاتب الصحفي الكبير محمد حسنين هيكل، حين أوضح أن النظم العربية أطاعت تعليمات أمريكا في شتى المجالات، الاقتصادية والعسكرية والوطنية، إلا حينما تتعلق التعليمات بالمسألة الديمقراطية والنظام السياسي والدينامي وحقوق الإنسان، إذ هنا يرتفع شعار مدهون اسمه الخصوصية والتراث وطبيعة المجتمع.

وتفسير ذلك أن النظم العربية تستجيب ببسر وطواعية للتعليمات الاقتصادية والوطنية والاجتماعية، لأن لهذه النظم العربية مصلحة أكيدة في الاستجابة لهذا الصنف من التعليمات (مثل الصمت على غزو العراق، والاتحاق بالسوق الرأسمالي العالمي الأمريكي، والصمت على التوحش الإسرائيلي، وتفكيك الاقتصادات الوطنية لتغدو تابعة)، أما التعليمات المتصلة بشكل النظام السياسي والديمقراطية والتعدد وقبول الآخر، وتخفيف التحكم الديني، فإن تنفيذها سينتقص من هيمنة النظم العربية ويفقدها أقوى الأسلحة في الإبقاء على العروش، مما يهدد مستقبل (بل حاضر) هذه الأنظمة القائمة.

عند هذا الصنف من التعليمات (بصرف النظر عن الغرض الأمريكي من وراء شعار



## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

الإصلاح، الذي هو حق يراد به باطل) تتذكر الأنظمة العربية، بغتة، الكرامة الوطنية ورفض الحلول المفروضة من الخارج، وتفتح المعتقلات والسجون وغرف التعذيب باسم التراث والحضارة وروح الشرق!

الرابع: أن هذه الوقائع المظلمة المضادة لحرية الرأي والتعبير والإبداع (التي تواترت في الشهور الأخيرة، فشملت موسى حوامدة في الأردن، وأحمد الشهاوي وأحمد عبد المعطي حجازي وإقبال بركة وعبد السلام العمري في مصر، وعبد العزيز المقالح في اليمن، وغير ذلك مما لم تسعف به الذاكرة)، نقول إن هذه الوقائع المظلمة من "ثقافة كاتم الصوت" تجعلنا نترحم على ثلاثينيات القرن العشرين، حينما كان يمكن لمفكر (مثل إسماعيل مظهر أدهم) أن يكتب بحثاً بعنوان "لماذا أنا ملحد؟"، فلا تصرعه رصاصة من سمّك على موتوسيكل (كما حدث مع فرج فودة)، ولا تنغرز في رقبتة مطواة تخلف شلل اليدين (كما حدث مع الرجل الكبير: نجيب محفوظ)، ولا يفرّق بينه وبين زوجته بعد اتهامه بالردة (كما حدث مع نصر حامد أبو زيد)، ولا يغتاله رشاش ملثمين (كما حدث مع حسين مروة)، بل ينبري له فكراً مفكر آخر هو رئيس تحرير مجلة الأزهر (مثل محمد فريد وجدي) عبر بحث بعنوان "لماذا أنا مؤمن؟"، في سجل فكري رفيع وكريم.

العبث المرء، أن انحدارنا السحيق الراهن، يمكن أن يدفعنا -في المقارنة- إلى الحلم بعود لحظة مرت منذ ثمانين عاماً، لنغدو "ماضويين نحن" إلى أيام الاستعمار البغيض والإقطاع الأبغض، قائلين في نوستالجيا حارقة: سقى الله أيام العهود البائدة! الخامس: أن الكثير من هذه الوقائع المظلمة يتم باسم الحفاظ على الدين، والدين منها برئ على نحو يجعل صانعيها المتذرعين بالدين هم أعدى أعدائه جوهرياً، إذ يحجبون الوجه السمع للإسلام، ويبرزون الوجه المتشدد المرعب.

والمضحك المبكي هنا أنهم يدمرون الدين من حيث يريدون إعلاء بنيانه: إذ لو لم يكونوا أعداء الدين لتذكروا أن القرآن الكريم نفسه يقول لهم "ذكر، إنما أنت مذكر، لست عليهم بمسيطر"، ولتذكروا أن الرسول الكريم نفسه يقول لهم "أهل مكة أدرى بشعابها" معطياً الأولوية للشروط التاريخية والاجتماعية لكل مجتمع، ولتذكروا قول الشافعي (صاحب أحد المذاهب الأربعة): "رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأيي غيري خطأ يحتمل الصواب".

بالمعنى الإسلامي، إذن، فإن صناع هذه الظلمات منحرفون عن الإسلام الحق، وتجاوز إقامة الحد عليهم، كما يقتضي الشرع القويم.

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

السادس: أن الكثير من هذه الوقائع المظلمة يتم باسم الحفاظ على الوطن، وهكذا يلتقي الاستبدادان: الاستبداد باسم الدين، والاستبداد باسم الوطن، في سبيكة متغاممة الأغراض متجاوبة المصالح، ومثلما كان الدين بريئاً من القاهرين باسمه، فإن الوطن بريئ من القاهرين باسمه. وكما أن الاستبداد باسم الدين لا يفضي إلا إلى ضياع الدين، فإن الاستبداد باسم الوطن لا يفضي إلا إلى ضياع الوطن. ولينظر الجميع إلى ما آلت إليه الأوطان تحت حكم المستبدين. والأمثلة تجلُّ عن الحصر: من هتتر إلى ستالين ومن بينوشيه إلى صدام حسين!

السابع: أن الخلاصة الأكيدة في كل تلك السوادات السوداء هي أن نشيد الإصلاح المرفرف في الطوابير المصفوفة، ليس سوى "فيلم أمريكي طويل" (حسب تعبير زياد رحباني): سواء بالنسبة للمؤلف (الولايات المتحدة)، أو بالنسبة للمؤدي (النظم العربية)، أو بالنسبة للمتفرج (المواطنون العرب).

الثامن: أما علي الدميني، الشاعر الجميل، صديقي وصديق الشعر، صاحب ديوان "رياح المواقع" فيعرف (إذ تتدهور صحته بسبب ما يلقاه في السجن من عنف) أن رياح المواقع تحمل إليه (هو ورفاقه الحاليين والسابقين في كل البقاع العربية) أكفّ المثقفين الشرفاء. ويعرف أن رياح المواقع لها هبتان: الأولى تضع المبدعين خلف القضبان، والثانية تضع السجان في القفص.

يا علي: نناشدك، بجملة عفيفي مطر -الذي ذاق ما تذوق: "احتمل غمّة البرمكيين". وردد مع أصدقائك، بصوتك الواهن، قولة صديقنا المتنبّي: "وكم ذا بالوطن العربي من المضحكات، ولكنه ضحك كالْبكا".

## نداء إلى العاملين في مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدني

### الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية مقصرة أم قاصرة

نحن أسر المعتقلين أ.د. عبد الله الحامد وأ.د. متروك الفالح وأ. علي الدميني، دعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع الأهلي المدني والمعتقلين منذ ١٦ / ٣ / ٢٠٠٤م، نعلن شكوكنا من تقصير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية، التي تمارس التدليس في المعلومات، وتدعي أدوارا لها في الدفاع عن الإصلاحيين الثلاثة وقد كنا نبهنا مرارا، بأن من واجبها زيارتهم والدفاع عنهم، ولكن لم تفعل ذلك، وأخذت أمام إحراجها أمام الرأي العام الداخلي والخارجي، تتسبب لنفسها أدوارا، وتحب أن تحمد بما لم تفعل وهذه نماذج من ادعائها وتدليسها:



- ١- أوحى في تصريحاتها أنها تقدم عوناً لنا نحن أسرهم، وهذا غير صحيح.
- ٢- زعمت أن تعيين محامين للإصلاحيين من جهدها، والواقع أن هذا حق كفله نظام الإجراءات الجزائية، وقد حاولت هيئة التحقيق والادعاء العام حرمانهم من هذا الحق فرفضوا التحقيق، وهددوا بالإضراب عن الطعام ولم يتيسر لهم توافر المحامين إلا بعد ٤٠ يوماً من اعتقالهم.
- ٣- وآخر ادعاء فارغ زعمها أنها هي التي كانت وراء ظهور أول محاكمة سياسية علنية في السعودية كما في تصريح عضوها يوم الأربعاء ٢٥ / ٦ / ١٤٢٥ هـ أي ١٠ / ٨ / ٢٠٠٤م في جريدة اليوم والشرق الأوسط، والواقع أن العامل الأساسي في ذلك هو ما كتبناه وطالبنا به نحن الأسر من نشرات وتصريحات، من خطاب إلى ولي العهد . وما كتبه وطالب به الأهالي والمناصرين والمحامون المحتسبون، بيد أن العامل الحاسم في ذلك

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

هو أن الثلاثة قرروا أنه إذ لم تتوافر لهم محاكمة علنية فإنهم سيقومون بأمرين:  
أ- عدم حضور المحاكمة، وإن أُجبروا سكتوا.

ب- الإضراب عن الطعام حتى يلقوا وجه الله شهداء عند ربهم يرزقون، ليضربوا مثلاً حياً في الدفاع عن قضية العدالة وحقوق الإنسان، ومع ذلك فإن الاستجابة لهذا الطلب يبدو مما يدل على رغبة من الإصلاحيين في القيادة في البدء حقاً بالإصلاح، وعلى تجاوب من القضاء أيضاً للسير في تعزيز استقلاله. ونحن لا نود التشهير بالهيئة، ولكن "لا يحب الله الجهر بالسوء إلا من ظلم" ونحن نلتمس العذر لمن في الهيئة من القضاء أشخاصاً، ولكن السبب الأساسي هو عدم استقلالية الهيئة وارتباطها بالداخلية التي هي أكثر ما يخشاه الناس على حقوقهم. ولذلك نقترح على من أدخل في هذه الهيئة أن يتقوا الله في أنفسهم ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم﴾، وعليهم إذا عجزوا عن وظيفتهم أن يجاهروا بأسباب الإعاقة، وأن لا يحولوها إلى هيئة حكومية ليوافق وصفها، أو أن عليهم أن يستقيلوا. وإذا تكررت منهم الأخطاء الصريحة المتعمدة، فسنلجأ إلى مقاضاتهم. وقد نضطر إلى عرض الأمر على الهيئات الدولية التي اعترفت بها لإعادة النظر في هذا الاعتراف.

عن أسر: دعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع الأهلي المدني  
أسرة الأستاذ علي الدميني  
أسرة الدكتور عبد الله الحامد  
أسرة الدكتور متروك الفالح

## عريضة الدعوى ضد الإصلاحيين

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد :  
فبصفتي مدعيا عاما في هيئة التحقيق والادعاء العام أدعى على كل من :



- ١- عبد الله بن حامد بن علي الحامد، الحامد، السعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحوال المدنية (١٠٠٩٤٦٢٥٢٢).
- ٢- متروك بن هائس بن خليف الفالح، السعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحوال المدنية (١٠٣٠٤٦٠٧٧٦)
- ٣- علي بن غرم الله بن أحمد الدميني الغامدي، السعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحوال المدنية (١٠٢١٣٠٩٨٤٢٢)الموقوفين بتوقيف المباحث بتاريخ ٢٥-١-١٤٢٥ هـ .  
لقيامهم بتبني بين الحين والآخر لإصدار بيانات وعرائض والسعي بطريقة أو بأخرى إلى الحصول على توقيع أكبر عدد من المواطنين والحث على تبنيها والمطالبة بها حتى أصبح هذا المتوجه أشبه ما يكون بمضمار يتنافس فيه هؤلاء وكأنهم أوصياء على المواطنين وهم فئة قليلة وأصبحت هذه العرائض تشكل ظاهرة مسيئة للأمة والشعب والدولة وجعلت المملكة عرضة بين الحين والآخر لوسائل الإعلام ولتشبيهات لا تليق بوعي هذا البلد وأهله، وقيامهم بعقد اجتماعات ومنتديات وإصدار وثائق لاجتماعاتهم، ومن ذلك الاجتماع الذي عقد مؤخرا في فندق الفهد كراون بمدينة الرياض في ٥ -١-١٤٢٥، وعزمهم على عقد اجتماع لاحق في ٨ -٤- ٢٠٠٤ م، للحوار فيما بينهم وتهيئة الحلول لأنفسهم في التأثير على حكومة هذه البلاد وحملها على تحقيق مطالب وأهداف ومصالح قاموا بتحديدتها مسبقا ويزعمون بأنها من

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

الإصلاح ومحاولة إلزام ولي الأمر بها وحث الناس على ذلك تتضمن في مجملها تهميش دور ولي أمر هذه البلاد والاعتراض على ما نص عليه النظام الأساسي للحكم في المادة (٤٤) (من أن الملك هو مرجع سلطات الدولة الثلاث التنفيذية والتنظيمية والقضائية) ويعتبرون هذا النص تدخلا في استقلالية القضاء والاعتراض على المبدأ الشرعي في أن ولي الأمر هو القاضي الأصل وأن القضاة هم وكلاء عنه والادعاء بأن الأزمات والقمع التي مرت بها العصور الإسلامية لم تتح للعلماء آنذاك لتقرير مبدأ يخالف هذا التوجه الشرعي في أن منيع الولاية هو ولي الأمر، ومؤدى قولهم بهذا نزع يد الطاعة.

وقد ساهم المعنيون في إصدار بيانات وطرحها للتداول للرأي العام الدولي والمحلي ورفعها لولي الأمر رغم ما تحويه من تشكيك في نهج الدولة وتضليل وإثارة الفتنة وتجاهل لولي الأمر في أمور تتعلق بمسائل عامة ومصالح كبرى للأمة استغلالا منهم للظروف الدولية والداخلية الخطيرة والحساسية واتصال الأول والثالث بوسائل الإعلام الخارجي والتحدث إليها باعتبارهما من زعماء الإصلاح السياسي وزعمهم بأن بلدنا تفتقر الإقرار بحقوق المواطنين الأساسية، وتضمن حديثهما الطعن والتشكيك بنظام الحكم ونزاهة القضاء ومؤسسات الدولة، ويشيرون في تلك البيانات بما مؤداه وجوب النهوض لتحقيق هذه الأهداف واتخاذها كوسائل للضغط على ولي الأمر لتحقيق ما يسعون له، كما تضمنت تبرير العنف والإرهاب من أجل غايتهم، ويظهر ذلك جليا فيما يزعمه المدعى عليهما الأول والثاني بأن الثقافة السعودية على حالين: إما الصمت المطبق أو العنف المنفلت، والاستدلال بأن هجمات الحادي عشر من سبتمبر كان فيها خمسة عشر سعوديا من أصل تسعة عشر، وقولهما في بيان أسماه "دعوة الإصلاح الدستوري السعودية (سداد)" المعد من الأول والثاني: بأنه لن يآبه كثير من الناس بمشروع الإصلاح ما لم توجد أزمة اجتماعية أو سياسية أو قومية... إلى غير ذلك مما ورد في تلك البيانات والعرائض المرفقة، ويدعون إلى المطالبة بالإصلاح المزعوم وحث غيرهم من أطراف واتجاهات مختلفة عبر المنابر والمجالس والمساجد والجوامع وال النوادي لدعم هذه العرائض وجمع تواقيع المشاركين وإعلانها عبر الوسائل المتاحة ليكون النداء عريضة شعبية مما يدل على أن الغاية ليست الإصلاح، بل التأثير على الرأي العام لدعم هذا التوجه، كما أنه من لازم تحركاتهم وبياناتهم أن ما تقوم عليه بلادنا من مبادئ شرعية ونظامية غير صالحة وأن هذه المبادئ لا تصلح لقيام دولة حديثة وهم بذلك يشابهون التكفيريين من جانب آخر في التطرف والسعي في زعزعة الأمن والاستقرار والوحدة الوطنية.

وباستجوابهم كان مما أفاد به المدعي عليه الأول قيامه بالمشاركة في إعداد وتبني إصدار

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

بيانات وعرائض وقيامه بالسعي لجمع توافيق عدد من المواطنين عليها وأن فكرة إعداد خطاب (رؤية لحاضر...) بدأت أثناء لقاء في مملكة البحرين حيث جرى نقاش بين عدد من الأطياف الثقافية منها إسلامية وليبرالية وعلمانية واتفق بينهم على أسسه وشارك هو في إعداده ثم قام بعد ذلك بإعداد البيان المسمى (نداء إلى القيادة والشعب معا) حيث أسند له ذلك من قبل زملائه، وهذا البيان توسيع لما ورد من أفكار في خطاب "رؤية" وقام رفق من زملائه بجمع التوافيق عليه كل من طرفه، وقيامه بعد ذلك رفق الثاني بمراجعة عدد من التوافيق كما تضمنت أقواله ما يفيد اعتراضه على ما تضمنه النظام الأساسي في الحكم في المادة (٤٤)، بأن الملك هو مرجع القضاء وقوله بأن هذه الفقرة تجسيد لاتجاه فكري قديم يرى أن الحاكم القاضي الأصل وأن القضاة ليس إلا وكلاء وأنه أدري بالمصلحة وأنه الحكم عند التنازع ومطالبته بفصل القضاء عن سلطة ولي الأمر وادعائه بأن الفقهاء القدماء في ظل الاستبداد القديم لم يتمكنوا من بناء منظومة دستورية متكاملة تحدد مركز ولي الأمر، كما أفاد بمشاركته في الدعوة والإعداد للاجتماع الذي تم في فندق الفهد كراون وأن إيصال الدعوة قد كتب باسمه وأنه تم في هذا الاجتماع مناقشة أمور عامة تتعلق بالإصلاح في البلاد، كما زعم بأن غياب المجتمع المدني هو الذي أدى إلى الصراعات الدموية، وأن عدم الأخذ بما يطالب به ورفاقه من إصلاح مزعوم قد يؤدي إلى الفتن أو الفوضى أو الحروب الأهلية.

كما أقر بإجراء مداخلات مع قناة آل بي سي بتاريخ ٩ - ١٠ / ١ / ١٤٢٥ هـ، وقد تضمنت هذه المداخلات إعلان الرفض لأي إصلاح تقوم به حكومة هذه البلاد بما في ذلك قيام الدولة بإقامة هيكل التجمع المدني الأهلي على نطاق تدريجي والتوجه إلى المشاركة الشعبية بالانتخاب في المجالس البلدية، ومن ثم مجلس الشورى، وهذا يدل على أن الغاية التي يسعى لها المتهمون المذكورون ليس إلا مناهضة ولي الأمر ويتضح ذلك بجلاء خلال هذه المداخلات والتي سعى فيها المتهم الأول إلى إثبات هذا المقصد علنا عند مشاركته في البرنامج الحواري وموضعه مسيرة الإصلاح في المملكة العربية السعودية حيث أخرج المذكور الحوار عن موضوعه الأساسي فبدأ حديثه بالتشكيك بالخطوات الإصلاحية القائمة اليوم في هذه البلاد لإثارة الناس ضد ولي الأمر وحاملا عبر حديثه مضامين باطلة في دعوة الناس لتأييد الأحداث الإرهابية كأداة من أدوات الإصلاح؛ ذلك لأن الإصلاح -بحسب زعمه ورأيه المستشف من عباراته وأسلوب حديثه- الذي تقوم به الدولة ليس هو الإصلاح المرتضى لديه، فبدأ حديثه مشككا في كلمة الإصلاح التي تستخدم لتصحيح أوضاع نظامية من قبل الدولة وركز - من خلال عباراته - إلى أن المراد لديه من الإصلاح بما مؤداه نزع يد الطاعة وقد أورد هذا

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

المضمون مغلفا بمصطلحات سياسية غربية كقوله بتطوير آلية الحكم إلى ملكية دستورية، ثم يربط في حديثه بين مشكلة الفقر ونظام الحكم الشرعي في هذه البلاد ممهدا في ذلك لفكرته غير الشرعية في ضرورة نزع يد الطاعة من أجل الإصلاح.

ويشير المتهم الأول خلال حديثه أيضا أن التفاهم مع الحكومة وصل إلى خط مسدود طالما أن الملك هو المرجع للسلطات الثلاث وأن الحكم في هذه البلاد لن يكون ملكية دستورية، وكان خلال حديثه لا يألو جهدا في تأليب وإثارة الناس ضد توجهات ولي الأمر الإصلاحية فيرفض الإصلاح في مجال التعليم لمجرد أن الحكومة من وضع الخبراء مطالبها بأن يكون الإصلاح للأمة، بعبارة عامة تدل على عدم الرضا على توجهات الدولة الإصلاحية ومحاولة السعي في إثارة الرأي العام بتأييد العمليات الإرهابية كخطوة تمهيدية للإصلاح حسب زعمه.

وكان مما أفاد به المدعي عليه الثاني إقراره بالاشتراك مع المدعي عليه الأول في التوقيع على بياني (رؤية لحاضر .. ونداء للقادة) وأنه قد تم توقيع بعض الأشخاص بناء على مشورته وقيامه بمشاركة المدعي عليه الأول وآخرين ومراجعة التوقيعات التي جمعت من مدينة الرياض وأنه أحد الداعين للاجتماع الذي عقد في فندق الفهد كراون للاجتماع والتباحث في أمور الإصلاح العامة وقد تضمنت أقواله ما يفيد تبنيه لما ورد في البيانين المشار لهما والذي قام بالتوقيع عليهما وبما يطالب به رفاقه.

ومما أفاد به المدعي عليه الثالث قيامه بكتابة عدد من الخطابات والبيانات بعضها بنفسه وبعضها بمشاركة آخرين منهم المدعي عليه الأول والتوقيع عليها وجمع التوقيعات عليها من المواطنين ونشر بعض منها في وسائل الإعلام فقد قام بالمشاركة في إعداد خطاب رؤية وجمع التوقيعات عليه بمشاركة المدعي عليه الأول. وكذلك قيامه هو بإعداد البيان المسمى (دفاعا عن الوطن) والبيان المسمى (معا في خندق الشرفاء) وساهم مع آخرين في جدة والرياض والدمام وجمع التوقيعات عليهما كما قام بالمداخلة في منتدى الساحل الشرقي - واحة سيهات بتاريخ ٢-١١-٢٠٠٣ و ٦-١١-٢٠٠٣ م والاتصال بالإذاعة الفرنسية وإذاعة مونت كارلو وقد تضمنت هذه العرائض والبيانات ومع المداخلة عبر الانترنت والمحادثة الهاتفية للإذاعة المذكورة وأقواله أثناء التحقيق بما مجمله أن من أهم أسباب انتشار العنف في المملكة هو احتكار تيار فقهي واحد من التيارات الأربعة ونفي ما عداه من مذاهب وطوائف أدى إلى تغلغل هذا التيار في كافة مفاصل النظم التعليمية والتربوية والاجتماعية والسياسية وأنه تم استقطاب الشباب وتجنيدهم ضمن رؤية أيديولوجية تكفر المجتمع وأن مجتمعنا أصبح مجتمع الرأي الواحد المغلق، بالإضافة إلى عوامل معيشية تتمثل في أزمات صحية وإسكانية وتعليمية



## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

والفقر والبطالة.

كما تضمنت التشكيك في نهج الدولة والوطن في كيانها القائم على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وتبرير العنف والإرهاب واستغلال العمليات الإرهابية للنيل من نهج البلاد والوطن في مرتكزاتها الدينية، وزعمه أن نهج الدولة وسياساتها ساعدا في نشأة الفكر الإرهابي والتكفيري وزعمه بأن هذه الآراء والمطالب التي يطالب ورفاقه بها تعبر عن تطلعات مختلف فئات الشعب السعودي - رغم أنهم فئة قليلة - وتعرضه وطعنه بأنظمة الدولة الاقتصادية والسياسية والثقافية والسعي إلى إثارة الفتن وبث بذور الخلاف بين أبناء الشعب وإثارة التحزب المذهبي والطائفي واتهامه أن مؤسسات الدولة هي المنتج للقائمين بقيادة تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر إلى جرورني إلى قلب الرياض وأنهم نتاج مناهجها وبرامجها الثقافية العتيدة والجديدة وأن هذه المؤسسات لا تستجيب - على حد زعمه - لضرورة التغيير وحثه على استغلال المرحلة الدولية الحالية والمعارضة المطلوبة في الخارج في الضغط على الحكومة للتغيير - بما يخدم مصالحهم - وكذلك الحث على استغلال السياسة الأمريكية الحالية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في المنطقة والتي ترفع شعارات مكافحة الإرهاب والخطر الإسلامي والدفاع عن حقوق الإنسان والجماعات الإثنية والدينية وحقوق المرأة حيث يمكن - على حد قوله - أن تتقاطع مصالح تطوير البلاد مرحليا مع تلك الشعارات وأنه يجب الاهتمام بها والسعي بكل السبل في تعزيز فعاليات تطبيقها في البلاد وناقش به بعض قضايا الشأن العام للبلاد والتصريح لأحد المصادر الإعلامية للترويج لما يطالب به.

وانتهى التحقيق إلى توجيه الاتهام لهم: بالضلوع في المشاركة في تبني إصدار العرائض المشار إليها وتزعم الموقعين عليها وحث غيرهم على توقيع هذه العرائض المتضمنة التشكيك في منهج ولي الأمر وكيان الدولة القائم على الكتاب والسنة، وفي إثارة الفتن وتبرير الإرهاب والتشكيك في استقلالية القضاء والتدليس على الناس بهدف التشويش على آرائهم وتأليبهم على ولي الأمر والتشكيك في المبادئ الشرعية التي تقوم عليها بلادنا، وتشكيل جماعات ضغطت على الدولة وتزعمها وعقد الاجتماع لهذا الغرض ومن ذلك ما عقد بفندق الفهد كراون بتاريخ ٥ / ١ / ١٤٢٥ هـ وكل هذه الأمور تؤدي إلى الإساءة إلى سمعة الدولة وعصيان ولي الأمر والخروج عليه.

وذلك للأدلة التالية:

١- ما ورد في أقوالهم واعترافاتهم المدونة في محاضر التحقيق المرفقة المعلقة بكل منهم،

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

- الأول على ملف (١) والصفحات (٧ إلى ١٦) وملف (٢) الصفحات (١ إلى ١٢)، والثاني على الصفحات (٧ إلى ١٤) والثالث على الصفحات (٣ إلى ١٠)
- ٢- إعداد الأول للعرائض ( رؤية لحاضر الوطن ومستقبله ، ونداء إلى القيادة الشعب معا، دعوة الإصلاح الدستوري السعودية "سداد")، أعداد الثالث للعريضتين (دفاعا عن الوطن، ومعا في خندق الشرفاء)، والمشاركة في إعداد (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) والتوقيع عليها بمشاركة الثالث، وقيامهم بجمع التواقيع على هذه العرائض المرفق منها صور بملف القضية، ومراجعة الثاني لبعضها وتأييده لها .
- ٣- ما اتضح من خلال أقوالهم من إصرار على الاستمرار في هذا النهج.
- ٤- ما ورد في العرائض المشار إليها المرفقة.
- ٥- ما ورد في أقوال الثالث في موقع الانترنت المسمى منتدى الساحل الشرقي- واحة سيهات- المرفق بأوراق القضية.
- ٦- البيان المرفق لنص الحوار الذي أجرته قناة (ال بي سي) الفضائية مع الأول وقد تبين من خلال أوراق القضية أن الأول سبق سجنه ثلاث مرات ومنع من السفر، ثم وجه وزير الداخلية بتسليمه جواز سفره وأخذ عليه تعهد بتاريخ ٢٢-١٠-١٤٢٠هـ وأفهم بأن العودة إلى شئ من مسببات الحظر يستدعي عقوبات أشد، لكنه لم يلتزم بما تعهد به، والثالث سبق توقيفه بتاريخ ١٤-٣-١٤٠٣ هـ لانتمائه لما يسمى بالحزب الشيوعي في السعودية ولأن ما قام به المذكورون مخالف لما ورد في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من وجوب الطاعة لولي الأمر والنصح له والنهي عن إثارة الفتن أو ما شأنه إحداث الفرقة وتمكين الآخرين في النيل من الأمة في دينها أو وحدتها أو الطعن في قيمها وثوابتها ويتنافى مع ما نصت عليه المادة الثانية عشرة من النظام الأساسي للحكم.
- وحيث إن ما أقدم عليه المذكورون فعل محرم ومعاقب عليه شرعا ونظاما فإنني أطلب إثبات ما أسند إليهم من جرم والحكم عليهم بعقوبة شديدة تتلاءم وخطورة ما أقدموا عليه، مع ربطهم بالتعهد بعدم العودة لهذه الأمور وما شابها.
- وبالله التوفيق  
المدعي العام/ عوض بن علي الأحمري  
(٢٠٠٤)

دفاع الدميني

## تفنيد التهم الواردة في (لائحة الدعوة العامة)

بسم الله الرحمن الرحيم

" ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق "

فضيلة رئيس الجلسة

أصحاب الفضيلة الأعضاء

الأخوة المحامون

الأخوات والأخوة الحاضرون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته



في البداية، أؤكد لأصحاب الفضيلة القضاة، على بطلان كل التهم الموجهة إلى من الادعاء العام، لأنها لا تستند إلى دليل.

وقد نصت المادة (٣٦) من النظام الأساسي للحكم، على أنه " لا جريمة، ولا عقوبة إلا بنص شرعي أو نظامي "، وهذا التحديد يتأسس على قوله تعالى ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً﴾ (الإسراء، آية ١٥)، وقوله تعالى ﴿وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولاً﴾ (القصص، آية ٥٩).

ومؤدى هذا المبدأ في الشريعة الإسلامية، أنه لا يجوز توقيع العقاب على أي شخص إلا عن فعل قد تم النص على تجريمه، بشكل محدد ودقيق قبل ارتكاب الفعل، وهو ما يسمى بمبدأ التنبيه والاستجابة، أي الإنذار والتحذير من جانب المكلف، ثم الاستجابة من جانب المكلف، فلا حكم ولا تكليف قبل ورود النص المجرّم للسلوك تجريماً محدداً، حتى يتمكن

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

الأفراد من معرفة الأفعال التي تعد محظورة، وبالتالي يسعون لتجنبها. ولذا فإنني أطالب الادعاء العام، بإبراز النص الذي يجرم مطالبتنا بالإصلاح الشامل في بلادنا، كما أطلبه بإيراد النص الذي يحدد العقوبة المترتبة عليها. ثم أنني أتساءل... كيف يمكن للادعاء العام، أن يكيل لنا كل هذه التهم الخطيرة والمحرمة بحسب ما ورد في "لائحة دعوى عامة"، إذا كانت أجهزة المباحث قد عرضت علينا في الساعات الأولى من اعتقالنا، إطلاق سراحنا، مقابل "تعهد" يلزمنا بعدم ممارسة أي نشاط، مماثل لأنشطتنا (المطلبية) السابقة؟

وهذا يدل على أن ما قمنا لا يستحق التجريم أو العقاب، وأن ما ادعى به علينا الادعاء العام من تهم، يُعد أمراً باطلاً، وأن الأمر الوحيد الذي نمثل من أجله أمام فضيلتكم، هو رفضنا التوقيع على التعهد المعروض علينا من قبل الأجهزة الأمنية بتاريخ ٢٥-١-١٤٢٥ هـ.

وحيث لا يوجد نص يحدد الجرم ولا العقوبة المترتبة على ما ورد في لائحة الاتهام من ادعاءات، وحيث إن ما شاركت فيه من نشاط سلمي يطالب بالإصلاح السياسي في بلادنا، هو أمر مشروع يقع ضمن منظومة حقوق المواطنة، الذي كفلته القوانين والمواثيق الدولية التي وقعت عليها المملكة، فإنني أناشد عدالتكم بالوقوف في ذلك على ما ورد في "الميثاق العربي لحقوق الإنسان" (الميثاق) الذي وقعته المملكة، ثم الحكم منكم على ذلك باعتباره جزءاً من منظومة التشريع المعترف به في بلادنا، والذي نصت مادته (٢٤)، على الحقوق التالية:

أ- لكل مواطن الحق في حرية الممارسة السياسية.

ب- لكل مواطن الحق في حرية تكوين الجمعيات مع الآخرين، والانضمام إليها.

ت- لكل مواطن الحق في حرية الاجتماع وحرية التجمع بصورة سلمية.

وبأخذ هذه الحقوق المكفولة للمواطن -بحسب النظام - بعين الاعتبار، فإن اعتقال كل هذه المدة يعد انتهاكاً لكرامة الإنسان وحقوقه المشروعة، وقد رافق ذلك ارتكاب الجهات المعنية للعديد من الانتهاكات أجزها فيما يلي:

١- تم اعتقال وزملائي بشكل تعسفي وبدون سند قانوني، وهذا مخالف للفقرة "أ" من المادة (١٤) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، حيث تنص على: " لكل شخص الحق في الحرية وفي الأمان على شخصه، ولا يجوز توقيفه أو تفتيشه أو اعتقاله تعسفاً بغير سند قانوني".

٢- عدم تمكيني من الاتصال بأهلي يوم اعتقالني، وهذا مخالف لما جاء في المادة (١٤) من

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

الميثاق، وفي فقرتها (ج) التي تقرر: .. كما يجب إخطاره فوراً بالتهمة أو التهم الموجهة إليه، وله حق الاتصال بذويه".

٣- تم وضع القيود في قدمي في مطار الرياض، ولم تكن قد ثبتت عليّ أية تهمة، وهذا أمر يحط بكرامة الإنسان أمام الناس، وهو مخالف لما جاء في المادة (٨) من "الميثاق، وفي فقرتها "أ"، والتي تقول: يحظر تعذيب أي شخص بدنياً أو نفسياً، أو أن يعامل معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة، أو تحط بالكرامة".

٤- بالرغم من إنهائي التحقيق مع المباحث في الدمام، ومع هيئة الادعاء العام أيضاً، بدون حضور محامي، وفي الأسبوع الأول من فترة اعتقال، إلا أنه لم يتم تقديمي إلى المحكمة إلا بعد خمسة أشهر من الاعتقال، والذي تضمن الحبس الانفرادي لمدة شهرين، وهذا كله مخالف لما جاء في المادة (١٣) من "الميثاق"، وفي فقرتها "ه"، والتي تنص على: " يُقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية دون تأخير أمام أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانوناً بمباشرة وظائف قضائية، ويجب أن يُحاكم خلال مهلة معقولة أو يُفْرَج عنه".

٥- طالما أن اعتقالي وزملائي واحتجازنا كل هذه المدة، قد تم بدون وجه حق، أو سند قانوني، فإنني أطالب بإطلاق سراحنا وتعويضنا عما لحق بنا من أضرار مادية ومعنوية، وفق المادة، (١٤)، في فقرتها "ز" والتي تقول: "لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال تعسفي أو غير قانوني، الحق في الحصول على تعويض".

ومع احتفاظي بحقي في مطالبة الادعاء العام بإبراز ما أشرت إليه بعاليه، وتدعيماً لما ورد آنفاً من دفع فإني سأستعرض تفاصيل ردي على ما ورد في لائحة الادعاء العام من تهم باطلة تليت -من قبل- على رؤوس الأشهاد، وسأمضي في تنفيذ دعواه الباطلة الواردة في (لائحة دعوة عامة)، في قسمين: يختص الأول منها بالبيانات والخطابات المطالبة التي ساهمت في إعدادها أو التوقيع عليها، أما القسم الثاني فيختص بمدخلاتي الحوارية في موقع الساحل على الانترنت.

### القسم الأول : الخطابات والبيانات المطالبة

#### أولاً: خطاب رؤية لحاضر الوطن ومستقبله

لقد ساهمت مع عدد كبير من المهتمين بالشأن العام في بلادنا، في التشاور والحوار

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

لإعداد خطاب "رؤية لحاضر الوطن ومستقبله" والذي قدم لسمو الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد في يناير ٢٠٠٣م، حيث استقبل سموه عدداً من الموقعين على ذلك الخطاب، وعبر لهم عن أن "رؤيتهم هي مشروعه".

واستناداً إلى قوله تعالى (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت) فإن قضية الإصلاح السياسي والدستوري في بلادنا ليست جديدة ولا مستغربة، وكانت المطالبة بالإصلاح مستمرة منذ الخمسينيات الميلادية وحتى اليوم، ولكن هذه القضية قد غدت هماً عاماً، وموضوعاً مطروحاً للنقاش على مستوى الكتاب والمثقفين والمهتمين بالشأن العام، وعلى المستوى الشعبي أيضاً، وقد أصبح الحديث عنها مفتوحاً في الكثير من وسائل الإعلام المقروءة، والمرئية، والمسموعة خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ٢٠٠١م.

وإذا كانت بلادنا قد عانت من مشكلات مزمنة في التعليم، والصحة، والإسكان، والعمل، والبطالة، والفقر، وارتفاع مديونية الدولة، وتفشي ظواهر الفساد المالي والإداري؛ فإن بلادنا أيضاً كانت تعاني من غياب المؤسسات الدستورية، والمشاركة الشعبية، ومن غياب حرية التعبير السلمي عن الأفكار والآراء.

ولكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما تبعها من بروز توجه جديد للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وخاصة منطقة الخليج العربي، بلغ حد التلويح باحتلال بلادنا أو تقسيمها، وقد وضعتنا في مواجهة حاسمة مع خيارات أشد حسماً.

ولذلك جرى الحديث بين الكثيرين من المهتمين بالشأن العام في المنطقة الشرقية وجدة والرياض، حول ضرورة وضع رؤية تحليلية لواقع بلادنا وتحديد أهم أزماتها واقتراح الحلول العملية لمعالجتها، وتم بلورة هذه الفكرة في لقاء تم في البحرين على هامش مؤتمر "مقاومة التطبيع مع العدو الإسرائيلي" بين عدد من المثقفين حضروا المؤتمر، من مختلف مناطق المملكة. وبعد مداورات طويلة تم اعتماد الصيغة النهائية للخطاب، ولذا يمكن القول بأن هذا الخطاب يعبر عن توافق على المشتركات العامة فيما بين العديد من الشرائح والفعاليات الدينية والثقافية في بلادنا، حيال كافة التحديات التي نواجهها.

ويستند هذا الخطاب وما تبعه من خطابات أخرى، على الثوابت الواردة في المرافعة الأولى السابقة.

وقد انطلق خطاب "رؤية لحاضر الوطن ومستقبله"، الذي يعد أساساً لكل الخطابات التي تلتها من هذه الثوابت، وصاغها في عناوينه الرئيسية التي أوضحت المشاكل وآليات الحل من

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

خلال:

محور الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي: وتضمن التركيز على أهمية التنمية الاقتصادية المستدامة، والتنمية البشرية، والعناية بنشر ثقافة التسامح وحقوق الإنسان، وضمان التوزيع العادل للثروة بين مختلف الشرائح والمناطق، والقضاء على كافة أشكال التمييز الطائفي والمناطقية، وتمكين المرأة من نيل كافة حقوقها الشرعية، والمبادرة إلى حل الأزمات المستفحلة في مجالات التعليم والصحة والسكن، والعمل والبطالة والفقر، ومعالجة المديونية المتضخمة، والقضاء على الفساد الإداري والمالي.

محور الإصلاح السياسي: وقد حدد هذا المحور الآليات الكفيلة بمعالجة تلك المشكلات، وقد تضمن وضع دستور للبلاد يقوم على الشريعة الإسلامية السمحاء، وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، وتعزيز استقلال القضاء، وإقرار المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، والسماح بعمل جمعيات المجتمع المدني، وكفالة الحقوق الأساسية للمواطنين في العدالة والمساواة وحرية التعبير، وتكافؤ الفرص.

أما بخصوص ما ورد في "لائحة دعوى عامة" من تهم - تجرّم المطالبة بالإصلاح السياسي الذي ذكرت مقوماته آنفاً- من حيث قول المدعي العام (الطعن والتشكيك في نظام الحكم، ونزاهة القضاء، ومؤسسات الدولة) فإنني أرد بما يلي:

إن تبني الدول المتقدمة في العالم، والعديد من الدول العربية والإسلامية من اليمن إلى البحرين إلى الأردن والمغرب وغيرها، لآليات المؤسسات الدستورية وتشريع عمل جمعيات المجتمع المدني، قد أثبت نجاحها في تجسيد الوحدة الوطنية، وتطبيق مبادئ العدالة والمساواة وحرية التعبير، وأسهم في القضاء على الفساد الإداري والمالي، وتثبيت أسس العدالة الاجتماعية لهذه الشعوب، ويصدق على ذلك كلام ابن القيم في الطرق الحكمية حيث يقول "فإن الله سبحانه وتعالى أرسل رسله، وأنزل كتبه، ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذي قامت عليه السموات والأرض، فإذا ظهرت أمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان، فثمّ شرع الله ودينه".

وإذا أردنا في هذا البلد الإسلامي المبارك، أن نسهم في إثبات أن الإسلام صالح لكل زمان ومكان، وأن نفتح باب الاجتهاد في تحقيق المصالح الكلية التي جاء بها الإسلام، فإن الأخذ بآليات بناء الدولة الإسلامية الحديثة المستندة إلى كتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، هو المدخل الصحيح لمواجهة كافة الأزمات والتحديات التي نعيشها، وهو الكفيل بأن

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

تبقى بلادنا، لا كمهوى لأفئدة الناس وحسب، ولكن كأنموذج حي للدولة الإسلامية الحديثة، القادرة على مواجهة أزماتها المعيشية، ومخاطر التطرف والإرهاب في داخل البلاد، ومواجهة ما تحمله المخططات الأجنبية من تحديات للقيادة والشعب معا.

ومن جانب آخر، فإنني أعتقد بأن ما ورد في خطاب "رؤية لحاضر الوطن ومستقبله" وما تبعه من خطابات مطلبية أخرى، تعبر في مجملها عن مطالب أغلبية الشعب، ولا تقتصر على المجموعات القليلة التي وقعتها.

وحين يقول الادعاء العام في لائحة الدعوى "حتى أصبح هذا التوجه أشبه ما يكون بمضمار يتنافس فيه هؤلاء وكأنهم أوصياء على المواطنين، وهم فئة قليلة"، فإنني أطالب بإجراء استفتاء شعبي عام خلال مرحلة الانتخابات البلدية القادمة، لكي نضع مصداقية تعبير هذه المطالب عن المواطنين على محك الاختبار، لكي نحقق معنى الحديث الشريف (أنتم شهود الله في أرضه). كما أؤكد على أن قلة عدد الموقعين على هذه الخطابات والبيانات المطالبة، لا يعود إلى عدم تأييدها من أغلب الفعاليات الاجتماعية، وإنما يعود إلى تغييب جمعيات المجتمع المدني في بلادنا حتى لا تعبر عن رأيها، بل إن كل ذلك يرجع إلى غياب الحريات وسيادة القمع وتكميم الأفواه.

وما اعتقالنا لمدة تزيد عن خمسة أشهر بدون عرض قضيتنا على المحكمة الموقرة، وما اضطراب زملائنا من "دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري" الذين اعتقلوا معنا على خلفية هذه الخطابات المطالبة، وإطلاق سراحهم بعد أن فرض عليهم التعهد بعدم معاودة المطالبة بالإصلاح السياسي، ثم منعهم من السفر، وما هذه التهم الجاهزة التي كالتها لنا الادعاء العام من خلال تجريمه لمطالبنا الشعبية العادلة، ومطالبته بإيقاع أقصى العقوبات علينا، ومطالبته بالحجر علينا بالتعهد بعدم الاستمرار في المطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري، إلا انتهاك صارخ لحقوق المواطنة وحقوق الإنسان، التي كفلتها الشريعة الإسلامية، ومواثيق حقوق الإنسان التي وقعتها بلادنا.

### ثانيا: بيان "معا في خندق الشرفاء":

وفق الاهتمام بالشأن العام، وللدرد على المؤامرات الخارجية ضد بلادنا، قمت مع عدد من المهتمين بالشأن العام من مختلف أرجاء المملكة، بالتشاور في إعداد خطاب "معا في خندق الشرفاء" لقوله تعالى ﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾، وقد عبر الخطاب عن التمسك بالوحدة الوطنية والالتفاف حول القيادة، كما عبر بالنص التالي: "نقف ضد كل أشكال التدخل في



## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

الشئون الداخلية لأي دولة، أو تعريض أمنها ووحدها للخطر، وندعو كل الشرفاء في العالم لفضح وإدانة ما يتردد في كواليس الإدارة الأمريكية من أفكار حول التدخل لتقسيم بلادنا المملكة العربية السعودية، تحت عناوين ومبررات تحفيظ منابع الإرهاب وقضايا حقوق الإنسان".

كما تضمن الإشارة إلى مطالبة القيادة بإجراء عملية إصلاح سياسي شامل.

### ثالثاً: خطاب دفاعاً عن الوطن:

شاركت مع عدد من المهتمين بالشأن العام، بالتشاور وإعداد خطاب "دفاعاً عن الوطن"، وقد كان أول بيان يعبر بشجاعة ووضوح عن إدانة الإرهاب في داخل المملكة، بدون موارد، استناداً إلى قوله تعالى ﴿ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ وقد عرض البيان لأسباب الإرهاب الداخلية، ليس من أجل تبريره، وإنما ليسهم مع غيره في البحث عن أسباب ظاهرة الإرهاب وممكنات علاجها، وقد أدان البيان كافة أشكال العنف والإرهاب في العبارات التالية: "وإننا في الوقت الذي نعلن فيه، عن إدانتنا واستنكارنا لكافة أشكال التطرف والعنف المادي والرمزي، التي تسعى لاختطاف المجتمع، وتدمير مقومات وأسس الدولة، فإننا نطالب كافة المشاركين في هذه الأعمال والمحرضين عليها، بالقيام بنبذ كافة أشكال التطرف والعنف والإرهاب، قولاً أو عملاً".

كما تضمن التذكير بما ورد في خطاب "رؤية لحاضر الوطن ومستقبله"، ودعا إلى البدء في الإصلاح السياسي الشامل كمدخل لمعالجة كافة الأزمات والتحديات التي تجابهها بلادنا داخلياً وخارجياً.

وقد وقع عليه أكثر من ثلاثمائة مواطن ومواطنة من الأكاديميين والأطباء والكتاب والمثقفين من مختلف أرجاء الوطن وتكويناته الاجتماعية والدينية المختلفة.

لقد بادرننا إلى إعلان هذا الموقف الوطني الصادق في الوقت الذي لم يجرؤ على التعبير عن هذا الموقف كثير من العلماء وطلاب العلم، وغيرهم مجاملةً للتيار المتشدد.

### رابعاً: خطاب "معا على طريق الإصلاح":

وقد وقعت على هذا البيان الذي تجاوز عدد الموقعين عليه ألف مواطن ومواطنة، استناداً لقوله تعالى ﴿إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت﴾، والذي يتضمن تأييداً للتوجهات الإصلاحية للدولة، ويطالبها بتنفيذ ما ورد في خطاب "رؤية لحاضر الوطن ومستقبله"، وما تضمنه من توصيات مؤتمر الحوار الوطني الثاني المنعقد في مكة المكرمة، والذي رعته الدولة.

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

فهل يمكن أن يتم تفسير كل هذه المطالب العادلة، والمواقف الوطنية المسئولة التي عبرت عنها مع المثات من المواطنين والمواطنات، "على أنه تشكيك في نهج الدولة وإثارة للفتن وتجاهل لولي الأمر"، وسواها من التهم المدونة في لائحة دعوى عامة؟

### القسم الثاني : دفاعي عن الآراء الواردة

#### في حوار على موقع الساحل على الانترنت، وإذاعة مونت كارلو:

أما فيما يخص الأقوال المنسوبة إلىّ فمنها ما نصه "إن من أهم أسباب انتشار العنف في المملكة هو احتكار تيار فقهي واحد من التيارات الأربعة ونفي ما عداه من مذاهب وطوائف، مما أدى إلى تغلغل هذا التيار في كافة مفاصل النظم التعليمية والتربوية والاجتماعية والسياسية".

وقبل أن أورد في دفاعي عن ما ورد في هذه الجملة الطويلة من آراء واجتهادات، أود أن أوضح حقيقة تتصل بهذا الأمر، وقد وردت في ثنايا حوارني على الإنترنت، ومفادها أن الاختلاف بين الناس، من حيث التشدد والغلو أو التسامح والموضوعية، فطرة وطبع فطر الله عليها عباده.

كما أن التشدد والغلو لا يختص بفكر دون آخر، ولا بتيار أو مذهب دون سواه، وأن هذه الظاهرة البشرية توجد في كل زمان ومكان، وقد نبهنا رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم إلى اجتناب المغالاة فيما ورد عنه في الحديث حيث قال "إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فيسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا".

لذا فإن طريق الغلو والتشدد والتطرف والإرهاب التي اختطها تيار ديني يستند إلى مذهب معين، لا يعني أن كل أتباع هذا المذهب هم من المتطرفين.

ووجود تفاوت بين المذاهب الإسلامية، أمر معروف لم أختصره من عندي، وإنما هو شأن متداول بين الجميع، وأشير هنا لما أكده الشيخ محمود عاشور، وكيل الأزهر السابق وعضو مجمع البحوث الإسلامية، حيث نبه إلى أن من أبرز ما يعانيه العالم الإسلامي اليوم، يكمن في الضعف والفرقة والتمزق، وأن سببه الرئيس هو الخلاف المذهبي بين المسلمين، وأن هذا المأزق، يفرض على ولاة الأمور والعلماء والمفكرين، أن يبحثوا عن مخرج من هذا المأزق الذي يهدد بمزيد من تدهور الأمور".

وانطلاقاً من إيماني بحق كافة مكونات المجتمع المذهبية والطائفية والثقافية بانتهاج

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

الأسلوب السلمي للتعبير عن آرائها واجتهاداتها الدينية والحياتية، فإنني أعتقد أن من حق تيار الغلو والتشدد المستند إلى هذا المذهب أو سواه، أن يعبر عن فكره واجتهاده بطريق سلمي، وهذا ما أتاحتها الدولة لهذا التيار عبر كافة المنابر والمؤسسات على مدى زمني طويل، إلا أن تفرده واحتكاره للفهم الصحيح للعقيدة ونفيه لما عداه، قد دفعا به إلى مرحلة التشدد والتطرف التي نعيشها، حيث خرج على تيار الاعتدال والوسطية داخل نفس المذهب الذي يمثله كبار العلماء، وخرج بالعنف المسلح على المجتمع والحكومة على السواء.

ولذا وقفت كما وقف غيري أمام ظاهرة التشدد والغلو والتكفير والإرهاب، لأرى أنها ظاهرة معقدة وتتطوي على أسباب عديدة فكرية ومعيشية وسياسية واجتماعية وتتداخل في تكوينها عوامل داخلية وخارجية أيضاً، مثل حرب أفغانستان، والمظالم الأمريكية والإسرائيلية في العالمين العربي والإسلامي.

وبالرغم من قناعاتي بأن الإرهاب لا ينمو ولا يتزعرع إلا في ظروف غياب الحرية، وتفاقم الأزمات الحياتية للناس، إلا أن تيار التشدد والغلو الذي يبلغ مرحلة التكفير والإرهاب في بلادنا قد حظى بمساحة كافية من الحرية. ولكنها الحرية القاتلة، التي قمعت ما عداه من مكونات المجتمع، وقضت على إمكانية الحوار مع تيار الوسطية والاعتدال ومع المذاهب الفقهية الأخرى، وكرست إيهامه بصواب ما يذهب إليه، وجعلت منه كياناً مستبداً يحتكر الحقيقة.

ولذا تمكّن من الاستحواذ على قلوب الشباب وتجنيدهم في تنظيمات في مختلف مرافق الدولة ومناطق المملكة، ولو أن الباب كان مفتوحاً أمام حرية التعبير، وتكوين جمعيات المجتمع المدني، وأمام فقهاء المذاهب الأخرى، وأمام العقلاء من نفس المذهب، لما توهم ذلك التيار أنه على صواب دائم، ولما تمكّن من الاستحواذ على هذه القاعدة الكبيرة من الشباب، لأنها ستتوزع على المذاهب والتيارات الأخرى، مما يساعد على نشوء حوار ثقافي وفكري، يؤدي إلى ترسيخ مبدأ القبول بالاختلاف، ومبدأ "رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب" الذي قال به الشافعي.

(ولضيق الوقت، فلن أجد مجالاً لقراءة مذكرة كتبته، تحدد مفهوم العنف والإرهاب من جهة، وتوضح مفهوم المجتمع المدني وجمعياته المختلفة، ودورها في الحد من ظاهرة التشدد والإرهاب، وأرفقها لفضيلتكم، وأرجو اعتبارها جزءاً من مرافعتي).

ويتفق مع مجمل ما ذهبت إليه، كثير من الكتاب والمثقفين الذين ينشرون آراءهم في صحفنا السعودية، وأستشهد برأيين في هذا الصدد للدكتور خليل الخليل والشيخ أحمد بن

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

عبد العزيز ابن باز.

يقول د. خليل الخليل، الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في مقال بعنوان: "مؤتمرات ومواقف للبراءة.. والإرهابيون ما زالوا يقتلون ويفجرون" "أن الإرهاب قضية معقدة وتحتاج إلى مصداقية في الطرح، ووضوح في الرأي، والدولة في حاجة إلى تحرك الجهات الثقافية، وفي حاجة إلى تفعيل المؤسسات الدينية، إلا أن الحقيقة المرة، التي تتمثل في فقدان التعليم الديني حيويته، وغياب أسماء دينية وكبيرة ومؤثرة، إضافة لتشدد الخطاب الديني، كل هذه الأشياء هي مسئولة أولاً وثانياً وثالثاً، عما حدث ويحدث" (الشرق الأوسط - في ٢٩ / ٤ / ٢٠٠٤) ويقول الشيخ أحمد بن عبد العزيز ابن باز في مقالة بعنوان "سياسة الإقصاء": "إن سياسة إقصاء الآخر وعدم الاعتراف به ونزع الصبغة الشرعية عنه، وامتلاك الحق الأوحى في تفسير النص، وهي أهم صفات التطرف الفكري والذي يمارس لدينا في هذا البلد المبارك وبشدة، للأسف من بعض العلماء وطلاب العلم" .. ويمضي في حديثه إلى أن يقول "إننا وبصراحة لا نعاني من أفعال متطرفة وحسب بل نعاني من بيئة متطرفة نعيشها جميعاً، استطاع ذلك المنهج الاقصائي أن يساهم في إنشائها ويفرس جذوره فيها ويغذيها، عبر جميع وسائله التي يملك حقاً حصرياً باستخدامها منذ عقود من الزمن، من برامج تعليمية، وإعلامية منهجية كانت أو غير منهجية في هذا البلد المبارك ( الشرق الأوسط ٩٣٢٠ في ٦ / ٢٠٠٤).

هذا ما يخص الجانب الفكري الذي يبدو لي كسبب رئيس في تفشي ظاهرة الغلو والتطرف والعنف، أما "العوامل المعيشية المتمثلة في الأزمات الصحية والتعليمية والإسكانية والفقر والبطالة" التي وردت في حوار على الانترنت، فإنني أرى بأنها عوامل مساعدة، ولكن هذه العوامل تفسر حالة الصمت أو التعاطف - التي لا ينكرها أحد- مع تيار العنف. بيد أن الأهم من ذلك يكمن في أن هذه الأزمات المعيشية المترامنة مع كبت حرية التعبير، سوف تعمل على تأزيم الأوضاع لكي تلد عنفاً جديداً، وبأشكال مختلفة، ما لم تسارع القيادة إلى البدء الجدي في عملية الإصلاح السياسي الشامل. إننا نمتلك جيوشاً من العاطلين عن العمل، ومن الطبقات الفقيرة والمحرومة، ومن الشباب والشابات الذين لا يجدون لهم مقعداً في الجامعات، ومن المهمشين بدون جنسية، بما يكفي لخلق حالات أخرى، وصعبة من العنف. ولو أن هذه الأزمات حدثت في الصومال، أو أي بلد فقير آخر، لما اعتبرناها سبباً مساعداً

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

في توليد العنف والإرهاب، لأننا قد عشنا حالات الجوع والفقر مع الآباء، واعتدنا عليها كأمر طبيعي يشمل كافة الشرائح والطبقات، أما أن تحدث في بلد ينتج منذ أكثر من ربع قرن، ما يزيد على ثمانية ملايين برميل من النفط يومياً، ويتجاوز دخل حكومته مئات المليارات سنوياً، وتتيق مديونيته عن سبعمائة مليار ريال؛ فإن ذلك يصبح كارثة بكل المقاييس، وتؤدي بالمواطنين إلى الإحباط ودفعهم للصمت أو التعاطف مع الإرهاب أو التعبير عن احتياجاتهم بعنفٍ جديد.

أفي بلد " البترول " جوعٌ وعسرةٌ  
و" دين " تغشّانا، جبلاً رواسيا  
أفي بلد " البترول " عجزٌ، ولم نجد  
لطلابنا في الجامعات كراسيا  
أفي بلد " البترول " مليون عاطل  
ومليون مسكين، ينادي المواسيا؟  
ترمّدت الآمال يا "جيل" حاضري  
ويا "جيلنا" الآتي، ستحسو المآسيا  
لعبنا ب " مال الشعب" حتى ترمّلت  
بلادي، فلا تلقى من العري كاسيا

واستطراداً في الإجابة على ماورد من كلامي في الانترنت حول " تغلغل هذا التيار المتشدد في كافة مفاصل النظم التعليمية والتربوية والاجتماعية والسياسية، وأنه تم استقطاب الشباب وتجنيدهم ضمن رؤية أيديولوجية تكفر المجتمع "ا.هـ، فإنني سأستشهد هذه المرة بما يؤكد ما ذهبت إليه، وذلك بالإشارة إلى بعض ما عبر به المسؤولون في الحكومة حول مشكلة الإرهاب. وهنا أورد جزءاً صغيراً من مقالة كتبها الأمير خالد الفيصل، ونُشرت في جريدة الوطن بتاريخ ١٢/٦/٢٠٠٤م حيث يقول فيها : (من علم طفل دار الأيتام أن وطنه الإسلام - وليس السعودية - وأن مهنته المستقبلية هي الجهاد، وأن مشاهدة التلفزيون السعودي حرام لأن فيه موسيقى؟ من حوّل ساحات المدارس والجامعات إلى معسكرات حركية وجهادية؟! من حوّل المخيمات الصيفية إلى معسكرات تدريب على الأسلحة؟ من أقتع الشباب السعودي بأن أقرب طريق للجنة هو الانتحار، وقتل المواطنين والمقيمين ورجال الأمن وتفجير المجمعات السكنية؟ من فعل هذا بنا؟

رواق عربي (١٢٥)

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

أعتقد أن كل من في هذه البلاد يعرف الفاعل المسئول عن كل هذا، وما هي إلا عودة للكتب والمطويات والأشرطة، التي وزعت بمئات الآلاف، في المدارس والجامعات، والمساجد والجمعيات الخيرية، في السنوات العشرين الماضية، لنجد الأسماء مطبوعة عليها بكل وضوح!!! ومواقع الإنترنت تكشف عن البقية) انتهى كلام سمو الأمير. أما من جانبي فإنني أتساءل أيضاً .. ألم يتم ذلك تحت سمع وبصر المؤسسات الحكومية، وتتحمل بذلك وزر ما حدث ؟

أما معالي وزير الشؤون الإسلامية فقد ذكرت جريدة الحياة في عددها ١٥٠٧٤ وتاريخ ٥/٧/٢٠٠٤، أن معالي وزير الشؤون الإسلامية، الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، قد اتهم بعض الإسلاميين في المملكة بمعاملة الإرهابيين والمنحرفين فكريا، والافتقار إلى الشجاعة في بيان الأحكام الشرعية وأداء الأمانة. وذكرت الصحيفة أنه عبّر عن (خيبة أمله من تدني كفاءة الدعاة وطلاب العلم)، وإخفاقهم في دحض دعاوى التكفير ومبررات التفجير، وختم كلامه بالقول (لعل هذا يكون بداية لمزيد من الاهتمام بترسيخ الوسطية والاعتدال في مدارسنا وجامعاتنا، وكل أمور حياتنا، تطبيقاً لتعاليم القرآن الكريم الذي جعلنا أمة وسطا) هـ.

وأصل الآن إلى حديث سمو ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز، الذي وجهه إلى أئمة المساجد وبثه التلفزيون أكثر من مرة، بحيث أصبح معروفا للقاصي والداني. وقد ذكّر سموه أئمة المساجد، بواجبهم في تبصير الشباب بدينهم وبأخطار الإرهاب، وأشار إلى تقصير الكثيرين منهم، وأن الله سيسلط عليهم عبداً من عباده، وأكمل سموه (ونحن من عباده)، وإنما نراقبهم فرداً فرداً.

وحين نقف أمام الدعاة وأئمة المساجد، فإننا نتساءل: أليسوا من أبناء الوطن، ومن نتاج مناهجه؟ ألا يسيطرون على أهم المفاصل الدعوية والتربوية في البلاد؟ ثم أليسوا موظفين لدى الحكومة ؟

وسأستمر في التساؤل حول شرائح أخرى، من الأفراد والجماعات المتشددة لأسأل: ألم يكن أسامه بن لادن أحد أبناء هذا الوطن؟

ألم يشترك خمسة عشر شابا انتحاريا من المملكة في أحداث ١١ سبتمبر؟  
ألا يوجد مئات من الشباب السعوديين يقاتلون في أفغانستان والشيشان والعراق؟  
وبالنسبة لأعضاء التنظيمات الإرهابية الذين أزهقوا أرواح المئات من رجال الأمن

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

المخلصين، ومن المواطنين المقيمين في بلادنا، ألا ينتمون إلى الوطن وإلى مناهجه وأنشطته الدعوية؟

ألم تعطل الأجهزة الأمنية المئات منهم؟

فمن أين أتوا، ومن أين رضعوا فكر التشدد والغلو والتطرف والإرهاب؟

وأرجو بعد إيراد هذه المقتطفات والتساؤلات أن أكون قد دفعت عني التهمة التي تقول (كما تضمنت التشكيك في نهج الدولة والوطن في كيانها القائم على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وتبرير العنف والإرهاب، واستغلال العمليات الإرهابية، للنيل من نهج البلاد والوطن في مرتكزاتها الدينية، وزعمه أن نهج الدولة وسياساتها ساهم في نشأة الفكر الإرهابي والتكفيرى) وأؤكد هنا، أن ما عبرت عنه لم يتضمن التشكيك في نهج الدولة ولا الوطن في كيانها، القائم على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، لأن من ينطلق من ثوابت العقيدة الإسلامية، وتعزيز الوحدة الوطنية، ويؤكد الالتفاف حول القيادة، لا يمكن أن يشكك في مشروعية الدولة ومرتكزاتها الدينية، وأن ما عبرت عنه هو قراءة نقدية للأخطاء التي ارتكبتها الأجهزة الحكومية، لكي يشرع الجميع في العمل على مواجهة التحديات ومنها مشكلة الإرهاب.

أما ما يتعلق بتهمة تبرير العنف والإرهاب، فقد قلت في نفس الحوار على الانترنت، الذي استشهد به الادعاء العام، ما يلي " وبالرغم من أنني أنطلق هنا من إيماني بحق كافة القوى في التعبير عن حقوقها، ولا أهمش دور الأوضاع المتأزمة، التي يمكن أن تقود أي تيار لاتخاذ الشكل الملائم للمطالبة بحقوقه، إلا أنني أدين وبشكل مبدئي قاطع، كافة أشكال العنف المسلح، كوسيلة للمطالبة بهذه الحقوق مهما كانت هذه الأسباب "

أما بخصوص التهمة التي تقول " والسعي إلى إثارة الفتن وبث بذور الخلاف بين أبناء الشعب، وإثارة التحزب المذهبي والطائفي " فإن ردي على ذلك كالتالي:

إن الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها بلادنا تستدعي منا، أكثر من أي وقت مضى العمل على تدعيم الجبهة الداخلية، والتمسك بالوحدة الوطنية، لكن الوحدة الوطنية لا تقوم على التمييز الطائفي والمذهبي والمناطقي، ولا على حرمان بعض الشرائح الاجتماعية والمناطق من نصيبها في الثروة والمراكز القيادية، ولكنها ترسخ بالاعتراف بالاختلاف، وبحق تلك الفئات، والمذاهب، والطوائف في الوجود والتفاعل مع المكونات الأخرى بدون قسر أو تهميش أو إقصاء، وإن ما طالبنا به من إزالة لكافة أشكال التمييز المذهبي

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

والطائفي والمناطقية، ومن مطالبة بالتوزيع العادل للثروة، هو السبيل الأمثل لرفع الغبن، وتعميق الإحساس بالمواطنة، وهو ما يقوي ويرسخ دعائم الوحدة الوطنية والالتفاف حول القيادة.

وبخصوص التهمة والتي تقول "وأن هذه المؤسسة لا تستجيب -على حد زعمه- لضرورة التغيير، وحثه على استغلال المرحلة الدولية والمعارضة المطلوبة في الخارج في الضغط على الحكومة للتغيير -بما يخدم مصالحهم- وكذلك الحث على استغلال السياسة الأمريكية الجديدة، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، في المنطقة، والتي ترفع شعارات مكافحة الإرهاب والخطر الإسلامي والدفاع عن حقوق الإنسان والجماعات الإثنية والدينية وحقوق المرأة، حيث يمكن -على حد قوله- أن تتقاطع مصالح تطوير بلادنا، مرحلياً مع تلك الشعارات، وأنه يجب الاهتمام بها والسعي بكل السبل في تعزيز فعاليات تطبيقها في البلاد على حد زعمه" أ.هـ.

فإنني أقول بأن هذه الدعوى قد أوردت كلامي بشكل محرف، وأثبت لكم أدناه ما قلته حرفياً، وهو ما أمل أن يبطل التهمة.

لقد قلت "أما فيما يخص العامل الخارجي، والذي يمكن تحديده بشكلين هما: تأثير المعارضة المطلوبة من الخارج من جهة، وتأثير ضغوط الدول الأجنبية على الوضع الداخلي من جهة أخرى".

وفيما يخص الجانب الثاني، فأرى أن السياسات الأمريكية الجديدة وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تسعى لفرض سيطرتها الشاملة على العالم، وعلى مقدرات وثروات المنطقة العربية تحديداً، وذلك تحت عناوين مكافحة الإرهاب والخطر الإسلامي، أو الدفاع عن حقوق الإنسان والمرأة والجماعات الإثنية والدينية، وذلك بصورة ذرائعية تصب في طريق تحقيق مصالحها وسيطرتها المطلقة على المنطقة، واستخدامها كورقة ضغط وابتزاز إزاء المنافسين الآخرين أو إزاء حكومة بلادنا.

وبالرغم من كل ذلك، لا يمكننا إغفال الأهمية الكونية لهذه القيم والمفاهيم باعتبارها تمثل ضرورة وحاجة مشتركة لكل البشر، ولذا يمكن أن تتقاطع مصالح تطوير بلادنا مرحلياً مع تلك الشعارات، وعلينا الاهتمام بها والسعي بكل السبل لتعزيز فعاليات تطبيقها في وطننا وفي كل مكان في العالم.

وأود إيضاح المقصود من عبارة "لذا يمكن أن تتقاطع مصالح تطوير بلادنا مرحلياً مع تلك



## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

الشعارات " بالتشبيه التالي: لو أن ألد أعدائك مر من عند بيتك وأنت تطفئ النيران المشتعلة فيه، وقال إن هذا البيت يحترق ولا بد من إطفاء النار، فهل تتوانى عن إطفاء الحريق لأن كلامه توافق مع ما تقوم به؟

وأما حديثي عن المعارضة الخارجية فقد قلت فيه حرفياً:

"أما فيما يخص تأثير المعارضة الخارجية فإنني أتركه للزملاء المساهمين من خارج المملكة للحديث عن فعاليته، فهم أدري به مني".

(وهنا أرجو من عدالة المحكمة أن تطلع على كامل الحوار لتقف بنفسها على إدانتي للإرهاب، ووقوفها ضده، وعلى تركيزي على تعميق وتجسير العلاقة مع القيادة) وأما بشأن تهمة المشاركة في حضور اجتماع خارج البلاد لمناقشة بعض قضايا الشأن العام للبلاد، فإن كان المقصود هو الاجتماع الذي عقد في البحرين على هامش "مؤتمر مكافحة التطبيع مع العدو الإسرائيلي" فقد أجمت بالموافقة عليه سابقاً، وهو حق من حقوقكم مواطن، أما أن يكون لقاءً آخر فأرجو إيضاح ذلك .

وفي الختام، أود الإشارة إلى ما ورد في آخر "لائحة دعوى عامة" من أنه قد سبق توقيفي في ١٤/٣/٢٠١٤هـ لانتماي لما يسمى "الحزب الشيوعي في السعودية".

وأؤكد هنا على صحة هذا الكلام، إلا أنني اعتقلت قبل ذلك التاريخ بحوالي أربعة أشهر. وقد كنت منتمياً إلى إحدى منظمات الحزب وهي "لجنة أنصار السلم" وتعمل كلجنة لحقوق الإنسان، والإسهام في الجهود الثقافية العالمية لتثبيت دعائم السلم العالمي، والحوار والتعايش بين كافة شعوب ودول العالم.

كما أود أن أوضح بأن هذا الحزب، كان تنظيمياً سياسياً يعبر في برنامجه - الذي توجد نسخة منه لدى الجهات الأمنية - عن تبنيه للاشتراكية كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية الكفيلة بضمان العيش الكريم للمواطنين، ولا سيما الطبقات الفقيرة منه.

وإنني أستغرب الحديث عن هذا الموضوع بعد مضي أكثر من ٢٢ عاماً عليه، لا سيما وأن الدولة خلال فترة اعتقالنا كانت تنفي وجود معتقلين سياسيين في سجونها سواء من الحزب الشيوعي أو من سواه، كما أن قضيتنا لم تُحل للمحكمة الشرعية، رغم إضراب بعضنا عن الطعام في السجن ومطالبتنا بمحاكمة علنية عادلة.

وقد تم الإفراج عنا بفضو ملكي عام ١٤٠٣هـ، بعد أن نالني جراء ذلك قضاء مدة تقارب عشرة أشهر في السجن، كما تم فصلي من عملي بعد إطلاق سراحي، وتم حرمانني من السفر

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

إلى الخارج، لمدة تتجاوز اثني عشر عاماً.

كما أن الأجهزة الأمنية طلبت منا يوم الإفراج عنا، عدم التحدث عن موضوعنا للناس، كما أن خطاب وزارة الداخلية الموجه لمقر عملي في (أرامكو) لفصلي من عملي، لم يشر إلى اعتقالني في قضية سياسية، وإنما ذكر أن المذكور قد سجن في قضية معلومة لدى سمو وزير الداخلية.

واليوم .. إذا أردنا أن نعمل بشكل إيجابي ملموس، على جعل الإسلام مصدر جذب وأنموذجاً صالحاً لكل زمان ومكان، فإن علينا أن نقطع الطريق على القوى التي اختطفت الإسلام، وعملت على تسويقه كدين تطرف وعنف وإرهاب وعداء للآخر وللعصر.

وإذا أردنا أيضاً أن نرد على هجمات القوى المعادية، التي تصم الإسلام بالتخلف والرجعية؛ والتمييز ضد المرأة، فإن علينا أن نبرز الوجه الحضاري للإسلام، الذي يحقق قيم العدل والتسامح والإقرار بحق الاختلاف، وقبول الآخر. كما أن علينا الأخذ بآليات وهياكل بناء الدولة الحديثة، القادرة على تطبيق العدالة والمساواة وحقوق الإنسان، وتمكين المرأة من نيل حقوقها الشرعية، وكل ما من شأنه تحقيق التطبيق الأمثل للعدالة الاجتماعية.

وأعتقد أن كل ما قمت بالتوقيع عليه - من خطابات وبيانات - مع المثات من المواطنين، من العلماء، والأكاديميين، وأساتذة الشريعة، والمثقفين، والمهتمين بالشأن العام رجالاً ونساءً، ما هو إلا إسهام منا للمطالبة بإرساء دعائم الدولة الإسلامية الحديثة، التي تتبنى الدستور القائم على كتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، والذي ينص على الفصل بين السلطات الثلاث، وتعزيز استقلال القضاء، وكفالة حرية التعبير عن الرأي بكافة الطرق السلمية، وتشريع قيام جمعيات المجتمع المدني السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، للتعبير عن مطالب منتسبيها.

إن كل ذلك سيعمل على إبراز الوجه الحضاري للإسلام، وتأكيد صلاحيته لكل زمان ومكان على صعيدي العقيدة وتطبيقات العدالة الاجتماعية. وإن في تبني هذه الآليات، ما يدعم الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي، ويعزز تماسك الجبهة الداخلية، وتجذير الانتماء الوطني، ويدعم الالتفاف حول القيادة، لكي نجابه جميعاً كافة التحديات الداخلية والخارجية، وكافة الأزمات التي تواجهها بلادنا اليوم وغداً.

وتلخيصاً لدفاعي ضد التهم الموجهة إليّ أوضح ما يلي:

انطلق المدعي العام في دعواه من مقدمة خاطئة، ترتب عليها خطأ كل ما تبعها من نتائج،

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

فقد بدأ العريضة، بحقيقة أننا قمنا بتبني بيانات، وإصدار عرائض موقع عليها من جموع من المواطنين السعوديين، وقد افترض بأن في هذا العمل جريمة يعاقب عليها النظام، دون أن يبين ما هو مصدره في التجريم، وبالتالي في المطالبة بالعقوبة، فالقاعدة الشرعية والنظامية تقول بأن: لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص. وقد نص نظام الإجراءات الجزائية السعودي في المادتين (٢) و(٣) بما فيه تأكيد على هذا المبدأ، وذلك بشكل يتوافق مع ما جاء في النظام الأساسي للحكم في المادة(٣٦).

فأين هو النص الذي يجرم هذا الفعل؟ وأين النص الذي يحدد العقوبة المترتبة عليه؟  
٢- زعم الادعاء بأن في مطالبنا ما يعد تهميشاً لدور ولي الأمر في البلاد، بينما نرى أن في مطالباتنا تنظيم للصلاحيات، وبشكل يحقق مصالح البلاد العليا، وقد قمنا بتقديم مطالبنا بطريقة سلمية وعلنية، تتوافق مع مبادئ الشرع المطهر، الذي جاء بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومتوافق مع قوله صلى الله عليه وسلم: (الدين النصيحة الدين النصيحة الدين النصيحة قالوا لمن يا رسول الله؟ قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم)، وقد حدثتنا كتب السير عن أن الصحابة كانوا يناصحون الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يكن ينكر عليهم ذلك، عرفنا ذلك في قصة الخندق مع سلمان الفارسي، وفي قصة أسرى بدر، وموقع الجند في بدر وغير ذلك.

كما أن هذا المبدأ جاءت به الأعراف والمعاهدات الدولية التي حمت حق الإنسان بتشكيل الجمعيات السلمية، وأكدت على حقه بحرية التعبير المنضبط، كما يفهم من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادتين (١٩) و(٢١)، وفي المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفي كل الأحوال فإن ما قمنا به لا يخرج عن نطاق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومفهوم النصيحة، حسب ما جاء في الفقه الإسلامي، وعن مفهوم حرية التعبير في المفهوم القانوني والنظامي.

٣- ما زعمه الادعاء بأن في مطالبتنا بالفصل بين السلطات خروج عن الطاعة هو غير صحيح، وفيه تحميل لما لا يحتمل، فالخروج عن الطاعة لا يكون إلا في الخروج المسلح، فأين يكون نزع الطاعة من أشخاص يبدوون خطابهم بمخاطبة ولي الأمر بالأمر، ويختمونه بالدعاء له، وبلاعتراف له بالقيادة والزعامة؟

والحقيقة أن مبدأ الفصل بين السلطات هو من المبادئ السياسية الحديثة، التي أجمعت

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

على تطبيقها أمم العالم جميعها، حتى صار من المبادئ السياسية والإدارية المسلم بها عند الجميع لتحقيق المصلحة فيها وبها، كما أن هذا يعرف في علم الإدارة بمبدأ تقسيم العمل، وهو يدرس في عدد من جامعاتنا.

ومطالبتنا أيضاً بتطبيق هذا المبدأ لا يخرج عن كونه داخلاً في دائرة الاجتهاد، لتحقيق مصالح المواطنين بالشكل السليم والأمثل.

٤- زعم الادعاء بأن في مطالباتنا إثارة للفتنة وتجاهلاً لولي الأمر، والحقيقة أن القيادة الرشيدة ممثلة بولي العهد رعاها الله، قد رحبت بمطالباتنا في خطابنا الأول، وقد استقبلنا سمو ولي العهد وشد من أزرنا وقال لنا بأن طلباتكم هي مشروع.

٥- إن بلادنا حفظها الله مستهدفة، وإن العالم ينظر لهذه المحاكمة بعين الترقب والترقب، وأن محاكمتنا على آراء أديناها بطريقة سلمية وحضارية، فيه مدخل لأعداء هذه البلاد، فمثل هذه المحاكمة وكما تعلم المحاكمة الموقرة، لا تقرها أنظمة حقوق الإنسان والتي وقعت المملكة على الكثير من عهودها، كما أن الحكم ببراءتنا فيه دليل على استقلال القضاء وعلى عدالة الشرع. مما سيلجم كل متربص ببلادنا، رعاها الله وحفظها من كيد الكائدين.

وبهذا أنهى دفاعي، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد سيد الأنبياء والمرسلين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

علي بن غرم الله الدميني الغامدي

نداء إلى القيادة والشعب معاً:

## الإصلاح الدستوري أولاً

ديسمبر ٢٠٠٣ م



في نهاية عام من النشاط الإصلاحي رفعت نخبة من التيار الوطني بأطيافه السياسية والفكرية المتنوعة عريضة ثالثة إلى ولي العهد وعدد من الأمراء الكبار، طالبت فيها بالمسارعة في تنفيذ برنامج إصلاحي جوهري وشامل يبدأ بوضع دستور جديد للدولة وقيام ملكية دستورية، وتؤسس لعلاقة محددة وواضحة بين الحاكم والمحكوم. مرت العريضة بدورة إجرائية معقدة بعض الشيء بسبب تباين وجهات النظر والانشدادات الأيديولوجية والسياسية لدى أفراد التيار الوطني الإصلاحي، وربما هذا ما سمح لبعض الجهات في الدولة استغلال هذا التباين من أجل تقويض المسعى الإصلاحي الجمعي، الأمر الذي تسبب في انسحاب بعض الموقعين على العريضة في وقت لاحق، إلا أن العريضة مهما حصل تبقى جزءاً من رصيد الإصلاح الوطني، وتستحق الإشادة والتقدير من القوى الإصلاحية في هذا البلد. وفيما يلي نص العريضة:

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم  
صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز  
ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني  
رعاكم الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ننقل لكم شكر الموقعين على هذا الخطاب، من دعاة المشاركة الشعبية والإصلاح الدستوري في هذا البلد الطيب، من إخوانكم وأبنائكم، على اختلاف أطيافهم ومناطقهم، للاتجاه الإصلاحي الذي أعلنه خادم الحرمين الشريفين.

ويحيونكم على مناداتكم بالمشاركة الشعبية، واستقبالكم العديد من دعاة الإصلاح، من المشاركين في تقديم (رؤية)، من العلماء وأساتذة الجامعات والمحامين والمهتمين بالشأن العام، في شهر ذي القعدة سنة ١٤٢٣ هـ ويعتبرون مقولتكم في اللقاء: رؤيتكم هي مشروع، مبدأ يؤسس التعاون بين القيادة ودعاة المشاركة الشعبية والإصلاح الدستوري. وإذ ينتظرون منكم خطوات رسمية عملية أسرع وأقوى، في طريق النظام الدستوري، يرجون أن يواكبها دعم لجهود المهتمين بنشر ثقافة الإصلاح السلمي، فلن ينجح الإصلاح من دون قيامهم بتشكيل رأي عام يحفزها ويساندها. والإصلاح السلمي خير علاج وواق لمجتمعنا، من الكوارث والمآسي، التي ليس العنف، إلا أحد إفرازاتها، ويعتبرون مساهمتهم هذه جزءاً لا يتجزأ من الولاء والتضامن مع القيادة، في التصدي للأخطار الداخلية والخارجية. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم  
نداء وطني إلى القيادة والشعب معا: الإصلاح الدستوري أولا  
صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز  
ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني  
وفتكم الله  
السلام عليكم ورحمة الله

نحن شركاء (شعبا وحكومة) في هذا الوطن، ومستولون جميعا عن الحفاظ على أمنه ووحدته، وعلى ازدهاره وقوته وعزته، إذن مدعوون جميعاً، في ظل ظروف حرجة وحساسة داخلية وخارجية، إلى تحمل مسؤولياتنا ومراجعة خطواتنا، سواء من كان في مركز القيادة أو هامشها، ومن كان في الصفوف الأمامية والخلفية سواء، كافة الأطياف والمناطق والمستويات.

إن الموقعين على هذا الخطاب من العلماء وأساتذة الجامعات والمثقفين ورجال الأعمال المهتمين بالشأن العام، يؤمنون بدورهم في قول كلمة الحق، بل واجبههم ومسئوليتهم، تجاه الميثاق الذي حملهم الله إياه، في قوله تعالى ﴿وَإِذ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾، من أجل ذلك يقدمون أنفسهم على أنهم دعاة للمجتمع الأهلي المدني، ودعاة للإصلاح الدستوري.  
من أجل ذلك يعلنون ما يلي:

أولاً: أنهم يدينون العنف بكافة أشكاله ومصادره، داخليا وخارجيا، سواء أكان عنف دول وحكومات، أم عنف أفراد وجماعات. ويرون أن انتشار عنف الجماعات قضية مركبة تحتاج إلى تحليل عميق، يتجاوز رؤية ما ظهر فوق السطح، وما استدعى لتبرير العنف من أفكار، لكي لا يغفلنا ذلك عن المسببات الجوهرية. ويرون أن مكونات العنف

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

ليست ناتجة حصرا عن مناهج التعليم الديني، وإنما هي حتما إحدى إفرزات غياب المشاركة الشعبية، عن القرار الحكومي. ولن يجاروا وسائل الإعلام الصهيونية والأمريكية، التي تريد أن تبرئ ساحتها من أن تعاملها في فلسطين والعالم العربي والإسلامي، هو السبب الخارجي في شيوع العنف، فتحاول تحميل الإسلام وقيمه ومناهج تعليمه، فاتورة الغلو والتطرف. ولن يسوقهم تباطؤ الدولة في اتخاذ خطوات أساسية لتجسيد المشاركة الشعبية المطلوبة، إلى الإحباط واليأس، وتبرير مآسي العنف.

من أجل ذلك فإنهم إذ تأملوا الأحداث الجارية، ويحثوا بواعث العنف ووسائله، يودون أن يقدموا خلاصة رأيهم، بيانا للسلطة والمجتمع معا، استجابة لقول الرسول صلى الله عليه وسلم "الدين النصيحة... للأئمة المسلمين وعامتهم"، عسى أن يسهم ذلك في تديير العلاج قبل فوات الأوان.

ثانيا: ويرون من خلال التحليل الاجتماعي والسياسي، لماضي الوطن وحاضره، أن المجتمع حُرِمَ من حقه الطبيعي في التعبير الحر المسئول عن آرائه، وهمشت حرياته التي هي رثته التي يتنفس بها، وحُرِمَ من حقه الطبيعي في مشاركة السلطة في اتخاذ القرارات، التي تتعلق بمصالحه ومصيره.

لقد كانت في عهد الملك عبد العزيز رحمه الله، أشكال بسيطة محدودة من المشاركة الشعبية، أتاحت قدرا من الشورى في القرار الحكومي، وقدرا من التوازن بين السلطة والرأي العام. بيد أنه منذ خمسين عاما تم التدرج في القضاء على هذه الأشكال البسيطة القديمة، شيئا فشيئا حتى تلاشت، وفوق ذلك لم تسمح الدولة بنشوء أي تجمعات مجتمع أهلي مدني جديدة.

ثالثا: إن إقصاء المجتمع عن المشاركة في اتخاذ القرار الحكومي،



## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

أنتج سلبيات كثيرة، عندما عطل مفهوم الشورى، فاختل ميزان العدالة والمساواة، وأنتج هذا الاختلال مفاصد شتى، وتفاوتا في توزيع الثروة، بين المناطق والأفراد، وتكاثرا في البطالة، وعجزا في الاقتصاد، وهذرا للمال العام، وسلبيات كثيرة في مجال التعليم والتربية الاجتماعية، والخدمات الصحية، وجر إلى النيل من الكرامة الوطنية، وقد أوصل البلاد إلى عنق الزجاجة، وعرض الوطن لمخاطر كبرى، وليس نمو العنف إلا أحد إفرازات الإقصاء.

رابعا: إن مناخ الانفتاح للمشاركة الشعبية، ولا سيما حرية التفكير والتعبير المسئولة، هو التربة الطبيعية لنمو الاعتدال في الأفكار والأعمال، وهو المحضن الذي يسمح بانتشار خطاب ديني أصيل يتسم بالاعتدال، عندما يعاد تأسيسه على الكتاب والسنة، لأن الإسلام مشروع سمو روعي ومدني معا، لخيري الدنيا والآخرة معا، فيحقق الشورى والعدالة والمساواة والكرامة الإنسانية والوطنية، والتواصي بالحق وكل مكارم الأخلاق، وعندما يعاد التأسيس في أفق مفتوح، يتحقق في المجتمع رفض الغلو في التكفير والتبديع ونبد العنف، وترسخ فيه ثقافة التسامح والتعددية، في إطار الهوية الوطنية الجامعة.

لن نستطيع عمليا أن نقول: لا للعنف إلا إذا قلنا: نعم للمشاركة الشعبية والتعبير الأهلي المدني السلمي، تعبيرا وتجمعا حرا سلميا مسئولا.

خامسا: أن أي إصلاح من دون بناء دولة مؤسسات تضمن المشاركة الشعبية سريع الزوال، ولو تحقق جزء منه لما تحقق الكل، ولا يمكن أن يستقر ولا أن يستمر، كما نطقت تواريخ الدول والأمم، لأن المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، هي المناخ الطبيعي للقضاء الفعال، على مظاهر الفساد الإداري وهدر المال العام، وهي مناخ توسيع القاعدة الإنتاجية، والتوزيع العادل للثروة، على كافة شرائح الاجتماعية

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

والمناطق المختلفة، وطرح الحلول العملية لمشاكل الفقر والبطالة، والتعليم والصحة والإسكان وغيرها، وتمكين المرأة من أداء دورها في الشأن العام ووظائفها الاجتماعية والاقتصادية، التي قررتها الشريعة الغراء. فكل إصلاح من دون المشاركة الشعبية، لا يضمن نجاحه ولو أمكن لما ضمن استقراره واستمراره، مهما خلصت النيات، وصدقت الهمم وتكاثفت الجهود وتكاثرت. و لا يمكن أن تتبلور المشاركة الشعبية، و لا أن تتم، إلا بإيجاد نظام دستوري.

من أجل ذلك يوجه الموقعون نداء، إلى القيادة والشعب معا:

### أولا: الشق الأول من النداء إلى القيادة:

أ- يطالبون القيادة السياسية بالشروع الفوري، في انتهاج طريق الإصلاح الدستوري، الذي هو طريق التنمية الصحيحة والقوة، في جميع الدول والشعوب، الذي تنادت إليه في هذا الوطن، جهود إصلاحية كثيرة، جماعات وأفرادا، من الأمراء والمثقفين، والعلماء والكتاب والدعاة، من المهتمين بالشأن العام، منذ أكثر من خمسين عاما ولا سيما منذ حرب الخليج الثانية.

وخطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) الذي قدم إلى القيادة السياسية: ممثلة بسموكم الكريم وإخوانكم الكرام، في شهر ذي القعدة ١٤٢٣هـ (يناير ٢٠٠٣م)، إنما جاء امتدادا تراكميا، لما سبقه من مذكرات إصلاحية، محاولا تركيزها بالنقاط الخمس، التي بلورت الإصلاح الذي يتطلبه السياق، بأنه الإصلاح الدستوري، المؤسس على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، الذي يشكل إطارا لتجسيد المشاركة الشعبية. إن المشاركة الشعبية لا تتجسد، إلا في منظومة إصلاح دستوري شامل، عناصره الأساسية، تتجسد في ما يلي:

١- إقرار الحقوق والحريات العامة للمواطنين، التي قررها الإسلام قبل أربعة عشر قرنا من تنادي الأمم الحديثة إليها، ثقافية واقتصادية

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

واجتماعية وسياسية، على اختلاف مناطقهم وطوائفهم ومذاهبهم، وطبقاتهم وانتماءاتهم، واتخاذ الإجراءات التي تضمن احترامها.

٢- انتخاب مجلس لنواب الشعب، فالنواب من أهل العلم والخبرة والرأي والإيثار، الذين ينتخبهم الشعب، هم الأمناء على مصالحه ومحل ثقته، في الحل والعقد، ومحل إجماعه، بما يضمن قيام مجلس النواب بالرقابة والمحاسبة، على السياسة الداخلية والخارجية، وللحفاظ على المال العام. وتمكينه والمجالس المحلية من ممارسة المهام والصلاحيات المنوطة بمثلها دستورياً.

٣- تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: تنفيذية ونيابية وقضائية.

٤- السعي الحثيث لتعزيز استقلال القضاء، عبر إجراءات وهياكل، تضمن حياده ونزاهته، ولا سيما في القضايا التي تكون الدولة طرفاً فيها، وتحديد القواعد القضائية وتوحيدها وإعلانها، وسرعة البت في القضايا، والتنفيذ الفوري لأحكام المحاكم، وإنشاء محكمة دستورية شرعية عليا، تكون مرجعاً لمشروعية الأنظمة ولتفسيرها ولتلقى الطعون فيها.

٥- تقرير قيام تجمعات المجتمع الأهلي المدني، ثقافية واقتصادية ومهنية واجتماعية وسياسية، من نقابات وجمعيات وجماعات. والالتزام بعدم المساس بحق الناس في التجمع والتظاهر السلمي.

ب- يجددون المطالبة باتخاذ خطوات جديدة في طريق الإصلاح الدستوري، ويبلورونها بالمطالب التالية:

١- أن تعلن القيادة مبادرة تمثل التزاماً بتطوير نظام الحكم إلى (ملكية دستورية)، تتضمن العناصر الأساسية في منظومة الإصلاح الدستوري الشامل (ذات العناصر الخمسة السابقة)، وهي مبادرة وطنية (طال على الشعب انتظارها).

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

٢- تشكيل هيئة وطنية مستقلة لإعداد دستور دائم للبلاد، مؤسس على الشريعة، (المتضمن العناصر الخمسة السابقة) من الخبراء وفقهاء الشريعة العارفين بالفقه الدستوري.

٣- استفتاء الناس عليه خلال عام.

٤- البدء في تطبيقه خلال فترة انتقالية لا تتجاوز ثلاثة أعوام.

ج- يثمنون لسموكم وإخوانكم المبادرة إلى الدعوة إلى الإصلاح الدستوري، قبل أكثر من أربعين عاما، تلك المبادرة الرائدة الكريمة، التي أدركت مبكرا، أنه الأسلوب الصحيح لبناء دولة عربية إسلامية حديثة، ونعتقد أن الأمراء اليوم يجدون أن الإصلاح الدستوري، ليس هو الأسلوب الصحيح لبناء دولة عربية إسلامية حديثة فحسب، بل هو طوق النجاة الذي يضمن إنقاذ البلاد والعباد، من مخاطر مشكلات أطلت أعناقها، وليس انفجار العنف، إلا كتلة الجليد الظاهرة، من جبلها الثلجي، العميق الغور تحت الماء. ويجدون أن الإصلاح الدستوري هو درع البلاد لمواجهة معضلات مستقبلية كبرى لمعت بروقها في أجواء عومة طاغية، تزيد القوي قوة والضعيف ضعفا، وأطماع صهيونية تزداد شراسة وعنفا، وظلال هيمنة أمريكية متزايدة، تسلب الشعوب والدول الضعيفة خصوصيتها واستقلالها.

**ثانيا: الشق الثاني من النداء إلى الشعب بكافة أطيافه وشرائحه ولا سيما علماء الشريعة والفقهاء وطلاب العلم الشرعي بتأييد الدعوة إلى الإصلاح الدستوري:**

أ- إن الإخلال بالشورى الشعبية أدى إلى مفاصد كبرى حاضرة، على المجتمع والدولة، وسيؤدى إلى مخاطر عظمى متوقعة، وكل ما يضر بالأمة والدولة، فإنما هو مضر بالملة، وكل ما أخل بالملة، فإنما هو إخلال بأصل عظيم من أصول الدين، التي صرح بها القرآن والسنة، وطبقها السلف الصالح من الرعيل الأول من هذه الأمة، رضي الله عنهم.

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

والنظام الدستوري هو الذي يضمن تطبيق شريعة الحق والعدالة والحرية والمساواة والكرامة الوطنية، ويتيح قيام مؤسسات المجتمع الأهلي المدني بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في كافة المصالح العامة للشعب في أموره الروحية والمدنية سواءاً. وليس الإصلاح الدستوري في الإسلام - إذن - من المصالح المرسله، فضلاً عن أن يكون علمنة، بل هو من فروض الدين العظمى، بل هو التطبيق الأمثل الأشمل الصحيح للحكم بالشريعة. فهو أساس كل إصلاح. وهو الضامن بإذن الله لتوازن المجتمع والدولة، وقيام علاقة طبيعية بين القيادة السياسية والمجتمع، قائمة على التراضي. والتراضي هو أساس ومصدر مشروعية الدولة، الذي يضمن لها الولاء. والولاء هو أساس التماسك والتآلف والتعاون بين القيادة السياسية والمجتمع. والتعاون هو أساس قوة المجتمع والدولة أمام الفتن والتحديات الداخلية والخارجية. فهو الذي يحمي ميزان العدالة الاجتماعية من الاهتزاز، وبذلك يحمي المجتمع والدولة من الأخطار. وهو الحامي بإذن الله للبلاد والعباد من رياح الهيمنة الأجنبية.

ب- إن خير ضمان لنجاح الإصلاح الدستوري، أن يكون نتيجة تفاعل إيجابي بين القيادة السياسية، والفعاليات النخبية والشعبية، من أجل ذلك يطالب الموقعون على هذا الخطاب، ذوي التأثير الاجتماعي، أن يثمنوا الإصلاح الدستوري، وأهميته على حاضر البلاد والعباد، وكونه بمشيئة الله طوق النجاة من الأخطار، وأن يتحمل كل منهم، تبعاته ومسئولياته الجسيمة، من كافة الأطياف والمناطق والاتجاهات، سياسية وثقافية وإعلامية، واقتصادية واجتماعية، من علماء وأساتذة جامعات وتعليم، ومثقفين وكتاب وأدباء ورجال أعمال، ولا سيما النخبة من أهل العلم الشرعي، من فقهاء ودعاة ومرشدين، ويطالبونهم بتهيئة التربة الاجتماعية للإصلاح الدستوري، بالدعوة إليه في كافة المجالس

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

والمساجد والجوامع، والمنابر والنوادي والمجامع، لكي ينضج رأي عام متفاعل، يدعم القيادة السياسية ويحفزها ويعينها على الإصلاح الدستوري.

ويدعون كافة الفعاليات ولا سيما الاجتماعية والثقافية والإعلامية، إلى دعم هذه الوثيقة، بالمشاركة في توقيعها، وجمع توقيعات المشاركين، وإعلانها عبر كافة الوسائل المتاحة. ليكون النداء عريضة شعبية تجسد رأيا شعبيا عاما واعيا فعالا، يحفز على الإصلاح الدستوري، ويدعم توجه القيادة الإصلاحي.

ونسأل الله أن يوفق القيادة السياسية، ممثلة بكم وإخوانكم، وأن يوفق المجتمع السعودي بكافة فعالياته، إلى التعاون على البر والتقوى، وأن يكف عن الوطن شر الفتن، ما ظهر منها وما بطن. ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون، وستردون إلى عالم الغيب والشهادة، فينبئكم بما كنتم تعملون﴾.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

التاريخ ١٤٢٤/١٠/٢٢هـ

الموافق ١٦/١٢/٢٠٠٣

## رؤية لحاضر الوطن ومستقبله

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز

ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، ورئيس الحرس الوطني وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

ننقل لكم إعجاب المثقفين في هذا البلد الطيب، من إخوانكم وأبنائكم على اختلاف أطيافهم ومناطقهم، وتقديرهم وارتياحهم لمناداتكم بالمشاركة الشعبية. ويحيونكم أعظم تحية، على هذه المبادرة، ويعتبرونها مبادرة تصب في الاتجاه السليم، ينتظرها هذا البلد، ويرون أنها أكبر دليل على وثاقة العلاقة بين المجتمع وقيادته، ويعلنون تضامنتهم مع القيادة، في التصدي لكافة الأخطار والمؤامرات، التي تحاك ضد هذا البلد. وقد بدأ إخوانكم وأبنائكم يبلورون رؤية استراتيجية لحاضر هذا البلد ومستقبله، منذ شهر رجب ١٤٢٣هـ ويرجون أن تسهم مع غيرها من الاجتهادات، في الوصول إلى الهدف المنشود، ضمان وحدة البلد واستقراره وقوته. وقد حاولوا إيصالها إلى يد سموكم الكريمة، فطرقوا أكثر من باب، ولكنهم لم يستطيعوا الوصول. فلم يكن بد من إرسالها بالبريد، آملين أن تسهم في عونكم على تحقيق الأهداف الخيرة، وتقبلوا فائق السلام والتقدير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

"دعاة الإصلاح السياسي"

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

رؤية لحاضر الوطن ومستقبله

تاريخ: -/ ١١/ ١٤٢٣ هـ الموافق -/ ١/ ٢٠٢٣ م

صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز

ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، ورئيس الحرس الوطني وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

لقد أثلج صدور المواطنين أسلوب الشفافية الذي انتهجتموه، في تلمس مشكلات الوطن وحلولها، من خلال لقاءاتكم الصريحة بعدد من فئات الوطن ومثقفيه، وإعلانكم أمام الملأ عن رغبتكم في سماع آراء الناس، وهو نهج حميد يتجاوب معه لضيء من إخوانكم وأبنائكم المواطنين، الذين أقلقهم ما يتعرض له الوطن من مخاطر، منذ تداعيات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، حيث أصبح المناخ الدولي والإقليمي خاصة-الذي تقع منه بلادنا في القلب- متسماً بالتهديد العسكري، والتلويح بالتدخل في الشؤون الداخلية، وإعادة رسم خريطة المنطقة بأسرها.

والموقعون على هذه الرؤية، وإن تنوعت اتجاهاتهم ومناطقهم، تلتقي مشاعرهم على التمسك بوحدة وطنهم-المملكة العربية السعودية- وقيادته، ويعلمون تضامنتهم مع القيادة في التصدي لكافة الأخطار التي تهدد حاضر ومستقبل بلادنا، ويرون أن مواجهة تلك الأخطار تستدعي إصلاحاً جدياً، يمتنّ العلاقة بين السلطة والمجتمع.

وانطلاقاً من قول الرسول صلى الله عليه وسلم "الدين النصيحة .. لأئمة المسلمين وعامتهم"، يسعى الموقعون على هذه الرؤية إلى الإسهام في حوار وطني شامل، ويأملون أن تسهم رؤيتهم (من خلال محورها الأول/ الأساسي والأربعة التوالي) في الجهود الحكومية والشعبية في تحديد المشكلات والحلول.

المحور الأول (الأساسي): مزيد من الخطوات في بناء دولة المؤسسات الدستورية:

إن مشروعية السلطة في القرآن والسنة -وهما أساس دستور الأمة- تتبع من أمرين:

الأول: تطبيق الشرع في ما نص عليه من أمور العبادات والمعاملات. والثاني: رضى مواطنيها، عن طريقة إدارتها شؤونهم، باعتبارها سعياً في مصالحهم ونيابة عنهم. ولأن العدل أساس الملك، أوجب الله عز وجل العدالة الاجتماعية، وعدّها من قواعد الملة. ولأن العدل لا يتحقق إلا بالشورى، فرض الله تعالى الشورى الملزمة على نبيه، صلى الله عليه وسلم، بصفته



## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

حاكماً، فضلاً عن من عداه، فقال في محكم التنزيل ﴿وشاورهم في الأمر﴾. ولا تتمثل الشورى بصورة عملية، إلا باتخاذ الخطوات الحثيثة نحو: دولة المؤسسات، دولة الدستور. وهذا يؤكد ضرورة تطوير النظام الأساسي للحكم، بما يرسخ ويقوي المفهوم الدستوري، المستند إلى كتاب الله وسنة رسوله، والقائم على: الفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية والقضائية والتشريعية، وعلى ضمان الحقوق الأساسية للمواطنين في العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وعلى تحقيق الشورى النيابية التي تجسد المشاركة الشعبية، وتحقق التعاقد الاجتماعي بين المواطنين وقيادتهم، وتبني الوحدة الوطنية على علاقة من التراضي والاختيار والتعاون، فتكون أساس الاستقرار والازدهار.

ويبلورون رؤيتهم الاستراتيجية في هذا المحور (الأساسي) بما يلي:

١- تشكيل مجلس الشورى بالانتخاب المباشر من جميع المواطنين، ليجسد سلطة أهل الحل والعقد والرأي، (التشريعية)، الذين يرد إليهم الأمر بعد كتاب الله وسنة رسوله، صلى الله عليه وسلم، لأنهم يمثلون إجماع الأمة، وثقتها برأيهم الذي يستتبون. لكي يتمكن المجلس من موازنة المهام التشريعية والرقابية المنوطة بمثله تجاه السلطات الأخرى.

٢- تشكيل مجالس المناطق بالانتخاب المباشر، لتتمكن من إدارة شؤونها محلياً ولضمان رقابة مواطنيها على أجهزتها التنفيذية.

٣- التأكيد على مبدأ استقلال السلطة القضائية، المقرر نظرياً، والذي لا يتحقق عملياً إلا بتوافر الضمانات الواجب اتخاذها، لتنفيذ مبدأ الاستقلال. كتوسيع صلاحياتها، بإشرافها على جميع أنواع القضاء الاستثنائي، كاللجان شبه القضائية في بعض الوزارات، وإشرافها على التحقيق مع المتهمين وأوضاع المساجين، ووضع هيئة الادعاء العام أيضاً تحت سلطة المجلس الأعلى للقضاء أو رقابته، وإزالة النصوص والتدخلات التي تحد من استقلال القضاء أو فعاليته، أو تحد من حصانة القضاة، ووضع آلية لمتابعة تنفيذ أحكامه، لدى السلطة التنفيذية، بما يكفل هيئته واحترام أحكامه. والإسراع بتدوين الأحكام وتوحيدها، وتقنين التعزيرات، لأن ذلك يضمن العدل والمساواة والانضباط في تطبيق الأحكام. وتوسيع صلاحيات محكمة التمييز. وتوسيع وتعميق برامج إعداد القضاة قبل توليتهم، بما يجعلهم أكثر قدرة على حلول عملية للمشكلات المتداخلة المستجدة.

٤- إعلان ملكي يكفل ممارسة الحقوق العامة للمواطنين، ولاسيما في مجال حرية الرأي والتعبير والتجمع، وحق الانتخاب والمشاركة، وسائر حقوق الإنسان، التي أقرها الإسلام، قبل

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

أن تصبح قرارات دولية، أعلنت بلادنا -أسوة بكل دول العالم- موافقتها عليها.

٥- إعلان مشروعية قيام مؤسسات المجتمع المدني كالنوادي والجمعيات والنقابات المهنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، لتقوم بدورها في تشجيع ذوي الخبرة والرأي للإسهام في تفعيل المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار. والسماح لدعاة المجتمع المدني وحقوق الإنسان الشرعية بالنشاط، بصفة هذا النشاط نشرًا لثقافة الحوار والنقاش السلمي، وبدلاً عن ثقافة الإلغاء والإقصاء والصراع المادي والعنف التي بدأت نذرهما تهدد مستقبلنا.

### المحور الثاني: في سبيل حل المشكل الاقتصادي:

وتتلخص رؤيتهم في علاج ما يعانيه الاقتصاد الآن، وما يتهدده مستقبلاً، بما يلي:

١- التأكيد على مبدأ العدالة في الخطط الاقتصادية، وتوزيع الثروة بين المناطق.

٢- وضع الضوابط اللازمة لترشيده الإنفاق العام، وتحديد أولويات صرفه، ومكافحة الفساد المالي وتفشي الرشوة واستغلال السلطة، ومنع التعدي على أراضي الدولة.

٣- تقوية وتفعيل أنظمة ومؤسسات الرقابة والمحاسبة، كديوان المراقبة العامة، وربطها بمجلس الشورى.

٤- اعتبار الدين العام همًا وطنياً ومسئولية كبرى يستلزم معالجة حازمة، تسعى إلى سداده ارتكازاً على برنامج زمني صارم، والعمل على تخصيص جزء من دخل الدولة ليكون رصيذاً مدخراً للأجيال القادمة المهتدة بتطوير بدائل جديدة للبتروول أو بنضوبه.

٥- العمل على تقليل الطابع الأحادي للاقتصاد، بتمية مصادر إضافية للدخل، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، وتطوير الأنظمة القانونية المنظمة لنشاطه وضمان حقوقه.

### المحور الثالث: تقوية التفاعل بين المجتمع قيادته:

ولتقوية جبهتنا الداخلية أمام الأطماع الخارجية، ولضمان تماسكها، يرون ما يلي:

١- تأكيد دور الدولة والمجتمع في إشاعة ثقافة حقوق الإنسان التي أمرت بها الشريعة، كالتسامح والإنصاف والعدل واحترام حق الاختلاف، ودعم الوحدة الوطنية، وإزالة عوامل التفرقة والتميز مذهبية كانت أو طائفية أو مناطقية أو اجتماعية.

٢- إصلاح نظام الخدمات العامة الأساسية، لكي يضمن المواطن الحد الأدنى من حقوقه الحياتية، في السكن والعمل، والتعليم والتأهيل، والعلاج والتقاضى العادل.

٣- وضع برامج عملية لحل مشكلة البطالة المتنامية، وتحديد الحد الأدنى لأجور العاملين، ومعاشات المتقاعدين، بما يكفل لهم العيش الكريم، ووضع نظام إعانة للعاطلين عن العمل.

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

٤- المرأة نصف المجتمع وعنصر أساسي في تكوينه وبنائه، ولذا ينبغي أن تتاح لها الحقوق التي كفلتها الشريعة، لكي تنهض بواجباتها المشروعة، وتفعيل دورها في الشأن العام بما ينسجم مع أحكام الشريعة.

### المحور الرابع: إطلاق مبادرات إصلاحية:

ولكي تُطمئن الحكومة المجتمع، إلى عزمها على إصلاح جدي، يجنب المخاطر المستقبلية، يرون أن تقوم ببعض المبادرات التي تعطي مؤشرات إيجابية، تقوي مشاعر الانتماء الوطني، وتشيع أجواء الثقة، وتبني عن العزم على معالجة الاحتقانات الداخلية، وذلك بتبني المبادرات التالية:

- ١- إعلان عفو عام عن المعتقلين بتهم سياسية، أو محاكمتهم محاكمة علنية عادلة.
- ٢- إعادة الحقوق المادية والمعنوية لدعاة الإصلاح المهتمين بالشأن العام، كأساتذة الجامعات ورجال القضاء، وإعادتهم إلى أعمالهم التي طردوا منها.
- ٣- توفير الحريات المشروعة، لكافة فئات المجتمع، ولا سيما علماء ومثقفيه، لمناقشة الشأن العام، في مختلف الأطر، وإيقاف القيود على إبداء الرأي في الشأن العام، كالمنع من السفر والتهديد بالسجن، أو الطرد من العمل، وكتابة التعهدات بالامتناع عن إبداء الرأي، والمنع من النشر.

### المحور الخامس: دعوة إلى مؤتمر وطني للحوار:

ويرون أن خير ما يتوج تلك المبادرات، هو أن تدعو الحكومة إلى مؤتمر وطني عام، للحوار في المشكلات الأساسية، تمثل فيه جميع المناطق والفعاليات وجميع الأطياف الثقافية والاجتماعية، على اختلاف ألوانها وتوجهاتها، ويشارك فيه نخبة من ذوي الرأي، المهتمين بالمشاركة في الشأن العام، لمناقشة هذه المشكلات والتحديات، من أجل وضع أساس دستوري، لبناء الصيغة التعاقدية لدولة المؤسسات.

وختاماً فإننا إذ نكرر تضامننا مع القيادة في مواجهة الأخطار المحدقة ببلادنا. نثق في إدراكها أن مواجهة التحديات، لا تتم إلا بإصلاح فوري وجدي، يجسد المشاركة الشعبية في القرار، والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دعاة الإصلاح السياسي

جزء من:

## محضر التحقيق مع الدكتور الحامد

وثيقة\*

التاريخ: ١٤٢٥/٣/٧ هـ

الموافق ٢٦/٤/٢٠٠٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع: التحقيق مع الدكتور عبد الله الحامد



س: أنت متهم بتبني إصدار بيانات وعرائض والسعي لإقناع أكبر عدد من المواطنين لدعم تلك البيانات والعرائض ومن ذلك بيان (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) و(معاً على طريق الإصلاح) و(نداء للقيادة والشعب معاً)؟

ج: إذا كان المقصود هو الانفراد أو الابتداء فهذا غير صحيح أما إذا قصد به الاشتراك مع آخرين فهذا صحيح، وإنما اشتركت في إصدار بيانين هما (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله)، و(نداء للقيادة والشعب معاً). والعبارة توحى بكثرة هذه الأشياء مع أنهما اثنان في كل سنة واحد.

وإنما اشتركت للحصول على توقيع أناس معتبرين في منزلتهم العلمية والدينية، وكان الحصول على عدد كاف يجعل الاقتراح ذا قبول علمي عند القيادة وعند المواطن باعتبارها نصيحة للطرفين معاً.

س: أنت متهم بإعداد هذه العرائض وعرضها على الآخرين لتوقيعها؟

ج: (١) هما عريضتان فقط (٢) لكل منهما أسلوب في الإعداد فخطاب الرؤية بدأت فكرته

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

في لقاء غير مرتب له في البحرين على هامش مؤتمر مقاومة التطبيع الصهيوني وجرى نقاش بين عديد من الأطياف الثقافية منها إسلامية وليبرالية وعلمانية حول المخاطر التي تمر بها البلاد من تدخلات أجنبية ونحوها والحاجة إلى بلورة خطاب إصلاحي ينطلق من النقاط التالية ليكون الخطاب إسلامياً متمسكاً بصريح الكتاب والسنة، وأن يؤسس عليهما الوسائل والإجراءات والأفكار والنظم التي تتطلبها الدولة الإسلامية العربية الحديثة، لأن هذا التجديد هو الذي يصد عنا عاديات الهيمنة ورياح العلمنة ويقوينا في سوق الدول.

لأن الإفراط في أسلوب فقه سد الذرائع حجب عن الأمة أشياء كثيرة نافعة وممكن رياح التغريب من التسلل إلينا ولا يمكن مطاولة رياح التغريب والعلمنة إلا بصياغة خطاب جديد ينطلق من النقاط التالية:

١ . العدل أساس الملك

٢ . ضمان العدالة هي الشورى

٣ . إطار الشورى هو النظام المؤسس وهو الذي يعبر عنه بالمصطلحات المعاصرة بالإطار الدستوري أو الدستور، على أساس أن الإطار الدستوري في دولة مسلمة يتيح تطبيقاً أعهد وأشمل للشريعة للدولة الحديثة.

٤ . الالتفاف حول القيادة السعودية باعتبارها صمام الأمان لوحدة البلاد في إطار مشروع إصلاحي مؤسس يعزز قيم العدالة والشورى.

٥ . أن لا يكون الخطاب الإصلاحي فتوياً تسيطر عليه مجموعة ذات انتماءات خارج الوطن أو ذات أهداف غير معلنة، بل يكون خطاباً وطنياً مستقلاً لا يمكن تحييزه لأي فريق إسلامي أو علماني.

٦ . أن يراعي الخطاب ما ثبت في علم الاجتماع السياسي من أن أي إصلاح لا يكون خطاباً للحاكم بل يشمل أيضاً المواطنين؛ لأن أي مسئول لا يستطيع أن يصلح إذا لم يكن هناك نضج اجتماعي كاف حقيقة على الإصلاح ويساعده على تذليل العقبات، ومن أجل ذلك ينبغي أن يكون الخطاب دقيقاً في بنيته المعرفية وبسيطاً في لغته ومراجعاً مراجعة شرعية تامة.. صاغ خطاب الرؤية محمد سعيد طيب أثناء فترة الإجازة وعرضه على في جدة في إحدى زياراتي له من ضمن آخرين عرض عليهم الخطاب وكتبت عليه ملحوظات أعطيتها له ودار الخطاب قبل ملاحظاتي وبعدها بين الدمام

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

والرياض وجدة مراجعات وحذوفات.. الخ، حتى استقرت صياغته وشاركت مع عديد من الإخوان في تأصيله إسلامياً وتهذيبه من هذه الناحية. أما خطاب الإصلاح الدستوري فقد كانت أفكاره موجودة ومتداولة بين المشاركين وغيرهم ولكن جرى نقاش حول أن من المناسب تلطيف العبارات في خطاب الرؤية واقتضى ذلك حذف كلمة (ملكية دستورية) واعتبار كلمة "نقترح" على كلمة "نطالب" وخطاب الإصلاح الدستوري ليس جديداً في أفكاره بل هو توسيع للفكرة الرئيسية في خطاب الرؤية التي عبر عنها بالمحور الأساسي وعند نقاش الأخوة في موضوع الخطاب كان الاتجاه إلى كتابة خطاب عن استقلال القضاء، ولكن عند تأمل الموضوع تبين أنه لا يمكن تحديد إجراءات استقلال القضاء ما لم يكن مؤسساً على مفهوم الحكم الدستوري في الإسلام، وقد تطرح المشاركون الرئيسيون في هذه الأشياء وقد قمت بصياغة هذا الخطاب لاعتبارات منها وجود فراغ من الوقت عندي ومنها حرصي على اللغة الأدبية.

هذا وقد يلتبس بعض الناس لأنهم يرون أنني قد كتبت مقالات وأبحاث في هذه الموضوعات متصورين أنني معد ومحرك كل هذه الخطابات.

بيد أنني لا أظن نفسي بهذا القدر من التأثير وقد روجع الخطاب من أشخاص كثيرين، ولا سيما علماء الفقه والاجتماع السياسي، ثم بدأ توقيعه بعد الاتفاق على صياغته من المشاركين الرئيسيين ثم أخذ كل منهم يعرضه على من حوله وأنا من ضمنهم.

س: هل جميع الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في البيانين الذي أشرت إليهما قد وقعوا بالفعل؟

ج: قامت لجنة بتقديم كلا الخطابين وإرسالهما بالتأكد من التوقيعات ففي الخطاب الأول كانت مكونة من الشيخ سليمان الرشودي وتوفيق القصير والدكتور متروك الفالح وعبد الله الحامد بمطابقة أسماء الموقعين على توقيعاتهم بحيث تم التأكد من صحتها بشكل تام، هذا بالنسبة للرياض، أما بالنسبة للتوقيعات التي في الغربية فبناءً على التوقيعات والأسماء المرسله عن طريقه الفاكس أو مباشرة من الأستاذ محمد سعيد طيب، وبالنسبة للشرقية على ما ورد عن طريق الاستاد على الدميني وكان عدد الموقعين ١٠٤ أما البيان الثاني فعلى غرار الأول حيث قام الأخوة الذين تولوا إرسال البيان إلى الأمراء بمطابقة الأسماء على التوقيعات ووقعوا على ذلك وتأكدوا من وجود توقيعات

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

لجميع الأخوة الذين قاموا بذلك هم الشيخ سليمان الرشودي، متروك الفالح، وعبد الله الناصري وعبد الله الحامد وعدد الموقعين ١١٦ شخصاً.

س: ذكرت أنك لم توقع على بيان (معاً في طريق الإصلاح) مع أن اسمك وارد معهم؟

ج: هذا الخطاب المشار إليه لم أطلع عليه بتاتاً ولم يعرض عليّ وقد كنت مسافراً أثناء فترة التوقيع وهناك أكثر من شخص باسم عبد الله الحامد.

س: في العرائض المقدّمة لسمو ولي العهد تطالبون بإيجاد دستور مكتوب للبلاد مع أن المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم نصت على أن دستور البلاد هو كتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم) فهل ترغب بإيجاد دستور غيرهما؟

ج: أولاً كلمة دستور الواردة في النظام الأساسي بالمعنى المجازي وقصد بها أن الإسلام هو مرجعية الدولة في القضاء وفي علاقة الحاكم في الشعب وفي حقوق المواطنين وفي طريقة تحقيق العدالة وفي طريقة تحقيق الشورى، فالشريعة الإسلامية هي دين ونظام حياة روحية وعبادات وحياة مدنية أو ما سماه فقهاؤنا الأقدمون المعاملات. ومن هنا فالعبارة التي وردت في النظام الأساسي غير دقيق، فالأدق أن يقال مرجعية القضاء والقوانين وعلاقة الحاكم بالمجتمع هي الكتاب والسنة. واستخدامها بهذا المعنى مجازي.

ثانياً: كلمة دستور في علم الاجتماع السياسي والقانون ذات معنى محدد وتعريف جامع مانع ويقصد به الأمور التالية:

أ - أن تصدر الدولة مدونة تنص على حقوق المواطنين سياسية واجتماعية ومدنية وثقافية أو ما يسمى (حقوق الإنسان) التي قررها الإسلام قبل ١٤ قرن من تنادي الأمم الحديثة إليها اليوم.

ب - أن العدالة التي أمر الله بها أنبيائه وجعلها أساس الحكم وصلاح البلاد والعباد لا يمكن أن تتحقق عبر جهود الأشخاص مهما كان صلاحهم وإخلاصهم لا سيما في الدولة الحديثة التي تملك وسائل للسيطرة تشرف على الإنسان من المهد إلى اللحد، وهذا يعرض كرامة الإنسان والحقوق التي أوجبها الله على أنبيائه، ومن غيرهم أولى، لا يتم ذلك في الدولة الحديثة إلا بإجراءات تحدد السلطة وتوزع المهام لكي لا تصبح القرارات الكبرى التي تؤثر على الأمة ومالها من أموال، ومالها من عزة، ومالها من كيان بيد فرد واحد، ومن هنا يصبح وجود مجلس منتخب من الراشدين من الناس ذكوراً

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

وإنثاً من المصالح الشرعية وهو تجسيد لفكرة أهل الحل والعقد وأولي الأمر الذين كان الرسول يستشيرهم في أمور الإدارة سلماً وحرماً كأبي بكر والحباب بن المنذر رضي الله عنهما ونحوهما، ومن هنا يصبح وجود مجلس شورى هو البرهان على تطبيق الشريعة. ونستحدث من الوسائل لدولتنا الحديثة ما يحقق المقاصد الشرعية ويكون لهذا المجلس سلطة على المحاسبة والمراقبة لحفظ أموال الأمة العامة ومحاسبة الذين ينتهكونها أو يفرطون فيها لكي لا تضيع أموالنا وتنفذ ثرواتنا وتتراكم ديوننا فتعرض لمزيد من الإذلال والتدخل في شؤوننا ونفرض في مستقبل أجيالنا القادمة.

ج. نص البيان الأساسي للحكم يقول بأن الملك هو مرجع القضاء وهذه الفقرة تجسيد لاتجاه فقهي قديم يرى بأن الحاكم هو القاضي الأصيل وليس القضاة إلا وكلاؤه، وأن الحاكم بناءً على ذلك أدرى بالمصلحة وأنه الحكم عند التنازع وفي ذلك قياس على النبي (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء الراشدين وهذا القياس ليس مسلماً به لأن النبي بل الخلفاء الراشدين لهم صفة الاجتهاد والورع وطبيعة التولي لا تسمح بقياس من الناس عليهم كائناً من كان، ومن هنا فإن استقلال القضاء هو المطلب الثالث من مفهوم الدستور.

د. بناء على ذلك تسمى الإدارة السياسية في المصطلح القانوني الدولي السلطة التنفيذية وهذا يعني توزيع بعض مهامها التشريعية وأن لا تنفرد بتعيين القضاة، بل يكون للقضاء عبر المجلس الأعلى للقضاء اليد الطولى بالتعيينات بأن يكون لهم الحق في عدم تطبيق القانون أو الأمر الذي يرونه مخالفاً للشريعة كأوامر إعطاء بعض المتنفذين ملايين الأمتار ونحوها..

ولاستكمال استقلال القضاء ينبغي مراجعة الأنظمة والقوانين التي تصدرها الدولة من قبل هيئة شرعية عليا منتخبة من فقهاء مستقلين لكي تثبت في مسألة أن هذا النظام أو ذلك مخالف للشريعة أو موافق لها، أما الكلام عن تطبيق الشريعة في ظل هذه العبارات التي لا تحدد من هو الحاكم في اعتبار هذا النظام أو ذلك من الشريعة فإن ذلك من مداخل الحكم بغير ما أنزل الله في توزيع المال ونحوه. كما أن عبارات الأنظمة المرعية التي ترد في العديد من الأنظمة تزيد من إبهام قضية تطبيق الشريعة.

هـ. إن صيانة العدل لا تتم إلا بالشورى ولا يمكن صيانة القضاء العادل إلا بتفاعل المجتمع فالناس شهود لله في أرضه، أن الذي يحمي القضاة من انتهاك حقوقهم وليس



## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

هو النظام فقط ولا الصلاح الشخصي فقط، فالقضاة مهما كان صلاحهم إذا لم تضمن حقوقهم لا يستطيعون الدفاع عن الضعاف ولا رد التدخلات إذا لم يكن المجتمع دعماً لهم لكي لا يسهل عزلهم ولذلك ضوابط وإجراءات حديثة اكتشفتها الأمم وهذه الإجراءات (في الجملة لا بالجملة) مما يحقق مقاصد الشريعة والقول بأنها مخالفة للشريعة جهل بالشريعة أو بهذه الإجراءات أو بهما معاً .

من أجل ذلك لا بد من توحيد جمعيات المجتمع المدني ثقافية واقتصادية واجتماعية ومهنية نقابات وجمعيات. فبهذه الجمعيات يتم تحقيق مقاصد الشريعة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كافة المجالات وهي الضابط الحقيقي الذي يصون المجتمع من تغول الدولة ويحمي الدولة من الانهيار. وبدون وجود هذه الجمعيات فإن الاستناد بالقرار لا يؤدي إلى سوى الإضرار بالبلاد والعباد .

من هنا فإن للدستور تعريفاً دقيقاً في الفقه القانوني وعبارة الإسلام دستور عبارة مجازية، أما عندما نقول دولة دستورية أو ملكية دستورية فذلك يعني النقاط الخمس السابقة، والدستور بهذا المعنى هو التطبيق الشامل للشريعة الذي يتم فيه تطبيق الحدود على الشريف والوضيع معاً، والكبير والصغير والقريب والبعيد دون تمييز بين أعراق الناس، وتتم فيه قسمة المال وفق ما أمر الله به وطبقه السلف الصالح في العهد الراشد. فهذه الحقيقة في نموذج الدستور الإسلامي الذي ينبغي أن نحاول الاقتراب منه دون أن نقفز فوق الواقع الاجتماعي ونسير إليه بتدرج. فأول الإصلاح هو سلامة الأفكار وهذا ما يركز عليه البيان، أن يكون هدف الإصلاح هو المفهوم الدستوري للحكم وفي ذلك وضوح للغاية. ثم التعريف بهذه الأفكار، ثم دعوة الناس قيادة ومجتمعاً إليها. ومن دون ذلك فإن العلمانية آتية إلى هذه البلاد لا ريب فيها، أو الفوضى والحروب الأهلية ..

أقفل المحضر بتمام الساعة ٢,٣٥ ظهراً من نفس اليوم وسوف يستأنف التحقيق الساعة التاسعة من صباح الغد .

بيان

"معاً في خندق الشرفاء"

"معاً في خندق الشرفاء": نرفع أصواتنا عالياً، لرفض كل التبريرات التي حاولت ارتداء أفتحة ثقافية أو أخلاقية، لدعم الحرب العدوانية التي تشنها الحكومة الأمريكية ضد العديد من دول العالم، بزعم "محرابة الإرهاب"، كما ورد في بيان معهد القيم الأمريكية والمعنون: "من أجل ماذا نقاتل؟"، ونرى أن تلك التبريرات قد خرجت من حواضن مقولات وتنظيرات تتبنى شعار صراع الحضارات والثقافات، بدلاً لما تستدعيه حياة البشرية وتطورها على كوكبنا، من أهمية لتعزيز حوار الحضارات والثقافات المستند إلى مبدأ التكافؤ والندية والاحترام المتبادل بين الشعوب.



"معاً في خندق الشرفاء" نحیی ونساند المواقف العادلة والنبيلة للأفراد ومنظمات المجتمع المدني التي وقفت -وما زالت- متضامنة مع ضحايا الحرب العدوانية التي تشنها الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم، ونشيد بمواقف كافة المثقفين والفنانين الأمريكيين الموقعين على البيان المعنون "ليس باسمنا"، كما ننوه بما جاء في "رسالة المواطنين الأمريكيين لأصدقائهم في أوروبا"، وكذلك بيان المثقفين الألمان، وغيرها، والتي ترفض جميعاً "التبريرات الأخلاقية" المزعومة بشأن الحرب العدوانية التي تشن تحت عناوين "مكافحة الإرهاب" في العديد من مناطق العالم.

"معاً في خندق الشرفاء": نقف ضد الإجراءات والسياسات الأمريكية اللا أخلاقية، التي

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

تجلت في دعم وإسناد الحكومات الديكتاتورية والاستبدادية، وتبنيها وتمويلها لفرق وتنظيمات إرهابية وعنصرية متطرفة، في العديد من بلدان العالم.

"معا في خندق الشرفاء": نقف ضد كافة النزعات والممارسات المتعصبة والمتطرفة تحت أي رداء ديني أو قومي أو ثقافي، كما ندين كافة أشكال الإرهاب التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات أو الحكومات، والتي كان من ضحاياها الأبرياء الذين سقطوا في أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما أعقبه من سقوط للضحايا الأبرياء أيضاً، في أفغانستان وفي أماكن أخرى من بلدان العالم.

"معا في خندق الشرفاء": ندين سياسة القوة والإملاء والتفرد، واستخدام المعايير المزدوجة التي تمارسها الحكومة الأمريكية ضد الشعوب، وما ينتج عنها من مظالم وانتهاك فادح لمبادئ الحق والعدالة على الصعد الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية. ولعل من أهم المؤشرات على هذه المواقف العدائية تجاه شعوب العالم، رفض الولايات المتحدة المصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية مثل (اتفاقية كيتو)، ودربان، ورفضها المشاركة في عضوية "محكمة الجنايات الدولية".

"معا في خندق الشرفاء": ندين الممارسات اللا أخلاقية للسياسة الأمريكية العدوانية، وانحيازها ودعمها غير المحدود للإرهاب والمجازر الإسرائيلية في الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، ومساندتها لسياسة الحصار والإذلال والتجويح المفروضة على الشعب الفلسطيني. وهنا نؤكد إيماننا وتأييدنا لحق الشعب الفلسطيني الطبيعي في مقاومة الاحتلال، وندعو كافة الشرفاء في العالم أفراداً وهيئات ومؤسسات حكومية، للوقوف مع حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها "القدس الشريف"، وضمان حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.

كما ندين سياسة العقاب الجماعي المستمر المفروض على الشعب العراقي، والمتمثل في الحصار الشامل الذي راح -وما يزال- ضحيته مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء، كما ندين استخدام القوة وتهديد وحدة العراق واستقلاله.

## ملف خاص: ربيع القمع في الجزيرة العربية

"معا في خندق الشرفاء": نقف ضد كل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، أو تعريض أمنها ووحدتها للخطر، ندعو كل الشرفاء في العالم لفضح وإدانة ما يتردد في كواليس الإدارة الأمريكية من أفكار حول التدخل لتقسيم بلانا "المملكة العربية السعودية"، تحت عناوين ومبررات تجفيف منابع الإرهاب وقضايا حقوق الإنسان.

"معا في خندق الوطن": نعلن إدانتنا واستنكارنا لهذه الأفكار والمخططات العدوانية، ونؤكد على تمسكنا بوحدة وسيادة بلادنا، ومقاومتنا لكل شكل من أشكال التدخل في شؤوننا، ونرى أن علينا حكومة وشعباً، المضي في عملية إصلاح كافة البنى الاقتصادية والسياسية والثقافية، والعمل على كل ما من شأنه تعزيز ثوابت الوحدة الوطنية وتعميق مشاعر الانتماء الوطني، وذلك بإرساء ثقافة التسامح واحترام الاختلاف وإزالة كافة أشكال التمييز الطائفي أو المذهبي أو المناطقي في داخل المجتمع، كما ينبغي تطوير العمل المؤسساتي والقانوني والحقوقية، واحترام حق التعبير، وتوسيع مجال عمل منظمات المجتمع المدني المهنية والحقوقية، بما ينسجم مع ثوابت عقيدتنا السمحاء.

وإذ نؤكد على الطبيعة العالمية للمفاهيم والمبادئ التحديثية التي تستجيب لتطلعات المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء، فإن آليات تحقيقها تتبع في المقام الأول من ظروف وخيارات وإرادات ومعتقدات الشعوب، وبالتالي فإننا ضد أية محاولة لتغيير هذه المفاهيم الحقوقية-كونية الطابع- لخدمة مصالح أي دولة من دول العالم.

أسماء الموقعين على بيان "معا في خندق الشرفاء"  
دعاة الإصلاح السياسي